مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

جرائم المخدّرات في البصرة

تحليل للواقع ورؤى مستقبلية للمكافحة

د. أحمد علي أحمد التميميّ

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

جرائم المخدِّرات في البصرة
تحليل للواقع ورؤى
مستقبلية للمكافحة

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

جـرائـم المخـدّرات في البصـرة

تحليل للواقع ورؤى مستقبلية للمكافحة

د. أحمد علي أحمد التميميّ

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

جرائم المخدِّرات في البصرة .. تحليل للواقع ورؤى مستقبلية للمكافحة

196 صفحة

بغداد، نيسان – ابريل، 2023

ISBN:978-9922-9969-0-5

جميع الحقوق محفوظة © لمركز البيان للدراسات والتخطيط

ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ أو التسجيل دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

الطبعة الاولى

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3741) لسنة 2022

التصحيح والمراجعة اللُّغويَّة: محمَّد بن غريب

نشر وتوزيع: العارف للمطبوعات

---

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام، ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْ السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة المركز	13
المقدمة	15
حدود الدراسة	16
مشكلة الدراسة	17
مصطلحات الدراسة	18
منهج الدراسة وأساليبها	20
الفصل الأول	
أولاً: التحليل الزمني لجرائم المخدِّرات في محافظة البصرة	25
ثانياً: التحليل الزمني لمعدلات نمو جرائم المخدِّرات وَفْق نوع الجريمة	28
ثالثاً: معدل جرائم المخدِّرات- مئة ألف من السكان	34
رابعاً: التحليل الزمني لجرائم المخدِّرات وَفْق وقت ارتكابها	39
خامساً: التحليل الزمني لجرائم المخدِّرات المتركبة من فئة الأحداث	41
سادساً: جرائم المخدِّرات وَفْق أشهر السنة	43
سابعاً: تطور كمية المضبوطات للمواد المخدِّرة ومساراتها في محافظة البصرة	46

الفصل الثاني	
الموضوع	الصفحة
التحليل المكاني لجرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية للمدَّة (2010 - 2018)	57
اولاً: التحليل المكاني لمرتكبي جريمة المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية	61
ثانياً: العلاقة بين مكان ارتكاب الجرائم وأماكن سكن مرتكبي جريمة المخدِّرات	64
ثالثاً: التحليل المكاني لجرائم المخدِّرات وَفْق النوع (تعاطٍ، واتجار)	68
رابعاً: معدل جرائم المخدِّرات بالوحدات الإدارية – مئة ألف من السكان	70
الفصل الثالث	
العوامل الاجتماعية ودورها في حدوث جريمة المخدِّرات	81
1. البطالة	81
2. التكنولوجيا الحديثة	86
3. ضعف الوازع الديني	88
4. أوقات الفراغ	90
5. التفكك الأسري	92
6. أصدقاء السوء	94
7. الظروف السياسية	96

الفصل الرابع	
الموضوع	الصفحة
الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة المخدِّرات (وَفْق العينة)	103
مقدمة	103
أولاً: الخصائص الديموغرافية لمرتكبي جريمة المخدِّرات	103
[1] التركيب النوعي	103
[2] التركيب العمري	108
[3] التركيب البيئي	114
ثانياً: الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة المخدِّرات	118
[1] التركيب الزوجي	118
[2] التركيب التعليمي	123
[3] وجود الوالدين على قيد الحياة	128
[4] التركيب التعليمي للوالدين	130
ثالثاً: الخصائص الاقتصادية لمرتكبي جريمة المخدِّرات	132
[1] التركيب المهني	132
[2] مستوى الدخل الشهري	138
[3] نوع المسكن	143
[4] عمل الوالدين	148

الفصل الخامس	
الموضوع	**الصفحة**
الآثار المترتبة على جريمة المخدِّرات ورؤية مستقبلية لإمكانية مكافحتها	153
مقدمة	153
اولاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية لجريمة المخدِّرات	153
ثانياً: ترتيب مرتكبي جريمة المخدِّرات وَفْق الجهة التي ألقت القبض عليهم	161
ثالثاً: التنبؤ المستقبلي لجرائم المخدِّرات	166
1. الوضع العام لجرائم المخدِّرات في محافظة البصرة 2018-2010	167
2. مستقبل جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية للمدَّة (2023 - 2042)	170
رابعاً: خطة مقترحة لمكافحة الجريمة في منطقة الدراسة	177
1. ضبط المناطق الحدودية	177
2. القانون	178
3. التوعية بأضرار المخدِّرات	180
4. تفعيل الأجهزة الرقابية	180
المصادر والمراجع	183

مقدِّمة المركز

قد لا نغالي إنْ قلنا إنَّ المخدِّرات لا تقلُّ خطراً عن الإرهاب، أو أيِّ خطرٍ آخر يهدِّ أمن العراق واستقراره؛ لما للمخدِّرات من آثار عديدة، من تفتيتها أواصر الأسرة، إلى ضعفِ متعاطيها ومدمنيها على تأدية الأعمال المنوطة بهم، إلى انتشار الجرائم المنظَّمة وغير المنظَّمة فضلاً عن هدر الأموال التي تصرفها الدولة ومنظمات المجتمع المدني؛ لمعالجة مدمنيها.

مثَّل العراق سوقاً رائجاً لتجارة المخدِّرات وتعاطيها وإدمانها، ومع أنَّها منتشرة في ربوع العراق إلَّا أنَّها أكثر انتشاراً في محافظة البصرة، من حيث الاتِّجار بها، وتعاطيها، وإدمانها، ويُعزى ذلك؛ لقرب البصرة من حدود الدول المصدِّرة لها.

ومع الجهود المبذولة من قبل الدولة ومنظمات المجتمع المدني في مكافحتها، والتوعية بخطرها، وخطر إدمانها؛ إلَّا أنَّها بضائعة رائجة، ولا يعني هذا الأمر أنَّ الجهود غير مثمرة؛ بل العكس؛ لأنَّ مكافحة المخدِّرات، ومساعدة المدمنين لتركها، هو الوظيفة الأساس الذي يستحق أن تُبْذلَ فيه الجهود وتضاعف؛ لأنَّه واجبٌ إنساني.

عمل مركز البيان للدراسات والتخطيط سنوات عديدة على ملف المخدِّرات وأبعاده ومخاطره، كجزءٍ من الاهتمام بالأمن المجتمعي، وتحدياته في العراق. وقد تمثَّل هذا العمل بنشر دراسات متنوعة، وسعى بعضها إلى نقلِ تجارب الأمم في مكافحة المخدِّرات، أو التَّعريف بظاهرة إدمانها، ومدى انتشارها، فضلاً عن الجهود المبذولة في مواجهتها.

سعى الكتاب –الذي بين أيدينا– إلى تحليل واقع انتشار المخدِّرات في محافظة البصرة، ومدى انتشارها، وتعاطيها، وإدمانها، فضلاً عن تقديم حلولٍ مستقبليَّة ناجعة؛ للقضاء عليها، أو التقليل منها على أقل التقادير.

ويأمل مركز البيان للدراسات والتخطيط أن تأخذ الدراسة صداها، أن تكونَ نصبَ عينِ صنَّاع القرار، وأن تنالَ اهتماماتهم، في محافظة البصرة خصوصاً، وسائر محافظات العراق عموماً؛ لأنَّ المخدِّرات بدأت تفتك بالأسر العراقي وشبابها، وهي تهدِّد أمن العراق واستقراره.

المقدمة:

تُعدُّ جريمة المخدِّرات بأنواعها، سواءً أكانتِ الجرائم جرائم (زراعة، أم اتجار، أم تعاطٍ، أم غيرها) أحد أخطر المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشعوب، سواءً أكانت غنية أم فقيرة، وتتباين الجريمة من مجتمع إلى آخر كماً ونوعاً حتى داخل المجتمع الواحد تبعاً لاختلاف مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وقد عرفت الحضارات القديمة المواد المخدِّرة، واستعملها الإنسان منذ بدايتها الأولى.

ونظراً لتأثيراتها الخطيرة التي تفوق الحروب والكوارث فضلاً عن تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية وغيرها؛ أصبحت محل اهتمام الفلاسفة، والفقهاء، ورجال القانون، وعلماء الاجتماع، وتعاقبت كثير من المدارس، كل منهم ينظر إلى الجريمة بمنظور معين ومن بين هؤلاء العلماء الجغرافيون الذين عكفوا على تفسير الجريمة، وأبرزهم «أدولف كتليه» الذي درس الإحصاءات الجنائية الفرنسية وانتهى إلى وضع قانون (الحرارة الإجرامي) الذي أكَّد وجود تغيرات في الظاهرة الإجرامية التي ترتبط بالموقع الجغرافي للمكان وفصول السنة، كما أكَّدت هذه الدراسة العالمان الفرنسيان (جيري ولاكاساني) هذه المدرسة التي اهتمت بدراسة تأثير البيئة الجغرافية وخاصة المناخ والموقع وصور السطح على السلوك الإجرامي فيما تلاهم «كيث هاريس» الذي قام بتحليل الأبعاد الجغرافية للجريمة في المدن الأمريكية.

وممَّا لاشك فيه أنَّ جريمة المخدِّرات من المشكلات الأعقد والأخطر على الناس، وتكلُّف الدولة التي تزداد فيها تجارة المخدِّرات أموالاً طائلة تسبِّب في إضعاف اقتصادها فضلاً عن تأثيراتها الخطيرة على المجتمع من مناح الاجتماعية والاقتصادية والنفسية؛ لذا تحتمُّ علينا دراسة جريمة المخدِّرات كمشكلة من المشكلات المعقَّدة التي تواجه المجتمع العراقي والبصري، بسبب ما يمر به العراق من أزمات وحروب فبعد عام (2003) توسَّعت مشكلة المخدِّرات وأثَّرت تأثيراً كبيراً في هذه المجتمعات، فبذلك يجب علينا المساهمة في إنقاذ حياة كثيرٍ من الشباب الذين قد تلتهمهم هذه الآفة.

يُعدُّ التوجُّه الجغرافي لدراسة جريمة المخدِّرات هو حجر الزاوية في هذه الدراسة؛ لأنَّه لا يمكن بأيِّ حالٍ من الأحوال أن نعزل الجغرافيا عن قضايا المجتمع، وذلك لارتباط جرائم المخدِّرات

بجرائم أخرى منها إنتاج المخدِّرات وزراعتها وتهريبها وترويجها، ومن هذا المبدأ كان لا بدَّ من دراسة جريمة المخدِّرات في محافظة البصرة، إذ إنَّ السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في زيادة عدد جرائم المخدِّرات بسبب ما تحتويه البصرة من موقع مهم يطلُّ على الخليج العربي، والذي ميَّزها عن المحافظات الأخرى، والذي بدوره أثَّر تأثيراً كبيراً على جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة البطالة، واختلاف المستوى المعيشي، والتعليمي للسكان، فضلاً عن معدلات النمو السكاني، والذي كان سبباً في انتشار جريمة المخدِّرات وتباينها كماً ونوعاً مع بيان أقضية المحافظة؛ لذا قام الباحث بدراسة جريمة المخدِّرات إبَّان الحقبة الزمنية الممتدة من (2010 – 2018)؛ وذلك لتوفُّر البيانات والإحصاءات في هذه المدَّة، ومصنَّفة وَفْق أقضية المحافظة.

حدود الدراسة:

❖ **الحدود الزمانية:** لمعرفة الحدود الزمانية لموضوع الدراسة للمدَّة من (2010 – 2018)، قد حاول الباحث أن تكون الدراسة شاملة للحقبة التي سبقت عام 2010 لكن عدم توفُّر المصادر والبيانات، وعدم وجود سجل لجرائم المخدِّرات لدى المديرية العامة للمخدِّرات والمؤثرات العقلية حال دون ذلك.

❖ **الحدود المكانية:** فتتمثَّل في محافظة البصرة، وعلى مستوى الأقضية السبعة الرئيسة للمحافظة؛ إذ إنَّ جرائم المخدِّرات موزَّعة في قسم المخدِّرات وَفْق الأقضية بواقع شعبة لكل قضاء، وشعبتين لناحيتين محاذيتين لدول الجوار.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في الحدِّ من الجريمة في محافظة البصرة، والعمل على وضع خطط مستقبلية لمكافحتها أو الحد منها.

2. إظهار الحقائق الجغرافية المتعلقة بأنماط جريمة المخدِّرات إبّان مدَّة الدراسة باتباع الأسلوب العلمي في التحليل.

3. تمثِّل جريمة المخدِّرات عقبةً كبيرةً أمام جهود التنمية؛ بسبب ما تفرزه من أمراض اجتماعية وانحرافات.

4. قلِّة الدراسات في المكتبات الجغرافية التي تهتم بموضوع جريمة المخدِّرات من منظور جغرافي.

مشكلة الدراسة:

يُعدُّ مفهوم المخدِّرات من أهم المفاهيم التي أثارت جدلاً واسعاً في شتى المجالات، والعلوم الإنسانية، سواءً على الصعيد المحلي والإقليمي أم على الصعيد الدولي؛ نظراً لتداعياتها الخطيرة والكبيرة، فضلاً عن أنَّها ما تزال بحاجة لتضافر مزيدٍ من الجهود الدولية للتقليل من مخاطرها، فإنَّ جريمة المخدِّرات بأنواعها المتُعدُّدة، تُعدُّ من أهم المشكلات التي تهدِّد أمن المجتمعات واستقراره، لما ينتج عنها من آثار سلبية تؤثِّر على البنية الأساسية للمجتمع، ومؤسساته الرسمية منها وغير الرسمية، فضلاً عن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذا فإنَّ هذه الدراسة الحالية تنبثق من محاولاتها بالإجابة عن الأسئلة المتعلقة بحجم جريمة المخدِّرات في محافظة البصرة وتطورها ونوعها وارتباطاها المختلفة، وتتبلور مشكلة البحث الحالي في التساؤلات الآتية:

1. هل الموقع الجغرافي الإستراتيجي لمحافظة البصرة أثَّر في زيادة جرائم المخدِّرات وانتشارها على مستوى المحافظة؟
2. ما أهم أنواع جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة؟ وما تباينها الزماني والمكاني للمدَّة من 2010 – 2018؟ وهل شهدت الوحدات الإدارية ارتفاعاً وانخفاضاً واضحاً في حجم الجريمة أكثر من غيرها؟
3. هل لتردِّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية التي شهدها العراق بعد 2014 عموماً أثر في التباين المكاني لانتشار المخدِّرات؟
4. كيف وصلت منطقة الدراسة إلى هذا النمو المتسارع والمضطرد في أعداد جرائم المخدِّرات؟
5. ما الآثار المترتبة على جريمة المخدِّرات؟ وهل تؤثِّر البيئة الطبيعية والبشرية في السلوك الإجرامي؟
6. ما العوامل المساهمة في انتشار هذا النوع من الجرائم؟
7. ما معدَّل جريمة المخدِّرات في محافظة البصرة في مدَّة الدراسة؟
8. ما الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي جريمة المخدِّرات.
9. ما طبيعة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الأمنية لمكافحة الجريمة؟ وهل تتناسب مع عدد السكان في المحافظة؟

مصطلحات الدراسة

[1] المخدِّرات.

يختلف تعريف المخدِّرات من مكان إلى آخر فالمخدِّر طبياً يعني العقاقير التي تؤدِّي إلى النوم، وهناك معاني أخرى في اللغة يعني الخمول والكسل والفتور[1]، وفقد عرفته منظمة الصحة العالمية (WHO) بأنَّها: كل مادة تستعمل في غير الأغراض الطبيعة، ويكون من شأن تعاطيها تغير وظائف الجسم والعقل، ويؤدِّي الإفراط في تناولها إلى حالة من التعوُّد والإدمان، فضلاً عن الآثار الجسمية والنفسية والاجتماعية»[2]، كما عُرِّفَت أيضاً على أنَّها كلُّ مخدِّر خام أو مستحضر يحتوي على جواهر منبِّهة أو مسكِّنة من شأنها إذا ما استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعوِّد والإدمان، وما يضرُّ الفرد والمجتمع نفسياً وعضوياً[3].

[2] التعاطي.

هو تناول غير مشروع للمخدِّرات بطريقة غير صحيحة من قبل بعض الأفراد من أجل إحداث تغيير في الحالة العقلية أو المزاجية[4].

[3] الإدمان.

بأنَّه اعتماد الشخص على وجود مادة مخدِّرة في جسمه لا يستطيع العيش من دونها بصورة طبيعية[5]، وقد عرَّفت منظمة الصحة العالمية الإدمان على أنَّه (حالة تسمُّم دورية، أو مزمنة) مضرة بالفرد والمجتمع، وهذه الحالة تكون نتيجة الاستخدام المتكرِّر لعقار طبيعي، أو صناعي[6].

1.Edwin Sohur، N.، Narcotic Addiction in Britan and American، Macmillan، New York،1977 ، p. 15.

2.عبدالإله بن عبدالله المشرف، ورياض بن علي الجوادي، المخدِّرات والمؤثرات العقلية، أسباب التعاطي وأساليب المواجهة، ط1، دار الحامد، الأردن، 2014م: ص25.

3.فلاح حسن جواد الجياشي، محافظة المثنى دراسة جغرافية الجريمة باستخدام GIS، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2014، ص22.

4.معاذ صبحي عليوي، الأسباب والآثار الاجتماعية لتعاطي المخدِّرات، بحث منشور، فلسطين، 2007: ص6.

5.نوربير سيلاميي، المعجم الموسوعي في علم النفس، ترجمة وجية أسعد، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، دمشق، 2001: ص142.

6.أفراح جاسم محمد، تعاطي الحبوب المخدِّرة وعقاقير الهلوسة عواملها وآثارها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب: ص33.

[4] المدمن.

هو الشخص الذي يعتاد على تعاطي عقار معين مثل: (الكحول، أو المخدِّرات) وغيرها، وفي حالة توقُّف تعاطيه؛ يشعر بحالة من الاضطراب النفسي، والجسمي حتى يتناول جرعة من المادة التي تعوَّد عليها[7].

[5] (الكبتاجون).

هو من أشهر أنواع الحبوب المخدِّرة، والمستعملة في العالم، ويُطلق عليه تسمية (الكبتي)، وهو الاسم التجاري لعقار (الفنتلين)، وكان بداية ظهوره على يد الكيميائي «أوقاتا» الياباني عام 1919م، فكان يستخدم لعلاج الأطفال الذين يُعانون من قصور بالانتباه وفرط الحركة، كما شاع استخدامه للمصابين بمرض «ناركوليبسي» أو مضاد الاكتئاب، ويُعدُّ (الكبتاجون) من العقاقير المنشطة، ويوجد على صورة مسحوق، أو أقراص، والمسحوق بلوري أبيض، وعديم الرائحة، وقابل للذوبان في المواد السائلة، أمَّا الأقراص فلونها أبيض، وعلى أحد وجهي القرص ما يشبه نصف دائرة أعلى وأسفل[8].

[6] (الكرستال).

(الكرستال) أو (الميتامفيتامينات الكريستالية) هو مخدِّر صناعيّ[9]، وهو مسحوق عديم اللون والرائحة، واشْتُقَّ اسمه من تشابه مظهرها مع الشظايا الصغيرة للزجاج، وهو معتمد من منظمة الغذاء والدواء الأمريكية للاستخدام في علاج السمنة، واضطراب قصور الانتباه المصحوب بالنشاط المفرط لدى كلٍّ من الأطفال الكبار، إذ يُتداول بالاسم التجاري (ديسوكسين). ويمكن استخدامه أيضاً لعلاج مرض النوم القهري «نوبات النعاس»، وكذلك لعلاج الاكتئاب، ولكن الشعور بالنشوة الذي ينتج عنه يشجُّع على تعاطيه، وإدمانه، ولهذا يُعرف مواد الابتداء، أو المواد التمهيدية التي يلزم وجودها لتشكيل مادة أخرى أو صنعها، ويكون من الصعوبة الحصول على المادة

7.عبدالعزيز بن عبدالله البريثين، الخدمة الاجتماعية في مجال إدمان المخدِّرات، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، 2002: ص33.

8.الأمم المتحدة، تقرير عن المؤثرات العقلية والنفسانية، 2011: ص21.

9.شبكة الإنترنت، مستشفى الأمل، علاج إدمان الكرستال ميث والشبو، https://w.hopeeg.com/drugs/cha-peau-addiction تاريخ الدخول 28/3/2020.

المطلوبة من دون استخدام المادة المعينة (السليفة)[10].

[7] المواد المهلوسة.

هي مجموعة من المواد التي تؤثِّر على الجهاز العصبي، وتفسد الأفكار، فعند تناولها سوف تحدث تغيُّرات نفسية ما بين الإحساس بالاكتئاب الشديد، أو النشوة والمرح، ومن ثَمَّ تؤدِّي بالشخص إلى إدراك خيالي لبعض الظواهر غير الموجودة في الواقع، وتُعدُّ من أخطر أنواع المخدِّرات وتشمل: (المسكالين، وداي ميتيل، وترديباتمين)[11].

[8] المواد المهدِّئة.

هي مجموعة من العقاقير التي هي في الأصل علاج طبي للقلق والتوتُّر وبعض حالات الصرع، لكن أُسِيءَ استعماله، ولجأ المتعاطون إلى تناولها في كثير من الدول من دون وصفة طبية، وتوجد على صورة أقراص مختلفة الأنواع، أو كبسولات. ولعل أكثرها استخداماً في العراق: (الفاليوم، والليبريوم، والأثيفان، وريفوتريك، والرهينول المعروف بأبي صليبة وغيرها)[12].

[9] الاتِّجَار بالمخدِّرات.

تعرِّفها اتفاقية الأمم المتحدة المختصة بمكافحة المخدِّرات والمؤثرات العقلية على أنَّها إنتاج أيِّ مخدِّر، أو مؤثِّرات عقلية، أو صنعها، أو استخراجها، أو تحضيرها، أو عرضها، أو بيعها، أو توزيعها، أو تسليمها بأيِّ جهةٍ كانت، أو السمسرة فيها، أو إرسالها بطريق العبور، أو نقلها، أو استيرادها، أو تصديرها، خلافاً لأحكام القانون.

منهج الدراسة وأساليبها:

اعتمد الباحث على مجموعة من المناهج والأساليب التي ستسهم في إخراج البحث على الوجه اللازم، وذلك على النحو الآتي:

10.علي عبدالهادي عبدعلي العتابي، تحليل جغرافي لجريمة المخدِّرات في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2019: ص19-18.

11.حسين عليوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة مبادئ واسس، ط1، دار الحصاد، دمشق،2015، ص 255-258 .

12.فخري الدباغ، أصول الطب النفساني، دار الموصل، 1974: ص357.

1. منهج الدراسة:

أ. المنهج التاريخي: يستخدم في مجال جغرافية الجريمة، فيقوم هذا المنهج في التركيز على تطوُّر الظاهرة الإجرامية عبر مراحل نموِّها، وتوسُّعِها وتطوُّرِها تاريخياً، استناداً على الماضي في تفسير الحاضر، والتنبُّؤ في المستقبل.

ب.المنهج الوصفي التحليلي: يعبِّر عن المشكلة المراد دراستها، أو بحثها بعد أن تُجْمَعَ البيانات والمعلومات عن المشكلة كما هي في الواقع.

ت.المنهج السلوكي: الذي يفسِّر سلوك الأفراد والجماعات في إطار كلِّ ما يحيط بالإنسان من طبيعة، ومجتمعات بشرية، ونظم، وعلاقات شخصية، إذ يدرس سلوك الإنسان السلبي الذي يؤدِّي إلى حدوث الجريمة.

2. أساليب الدراسة:

تمثَّلت الأساليب التي اعتمدت عليها الدراسة على النحو الآتي:

أ- الأسلوب الكمي:

اسْتُخْدِمَ هذا الأسلوب الإحصائي في مراحل البحث وتحليل الأرقام التي توصَّل إليها، وربطها جميعاً، ثم رسم صورة دقيقة لوضع الجريمة الراهنة في منطقة الدراسة، وذلك باستخدام الطرائق الإحصائية في دراسة الجريمة بعد الدراسة الوصفية المستفيضة من أجل إظهار مستوى الجريمة، وتوزيعها، والعلاقات بينها وبين العوامل الأخرى.

ب- الأسلوب (الكاتوجرافي):

يُسْتَخْدَمُ هذا الأسلوب فيرسم الخرائط وتوزُّع الظاهرات المختلفة عليها، وذلك معتمداً على برنامج (GIS)، فضلاً عن إنشاء قاعدة بيانات للظاهرة.

ج- تقنية نظم المعلومات الجغرافية:

اسْتُخْدِمَت تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، وذلك بإعداد قاعدة بيانات باستخدام (Arc Map 10.3)، لتحليل مرئيات فضائية توضح نمو جريمة المخدِّرات إبَّان حقب زمنية مختلفة، وتطبيق بعض أساليب التحليل المكاني على منطقة الدراسة.

الفصل الأول

الفصل الأول

اولاً: التحليل الزمني لجرائم المخدِّرات في محافظة البصرة (2010 – 2018)

يظهر لنا التحليل الزمني مدى اختلاف الجرائم بأنماطها في محافظة البصرة إبَّان التسع سنوات، إذ لكلٍّ منها سماتها الجغرافية التي أدَّت إلى تباين الجرائم ونسبها، فشهدت محافظة البصرة تبايناً زمانياً واضحاً في حجم جرائم المخدِّرات في وقت الدراسة من 2010 – 2018؛ إذ امتازت بالتطوُّر وازديادها ازدياداً تدريجياً حتى بعد الجهود التي تبذلها أجهزة مكافحة المخدِّرات، إلا أنَّها ما تزال قاصرة عن محاصرة هذه المشكلة بصورة كاملة، مع أنَّها لم تصل إلى مستوى الظاهرة إلا أنَّ هنالك بعض المؤشرات قد تؤدي إلى وصولها والتي تتطوَّر في حال عدم وجود الإمكانية للمعالجة والحد منها ومن مختلف الجهات الحكومية وغير حكومية فهي ليست مشكلة أمنية فوَفْق، وإنَّما مشكلة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وصحية[13].

يتضح عن طريق استقراء بيانات الجدول (1) والشكل (3)، و(4) أنَّ عدد جرائم المخدِّرات المسجَّلة في محافظة البصرة طَوَال مدَّة الدراسة من (2010 – 2018) بلغت (4627) جريمة، توزَّعت هذه الجرائم على تسع سنوات، بلغت أعلى عدد جرائم عام 2018 بواقع (1344) جريمة، إذ شكَّلت ما نسبته (29%) من إجمالي جرائم المخدِّرات، وسجَّلت أدنى معدلاتها عام 2011 بعدد جرائم بلغت (41) جريمة وبنسبة (0.8%) من إجمالي جرائم المخدِّرات في مدَّة الدراسة، والتي احتلت المرتبة الأخيرة من بين أعوام الدراسة من حيث عدد جرائم المخدِّرات، ويليها عام 2010 والذي سجَّل عدد جرائم (66) جريمة، وبنسبة (1.4%) من إجمالي جرائم المخدِّرات في منطقة الدراسة، فيما سجل عام 2012 عدد جرائم (75) جريمة، وشكَّلت نسبة (1،6%) من إجمالي جريمة المخدِّرات.

أمَّا عام 2013 فجاء بواقع (91) جريمة وبنسبة (1.9%) من إجمالي جرائم المخدِّرات، فيما احتلَّ عام 2014 عدد جرائم بلغ (224) جريمة، والتي شكَّلت نسبة (5%) من إجمالي جرائم المخدِّرات وهو معدَّل كبير ومتسارع قياساً بالسنوات التي سبقتها، وهذا قد يكون ناتج عن الاضطراب الأمني في مناطق العراق، وانفتاح الحدود العراقية على دول الجوار، وانعدام السيطرة على الحدود؛ بسبب انشغال الأجهزة الأمنية في محاربة داعش؛ ممَّا سهَّلت عملية تهريب المخدِّرات وتعاطيها داخل البلد، وقلَّل من جهود أجهزة مكافحة المخدِّرات نظراً لانشغال الدولة ومؤسساتها

في محاربة هذا التنظيم، أمَّا عام 2015 فسجَّل عدد جرائم (424) جريمة بنسبة (9،2%) من إجمالي جرائم المخدِّرات، فيما تلاها عام 2016 بواقع (1099) جريمة بنسبة (23.1%) من إجمالي جرائم المخدِّرات، أمَّا عام 2017 فجاء بواقع (1299) جريمة وشكَّلت نسبة (28%).

ويتضح ممَّا ذُكِرَ سابقاً أنَّ جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة متسمة بالزيادة المستمرة، وجاءت هذه الزيادة بسبب موقعها المجاور لإيران والكويت؛ ممَّا سهَّل بصورة كبيرة وواضحة من دخول المخدِّرات عن طريق منافذها الحدودية، فضلاً عن مجاورتها لمحافظة ميسان، وهي كذلك تجاور إيران التي تعاني من دخول المخدِّرات إليها، وفي الوقت نفسه يمكن أن تتَبادلَ المخدِّرات بين المحافظتين؛ ممَّا زاد من دخول المخدِّرات إلى منطقة الدراسة، فضلاً عن عوامل أخرى ساعدت على انتشار المخدِّرات المتمثلة بارتفاع خط الفقر الذي وصل إلى (40%) من سكان المحافظة وَفْق إحصائيات وزارة التخطيط لعام 2018، وارتفاع أعداد البطالة خصوصاً بين شريحة الشباب، وانخفاض المستوى التعليمي، وظهور الأمية، وعدم وجود توعية في المؤسسات التربوية والصحية، وقلَّة الندوات التي تُعنى بهذه المشكلة الخطرة.

جدول (1) التحليل الزمني لجرائم المخدِّرات في محافظة البصرة للمدَّة (2018–2010م).

الوحدات الإدارية	قضاء البصرة	قضاء أبو الخصيب	قضاء الزبير	قضاء القرنة	قضاء الفاو	قضاء شط العرب	قضاء المدينة	المجموع	النسبة
2010	50	2	6	1	0	7	0	66	1.4
2011	34	2	1	1	2	1	0	41	0.8
2012	64	4	0	2	0	4	1	75	1.6
2013	56	1	8	4	3	17	2	91	1.9
2014	165	10	12	2	6	24	5	224	5
2015	308	19	38	29	8	15	7	424	9.2
2016	784	57	87	87	7	67	10	1099	23.1

الوحدات الإدارية	قضاء البصرة	قضاء أبو الخصيب	قضاء الزبير	قضاء القرنة	قضاء الفاو	قضاء شط العرب	قضاء المدينة	المجموع	النسبة
2017	761	39	196	131	18	145	9	1299	28
2018	841	50	223	86	18	91	35	1344	29
المجموع	3027	184	571	343	62	371	69	4627	100

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على: جمهورية العراق، ووزارة الداخلية، ومديرية شرطة البصرة، وقسم الإحصاء، وبيانات غير منشورة، العراق، 2019.

شكل (1) التحليل الزمني لجرائم المخدِّرات في محافظة البصرة للمدَّة (2010–2018م)

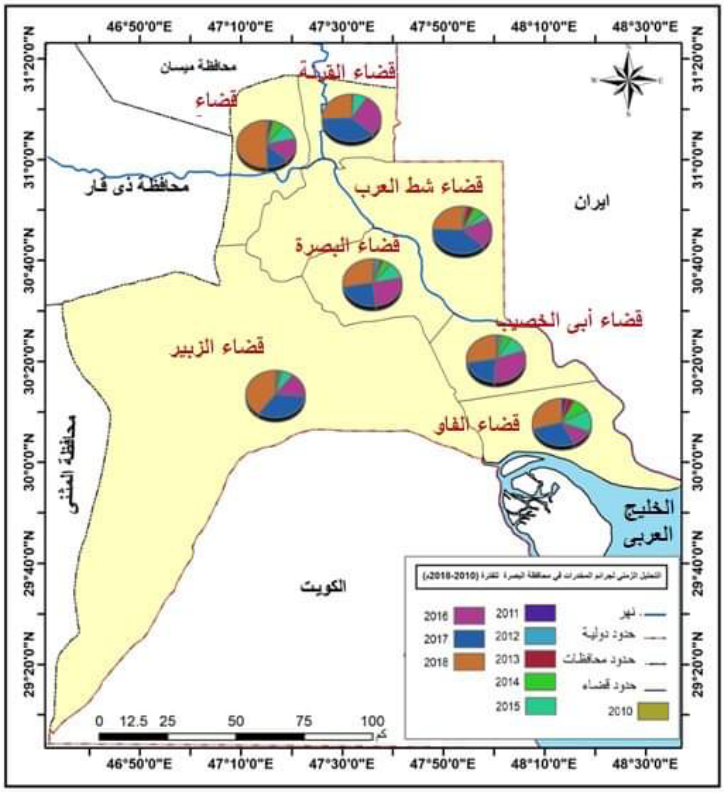

المصدر: من إعداد الباحث مستخدماً برنامج (Arc Map 10.3)، ومعتمداً على جدول (1)

شكل رقم (2) نسبة التحليل الزمني لجرائم المخدِّرات

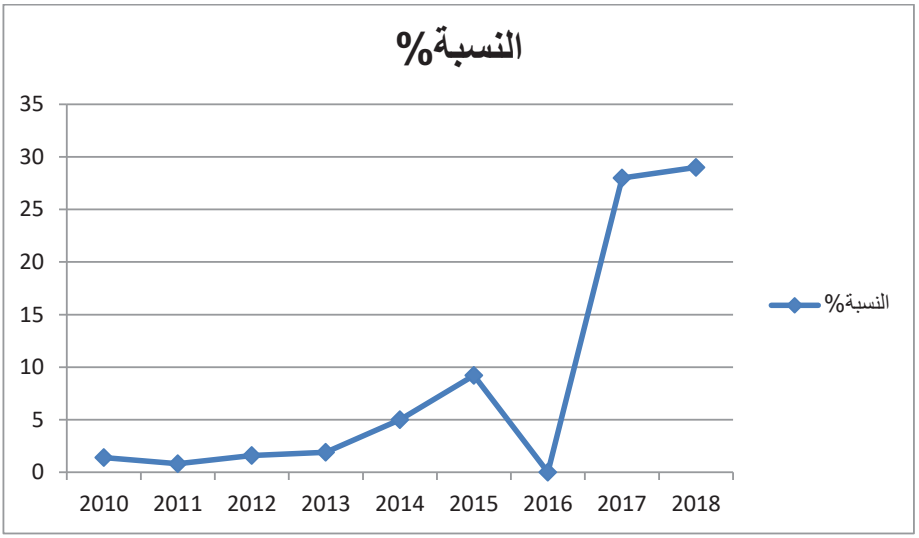

المصدر: من عمل الباحث معتمداً على جدول (1) باستخدام برنامج (Excel).

ثانياً: التحليل الزمني لمعدل نمو جرائم المخدِّرات وَفْق نوع الجريمة:

يُعدُّ التحليل الزمني للجريمة وَفْق النمط النوعي من المؤشرات المهمة التي تمكِّن الباحثين من التعرُّف على المسار الزمني لكلِّ نمط من أنماط الجريمة؛ ممَّا يسهِّل دراسة أسباب كلِّ نمط، والظروف العامة التي ساعدت على نشأته، وظهور نمط معين دون غيره؛ إذ حجم الجريمة ومعدَّل نموها طيلة مدَّة الدراسة من المقاييس المهمة التي يكون عن طريقها قياس معدل نمو الجريمة في المجتمع فهو مؤشر يكشف مدى نمو الجريمة وانتشارها داخل المجتمع، فضلاً عن ذلك فهو يساهم في التعرُّف على اتجاهات الجريمة وتطوُّرها ونموِّها وانتشارها في المجتمع، أو تدني حجمها، ويرى سلين (Selen) أنَّ الإحصاءات المتوفِّرة عن الجريمة بمنزلة مرآة الجريمة، إلا أنَّه يجب التنبيه هنا على أنَّ كثيراً من تلك الإحصاءات لا تعكس حجم الإجرام الفعلي، ولا تمثِّل إلا حجم المقبوض عليهم من مرتكبي جرائم المخدِّرات[14]، ولذا فإنَّ الاعتماد على تحليل مثل تلك الإحصاءات قد لا يسعفنا كثيراً في

14.Erman Aksoy، Geography of Crime and Its Relation: the City of Balikesir (Turkey)، Series: Materials and Engineering، N245، p. 1.

سبر أغوار كل جوانب مشكلة المخدِّرات المراد دراستها بالعمق الكافي؛ لذا سنتطرَّق لمعدلات نمو جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة للمدَّة (2010 – 2018م)؛ للوقوف على المسار العام لتلك الجرائم وَفْق ما يلي:

1-التغيُّر النسبي لجرائم التعاطي:

تمثِّل مشكلة المخدِّرات وتعاطيها إحدى الشواغل الرئيسة للمجتمعات، لما لها من مضار صحية وخيمة فمضار المخدِّرات متُعدِّدة وكثيرة ومن الثابت علمياً أنَّ تعاطي المخدِّرات مضرٌّ بسلامة جسم المتعاطي، وعقله، ويكون الشخص المتعاطي عبئاً وخطراً على نفسه، وعلى أسرته، وعلى الأخلاق، والإنتاج، وعلى الأمن، ومصالح الدولة، وعلى المجتمع[15] ككل، بل لها أخطار بالغة أيضاً في التأثير على كيان الدولة السياسية، وينشأ تعاطي المخدِّرات عن طريق الرغبة التي يظهرها بعض الأشخاص نحو المخدِّر أو مادَّة التعاطي إرادياً أو عن طريق الصدفة، أو التجربة، وعلى آثارها يصبح الفرد بحالة من الغياب الجزئي، أو الكلي، ويحدث له حالة من الهلوسة، وعدم إدراك ما يوجد حوله، ومن ثَمَّ تسبِّب الإدمان[16].

بلغت جملة جرائم التعاطي بالمحافظة (2468) جريمة تعاطٍ، من مجموع جرائم المخدِّرات كما موضَّح في الجدول (2)، والشكل (3)، إذ توزَّعت على سنوات الدراسة (2018-2010)، وأخذت بالارتفاع والانخفاض بصورة ملحوظة؛ إذ بلغت عام (2010) (3) جرائم تعاطٍ في منطقة الدراسة لترتفع إلى (1097) جريمة تعاطٍ عام 2018، إذ بلغت نسبة التغيير في عام 2011 (3%) جريمة، وبمعدل نمو (100) مقارنة بعام 2010، ثم انخفضت عام 2012 بنسبة تغيُّر بلغت (5%) جريمة، وبمعدل نمو (83.3) مقارنة بعام 2011، ثم عاودت الارتفاع في عام 2013 بنسبة تغيير بلغت (6%) وبمعدل نمو (54.5) مقارنة بعام 2012، ثم استمر الارتفاع في عام 2014 بنسبة بلغت (42%) وبمعدل نمو (247) مقارنة بعام 2013، ثم انخفضت في عام 2015 بنسبة تغيير بلغت (40%) وبمعدل نمو (67.8) مقارنة بعام 2014، ثم ارتفعت في عام 2016 بنسبة نمو بلغت (83%) وبمعدل نمو بلغ (83.8) مقارنة بعام 2015 في حين عاودت الارتفاع عام 2017 بنسبة تغيير بلغت (812%) وبمعدل نمو (446) مقارنة بعام 2016، في

15.فيصل بن جعفر بن عبد الله بالي، التدبير الواقعة من المخدِّرات في الإسلام، الرياض مكتبة النبوة، 2001: ص23.
16.خالد حمد المهندي، المخدِّرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، قطر،2013: ص21.

حين انخفض عام 2018 بنسبة تغيير بلغت (103) وبمعدل نمو (10.3) مقارنة بعام 2017. ويمكن إرجاعها لجملة من الأسباب، لعلَّ أهمها:

- زيادة الطلب الكبير على المواد المخدِّرة لا سيَّما (الإمفيتامينات) ومثيلاتها (الكرستال)، وانتشار تعاطيها في المحافظة انتشاراً ملحوظاً.
- الجهد الأمني الواضح في عملية مكافحة المخدِّرات، والتي سجَّلت أعلى عدد متعاطين في عموم المحافظة.
- تنوُّع مصادر دخول المخدِّرات خاصة المنبهة منها (الكبتاجون)، وغيرها، وهي الأكثر استخداماً في منطقة الدراسة، وبدأ تصنيعها في المناطق الحدودية بين العراق، وعدد من الدول المجاورة.

جدول (2) التغيير النسبي لجرائم التعاطي في الفترة (2018–2010م)

السنوات	جرائم التعاطي	النسبة	معدل التغيير	معدل النمو
2010	3	0.12		0
2011	6	0.24	3	100
2012	11	0.44	5	83.3
2013	17	0.68	6	54.5
2014	59	2.4	42	247
2015	99	4	40	67.8
2016	182	7.4	83	83.8
2017	994	40.3	812	446
2018	1097	44.4	103	10.3
المجموع	2468	100	-----	----

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على: جمهورية العراق، ووزارة الداخلية، ومديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء الجنائي، وبيانات غير منشورة، العراق، 2019.

معدل التغير في الجريمة= (عدد الجرائم في السنة اللاحقة- عدد الجرائم في السنة السابقة).

معدل النمو= معدل التغير/ التُعدُّاد السابق× 100.

ينظر: عباس فاضل السعيدي، جغرافية السكان، ج1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 2002، ص: 291.

شكل رقم (3) التغير النسبي لجرائم التعاطي

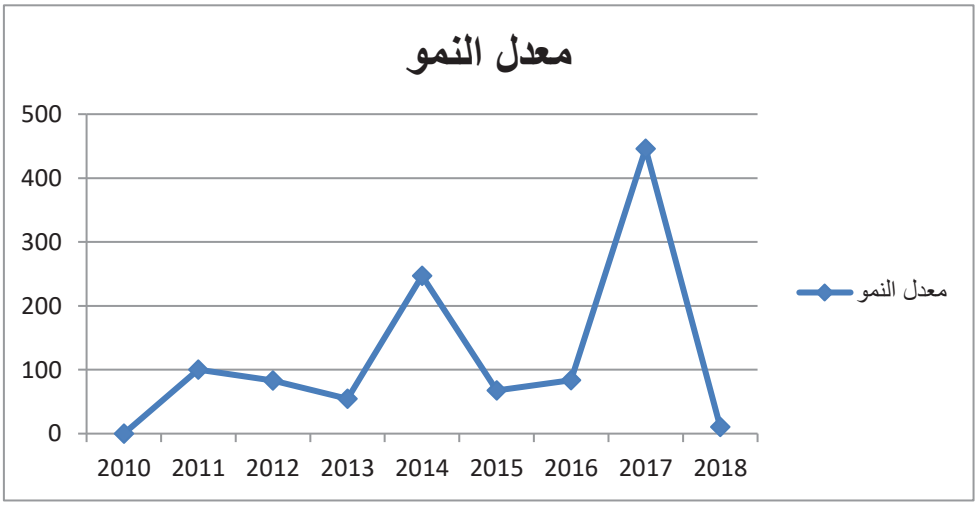

المصدر: من عمل الباحث معتمداً على جدول (2) باستخدام برنامج (Excel).

2- التغير النسبي لجرائم الاتِّجار بالمخدِّرات:

إنَّ مشكلة المخدِّرات من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع فهي تجتاح العالم بأسره؛ فقد شن تجار المخدِّرات حربهم العاتية على المجتمع العراقي[17] بوجهٍ عامٍ والبصرة بوجه خاص مدركين الوضع الأمني الهش بعد دخول الاحتلال الأمريكي عام 2003، فضلاً عن وعيهم بالوضع الاقتصادي في المنطقة والعائد الذي يمكن أن يجنوه في حال إيقاع أفراد المجتمع العراقي وخاصة فئة الشباب بمشكلة المخدِّرات، والواقع يشير إلى أن العوامل التي تساعد على انتشار مشكلة المخدِّرات

17.صالح بن محمود السعد، الاتجار غير المشروع بالمخدِّرات وعلاقته بالتنظيمات الإرهابية، دار جامعة نايف، الرياض، 2015: ص60.

وتداخلها وتشابكها فمن الصعب إرجاعها إلى سبب واحد، وإنَّما تعود إلى أسباب عِدَّة، منها ما يعود إلى الدولة، ومنها ما يعود إلى الفرد والبيئة التي يعيش فيها، فضلاً عن طَوَال سواحلها والتي تعمل بدورها إلى ضعف الرقابة على هذه المناطق، ومن ثَمَّ تسهيل الأمر على المهربين في إدخال المخدِّرات إلى الدولة.

بلغت جملة جرائم الاتِّجَار بالمحافظة (2159) جريمة من مجموع جرائم المخدِّرات كما موضح في الجدول (3) والشكل (4)، توزعت على سنوات الدراسة (2018-2010)، وأخذت بالارتفاع التدريجي بين أعوامها؛ إذ بلغت عام2010 (63) جريمة اتِّجَار في منطقة الدراسة لترتفع إلى (248) جريمة اتِّجَار عام (2018)،حيث بلغت نسبة التغيير في عام 2011 (28 -) جريمة، وبمعدل نمو(44.4-) مقارنة بعام 2010، ثم ارتفع عام 2012 بنسبة تغير بلغ (27%) جريمة وبمعدل نمو (77.1) مقارنة بعام 2011، ثم انخفضت في عام 2013 بنسبة تغيير بلغت (26%) وبمعدل نمو (41.9) مقارنة بعام 2012، ثم عاودت الارتفاع في عام 2014 بنسبة بلغت (132%) وبمعدل نمو (150) مقارنة بعام 2013، ثم واصلت الارتفاع في عام 2015 بنسبة تغيير بلغت (152%) وبمعدل نمو (69) مقارنة بعام 2014، فيما جاء عام 2016 بنسبة نمو بلغت (410%) وبمعدل نمو بلغ (110) مقارنة بعام 2015 في حين انخفضت عام 2017بنسبة تغيير بلغت (493-%) وبمعدل نمو (-63) مقارنة بعام 2016، ثم واصل الانخفاض عام 2018 بنسبة تغيير بلغت (-41) وبمعدل نمو (-14.1) مقارنة بعام 2017. يمكن ملاحظة إحصاءات الاتجار بالمخدِّرات في منطقة الدراسة تتراوح بين الارتفاع والانخفاض من عام لآخر، ويمكن أن يرجَّح إلى الظروف الاقتصادية المتدنية التي مرت بمنطقة الدراسة، وتُعدُّد وسائل العرض والطلب للمخدِّرات فضلاً عن ذلك تخرُّج آلاف الشباب من الجامعات، وقلة فرص العمل أمامهم، فيلجؤون للاتِّجَار بالمخدِّرات؛ بحثاً عن تحسين مستواهم المعيشي.

جدول (3) التغير النسبي لجرائم الاتجار بالمخدِّرات للمدَّة (2018-2010م)

السنوات	عدد جرائم الاتِّجَار	النسبة	معدل التغيير	معدل النمو
2010	63	2.9		0
2011	35	1.5	28-	44.4-

2012	62	2.7	27	77.1
2013	88	4	26	41.9
2014	220	10	132	150
2015	372	17.2	152	69
2016	782	37.3	410	110
2017	289	13.2	493-	63-
2018	248	11.4	41-	14.1-
المجموع	2159			

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على: جمهورية العراق، ووزارة الداخلية، ومديرية شرطة البصرة، وقسم الإحصاء الجنائي، وبيانات غير منشورة، العراق، 2019.

معدل التغير في الجريمة= (عدد الجرائم في السنة اللاحقة- عدد الجرائم في السنة السابقة).

معدل النمو= معدل التغير/ التُعدُّاد السابق× 100

ينظر: عباس فاضل السعيدي، جغرافية السكان، ج1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 2002: ص291.

الشكل (4) التغيُّر النسبي لجرائم الاتجار بالمخدِّرات

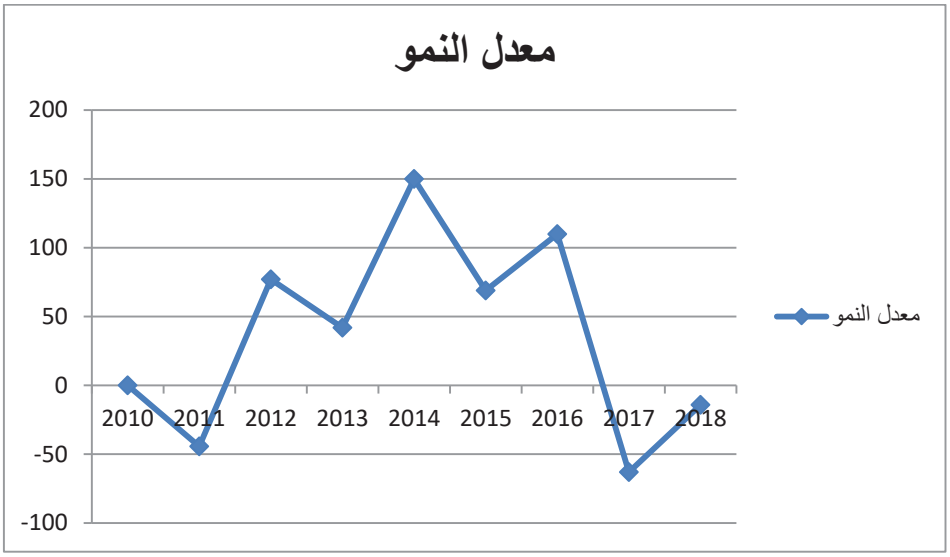

المصدر: من عمل الباحث معتمداً على جدول (3) باستخدام برنامج (Excel).

ثالثاً: معدَّل جرائم المخدِّرات/ مئة ألف من السكان:

لا يُعطي استخدام الأعداد المطلقة لقياس مستوى الجريمة والوقوف على أنماطها الزمانية نتائج دقيقة؛ لأنَّ الحجم السكاني لأي مجتمع غير مستقر وفي حالة تغيُّر مستمر وَفْق معدل النمو السكاني لذلك المجتمع سواءً كان بالإيجاب أم السلب[18]، فضلًا عن ظهور المشكلات الاجتماعية الخطيرة ومنها جرائم المخدِّرات، وهذا ينطبق تماماً على محافظة البصرة، إذ يُعطي اعتماد مقياس عدد الجرائم لكل مئة ألف نسمة من السكان دلالة واضحة عن المناطق التي يكون فيها عرضة للجريمة؛ وسوف يُتناول كل نمط من أنماط جرائم المخدِّرات المسجَّلة في محافظة البصرة طيلة مدَّة الدراسة كما يلي.

1- معدَّل تعاطي المخدِّرات:

إنَّ معدَّل جريمة المخدِّرات في حالة ارتفاع مستمر، وهي تتفق أيضاً مع النمو السكاني

18.هاشم خلف جاسم الحميداوي، التباين المكاني للجريمة في مدينة الناصرية 2008 – 2017، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، 2019: ص55.

في منطقة الدراسة الذي يبدو هو الأخر في حالة ارتفاع مستمر في الفترة (2018-2010م)، ويتضح عن طريق استقراء الجدول (4)، والشكل (5) تسجيل جرائم التعاطي أعلى معدلاتها في عام 2018 التي بلغت حوالي (37.7) جريمة لكل مئة ألف من السكان، ويرجَّح أن يُردَّ ذلك إلى أسباب عِدَةٍّ منها انخفاض المستوى الاقتصادي بسبب تراجع أسعار البترول، وعدم وجود فرص عمل لشريحة الشباب، فضلاً عن تردي الأوضاع الأمنية بسبب مخلفات الحروب التي عصفت بالعراق منها تنظيم «داعش» الإرهابي، الذي أدَّى إلى تراكم الديون على الحكومة العراقية، ومن ثَمَّ نتيجة ارتفاع البطالة والفقر على مستوى العراق والبصرة خصوصاً، ممَّا أدَّى إلى اتجاه أغلب الشباب إلى تعاطي المخدِّرات، أو المتاجرة بها؛ هروباً من الواقع المرير الذي يمر به، في حين جاءت أقل سنوات الدراسة معدلاً لجرائم المخدِّرات كانت سنة 2010 بلغ (0.122) جريمة/مئة ألف من سكان محافظة البصرة، ويمكن أن يكون ذلك بسبب الظروف الأمنية السيئة، والانفلات الأمني، وانشغال الأجهزة الأمنية بقضايا الإرهاب والتفجيرات التي شهدها العراق، فضلاً عن خروج الاعتصامات والتظاهرات بسبب تردي الوضع الاقتصادي للمطالبة بتوفير الأمن والخدمات؛ ممَّا تسبَّب بإرباك الأجهزة الأمنية.

فضلاً عن أنَّ مديريات مكافحة المخدِّرات في بداية تشكيلها لم يتسنَّ لها تسجيل كثير من الجرائم التي ترتكب في منطقة الدراسة، والذي بدوره جعل الإحصاءات بالجريمة قليلة جداً في سنة (2010) إذا ما قُورنت بالسنوات التي تلتها، في حين توزَّعت معدلات الجريمة على سنوات الدراسة الأخرى، ولكن بنسب متفاوتة بمعدل (0.423) جريمة/مئة ألف من السكان 2012، ثم (0.363) جريمة/مئة ألف من السكان، ثم جاء عام 2013، ثم تلاها عام 2014 بواقع (2.15) جريمة/مئة ألف من السكان، في حين جاء عام 2015 بواقع (3.5) جريمة لكل مئة ألف من السكان، ثم يليها عام 2016 بواقع (6.6) جريمة/مئة ألف من السكان، ثم جاء عام 2017 بواقع (35) جريمة لكل مئة ألف من السكان، وهي ثاني أعلى معدل تسجِّله المحافظة بعد عام 2018 كما ذكرنا سابقاً، وبناءً على ذلك فإنَّ معدلات الجريمة بزيادة مستمرة، ويؤكد هذا أنَّها سوف تسجِّل معدلات أعلى في السنوات المقبلة إذ لم يُقضَ عليها بصورة جدية وكاملة، وتجفيف منابعها خاصة مع تنوُّع مصادر تمويلها وطرائق ترويجها داخل منطقة الدراسة.

جدول (4) معدل جرائم التعاطي/مئة ألف من السكان للمدَّة (2018–2010م)

السنوات	جرائم التعاطي	عدد السكان	معدل تعاطي المخدِّرات/مئة ألف من السكان
2010	3	2468328	0.122
2011	6	2532831	0.237
2012	11	2601790	0.423
2013	17	2671425	0.636
2014	59	2744758	2.15
2015	99	2818804	3.5
2016	183	2759339	6.6
2017	994	2833375	35
2018	1097	2908491	37.7
المجموع	2468	------	----------

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على:

1. جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البصرة، التقديرات السكانية، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

الشكل (5) معدل جرائم التعاطي/ مئة ألف من السكان

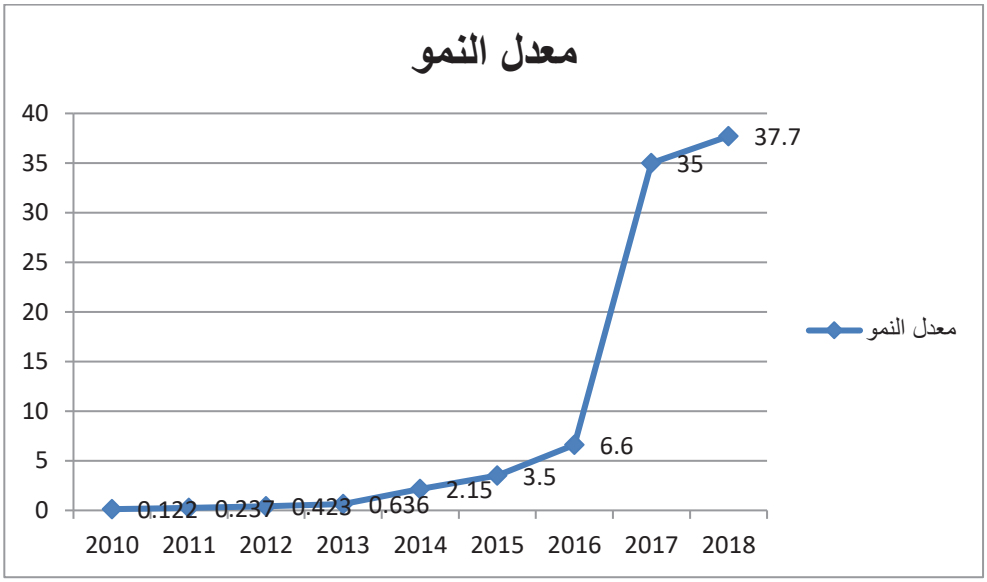

المصدر: من عمل الباحث معتمداً على جدول (4) باستخدام برنامج (Excel).

2- معدل جرائم الاتِّجَار بالمخدِّرات:

تأتي جرائم الاتِّجَار بالمخدِّرات في المرتبة الثانية بعد جرائم التعاطي، وهي من أخطر الجرائم التي تواجه المجتمعات، والتي تهدد القيم الاجتماعية والأخلاقية والتي تهدد أمن المجتمع وسلامته، ويتضح من الجدول (5) والشكل (6) تسجيل جرائم الاتجار أعلى معدلاتها في عام 2016 التي بلغت حوالي (28) جريمة/مئة ألف من السكان، ويرجح أن يرد ذلك إلى أسباب عدة منها، انخفاض المستوى الاقتصادي بسبب الأزمة الاقتصادية، وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة؛ ممَّا اضطر هؤلاء الشباب للاتِّجَار بالمواد المخدِّرة والترويج لها، بكون الاتجار بالمخدِّرات سوف يوفر أموالاً كبيرة وترفع من مستواه المعاشي، في حين جاءت أقل سنوات الدراسة معدلاً لجرائم المخدِّرات كان عام 2011 بلغ (1.4) جريمة/مئة ألف من سكان محافظة البصرة، فيما جاء عام 2010 بواقع (2.55) جريمة/مئة ألف من السكان، أمَّا عام 2012 بواقع (2.4) جريمة/مئة ألف من السكان، فيما كان نصيب عام 2013 بواقع (3.3) جريمة/مئة ألف من السكان، أمَّا عام 2014 فبواقع

(8) جريمة لكل مئة ألف من السكان، فيما جاء عام 2015 بواقع (13.2) جريمة/مئة ألف من السكان، في حين جاء عام 2017 بواقع (10) جريمة لكل مئة ألف من السكان، تلاها عام 2018 بواقع (8.52) جريمة/مئة ألف من السكان، ويتضح من البيانات أنَّ جرائم الاتِّجَار بالمخدِّرات متباينة بين سنوات الدراسة، تارةً تنخفض وتارةً أخرى ترتفع، ويرجع سبب ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

جدول (5) معدل جرائم الاتِّجَار لكل مئة ألف من السكان للمدَّة (2018–2010م)

السنوات	جرائم الاتِّجار	عدد السكان	معدل جريمة الاتِّجار لكل 100000 نسمة
2010	63	2468328	2.55
2011	35	2532831	1.4
2012	62	2601790	2،4
2013	88	2671425	3.3
2014	220	2744758	8
2015	372	2818804	13.2
2016	782	2759339	28
2017	289	2833375	10
2018	248	2908491	8.52
المجموع	2159		

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على:

1. جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البصرة، التقديرات السكانية، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

الشكل (6) معدل جرائم الاتِّجار/ مئة ألف من السكان

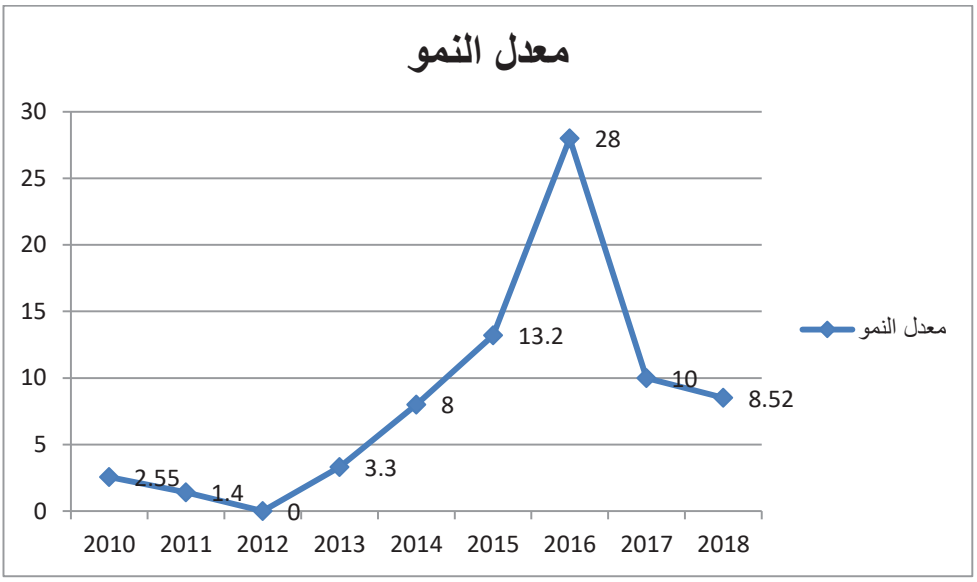

المصدر: من عمل الباحث معتمداً على جدول (5) باستخدام برنامج (Excel).

رابعاً: التحليل الزمني لجرائم المخدِّرات وَفْق وقت ارتكابها:

من استقراء جدول (6) وشكل (7) أنَّ حوالي (34%) من جرائم المخدِّرات المسجَّلة في محافظة البصرة حدث وقت ارتكابها من الساعة (8م – 12ص) ليلاً، إذ احتلت المرتبة الأولى من بين أوقات حدوث الجريمة من إجمالي جرائم المخدِّرات، ويمكن أن نرجع ذلك إلى الهدوء النسبي في الليل، وسهولة تخفي المجرم في الظلام؛ لأنَّ أغلب السكان غارقون في النوم، فضلاً عن خلوِّ الشوارع والأحياء من المارة، ولتتحقق غاية مهمة وهي سهولة الهرب بعد تنفيذ جرائمهم، تلتها في المرتبة الثانية من حيث الوقت الذي ارْتُكِبتِ الجريمة فيه المدَّة بين (2م–7م)، وشكلت نسبة الجريمة (30%) من إجمالي جرائم المخدِّرات التي حدثت في محافظة البصرة طيلة مدَّة الدراسة، في حين حصلت نسبة قدرها (20%) من إجمالي جرائم المخدِّرات من الساعة (8ص–1م) في حين أنَّ نسبة (16%) من إجمالي جرائم المخدِّرات بعد الساعة (2ص–7ص) ويتضح من ذلك حصول حوالي (54%) من إجمالي جرائم المخدِّرات في أثناء النهار في حين أنَّ نسبة (46%) من جرائم

المخدِّرات حصلت في أثناء الليل أي: من الساعة (8م-7ص).

جدول (6) التحليل الزمني لجرائم المخدِّرات وَفْق وقت ارتكابها

الوقت	جرائم المخدِّرات	النسبة
8ص -1م	931	20
2م-7م	1390	30
8م-12ص	1575	34
بعد 2ص	733	16
المجموع	4627	100

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على: جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

شكل (7) التحليل الزمني لجرائم المخدِّرات وَفْق وقت ارتكابها

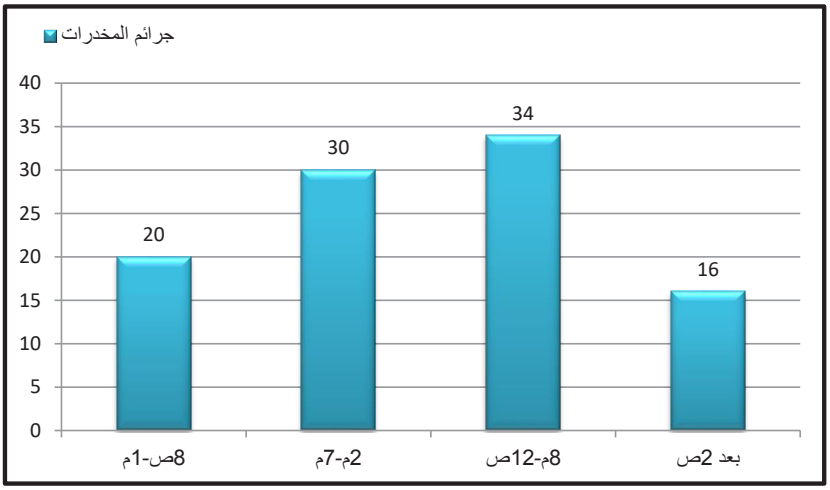

المصدر: من عمل الباحث معتمداً على جدول (6) باستخدام برنامج (Excel).

خامساً: التحليل الزمني لجرائم المخدِّرات المتركبة من فئة الأحداث:

شهد المجتمع العراقي تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية، ورافق ذلك التحوُّل ظهور عديد من المشكلات ومنها ازدياد معدل الجرائم عموماً، وجرائم الأحداث خصوصاً، والذي شكَّل تحدياً للأسرة من جهة، والمؤسسات التوعوية والرقابية من جهة أخرى، فقد رافق هذا التحوُّل استغلال الحدث بأعمال التهريب وتمرير المخدِّرات من مكان إلى آخر بحكم الوضع العام، والعرف المجتمعي الذي يراعى فيها إنسانية الحدث[19]؛ لذا فقد لجأ بعضهم لاستغلال تلك الظروف، واستخدام القاصرين ببيع وترويج وتوزيع المخدِّرات والترويج لها وتوزيعها، ولو بصورة محدودة.

وهذا ما يتضح في الجدول (7) والشكل (8) الذي يبين بلوغ نسبة اشتراك الحدث في جرائم المخدِّرات في مدَّة الدراسة (143) جريمة من مجموع جرائم المخدِّرات والبالغ عددها (4627) جريمة، وهو وإن كان رقماً قليلاً؛ بسبب ما تتمتع به من حصانة اجتماعية تحول دون وصوله إلى قبضة القانون حتى لا يساء إلى سمعته وسمعة عائلته والذي يخلق منه مجرماً، إلا أنَّه يُعدُّ مؤشراً خطراً مستقبلاً؛ بسبب أنَّ الحدث له اعتبارات اجتماعية آمانة قد تساعد على إتمام العملية من توزيع وترويج، وسجلت أعلى نسبة للجريمة في عام 2018 بواقع (52) جريمة وبنسبة بلغت (36.3%) جريمة من مجموع جرائم المخدِّرات، في الوقت نفسه سُجِّلَ في عامي 2014-2013 أدنى معدلات الجريمة بواقع (3-2) جريمة وبنسبة بلغت (2.2%-1.4%) جريمة لكل منهما، في حين كان عدد جرائم المخدِّرات لعام 2015 بواقع (14) وبنسبة بلغت (9.8%) جريمة من مجموع جرائم المخدِّرات، في حين ارتفع في عام 2016 بواقع (24) وبنسبة بلغت (16.7%) جريمة من مجموع جرائم المخدِّرات.

أمَّا سنة 2017 فجاءت بواقع (48) جريمة وبنسبة بلغت (33.6%) جريمة من بين مجموع جرائم المخدِّرات، ويرجع سبب هذه الزيادة في جرائم الأحداث إلى ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية، فضلاً عن عدم متابعة تحركات الأحداث من قبل أسرهم، وعدم منعهم من مصاحبة أصدقاء السوء، ممَّا أدى إلى زيادة حدوث الجريمة فيما لم تسجل سنوات (2010، 2011، 2012)؛ لأنَّ جهاز مكافحة المخدِّرات في بداية تأسيسه، ولم يسجِّل أي حدث، وفي الوقت نفسه كان من السائد في مجتمع البصرة تسليم الحدث لأهله خوفاً من انحرافه داخل السجن.

19. لطيف كامل كليوي وأحمد محمد البركي، التحليل المكاني لجرائم الأحداث في محافظة المثنى، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد (29)، تشرين الأول، 2016: ص570.

جدول (7) التحليل الزمني لمرتكبي جريمة المخدِّرات من فئة الأحداث للمدَّة (2010 – 2018)

السنة	الجريمة	النسبة	الأحداث	النسبة
2010	66	1.4	-	-
2011	41	0.8	-	-
2012	75	1.6	-	-
2013	91	1.9	2	1.4
2014	224	5	3	2.2
2015	424	9.2	14	9.8
2016	1063	23.1	24	16.7
2017	1299	28	48	33.6
2018	1344	29	52	36،3
المجموع	4627	100	143	100

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على:

جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

شكل (8) نسبة جرائم الأحداث في محافظة البصرة للمدَّة (2010–2018م)

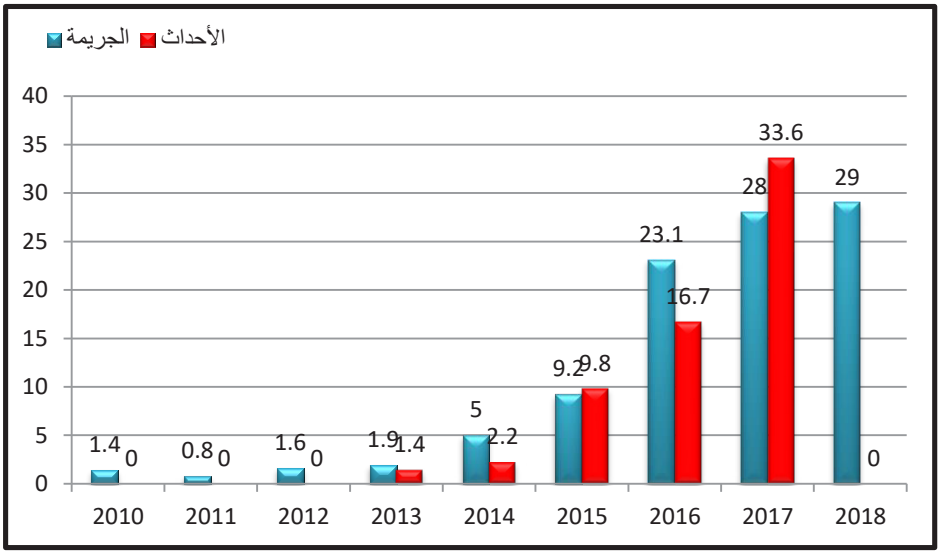

المصدر: من عمل الباحث معتمداً على جدول (7) باستخدام برنامج (Excel).

سادساً: جرائم المخدِّرات وَفْق أشهر السنة:

تتأثر الظروف النفسية للإنسان من انزعاج أو راحة بحالة الطقس ومنها درجات الحرارة والرطوبة لما لها من علاقة بازدياد أو انخفاض جرائم المخدِّرات[20]، ويتوزَّع التطور الزمني لجرائم المخدِّرات على أشهر السنة في محافظة البصرة ويتبين من معطيات جدول (8) وشكل (11) أن شهر نيسان قد حقق المرتبة الأولى من إجمالي جرائم المخدِّرات المدروسة في محافظة البصرة في مدَّة الدراسة من (2010–2018)؛ إذ شكلت نسبة قدرها (11%) من إجمالي جرائم المخدِّرات، والمسجلة في محافظة البصرة في المدَّة المذكورة، يتبعها شهر حزيران في المرتبة الثانية إذ سجلت نسبة قدرها (10،2%) من إجمالي الجرائم، في حين جاء في بالمرتبة الثالثة شهر آذار؛ إذ حقَّق نسبة قدرها (9%) من إجمالي الجرائم، فيما جاء بالمرتبة الرابعة شهر أيلول إذ سجَّل نسبة قدرها (8،7%).

20.عادل معتمد عبدالحميد، الخلفية البيئية للجريمة بمحافظة أسيوط دراسة جغرافية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، دار المنظومة، 2008: ص188.

فيما جاء بالمرتبة الخامسة والسادسة شهري أيار وتشرين الأول بنسبة (8،6%) لكلٍّ منهما، من إجمالي جرائم المخدِّرات لمدة الدراسة أعلاه، ووقع في المرتبة السابعة شهر شباط؛ إذ بلغت نسبته (7،9%) من إجمالي جرائم المخدِّرات وحل في بالمرتبة الثامنة شهر تشرين الثاني؛ إذ بلغت نسبته (7،8%) من إجمالي جرائم المخدِّرات وفي المرتب التاسعة جاء شهر تمُّوز إذ سجل نسبة قدرها (7،6%) من إجمالي الجرائم، في حين جاء في المرتبة العاشرة شهر كانون الأوَّل إذ بلغت نسبته (7،2%) من الإجمالي يليه شهر آب في المرتبة الحادي عشر إذ سجلت نسبة (6،8%) من إجمالي، وجاء بالمرتبة الأخيرة شهر كانون الثاني إذ سجلت نسبة (6،6%) من إجمالي جرائم المخدِّرات في منطقة الدراسة.

جدول (8) جرائم المخدِّرات وَفْق أشهر السنة للمدَّة (2010 – 2018م)

الأشهر	عدد الجرائم	النسبة	المرتبة
يناير	310	6،6	12
فبراير	368	7،9	7
مارس	413	9	3
أبريل	510	11	1
مايو	402	8.6	6
يونيه	475	10.2	2
يوليو	327	7.6	9
أغسطس	316	6.8	11
سبتمبر	407	8.7	4
أكتوبر	400	8.6	5

الأشهر	عدد الجرائم	النسبة	المرتبة
نوفمبر	364	7.8	8
ديسمبر	335	7.2	10
المجموع	4627	100	------

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على: جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

شكل (9) جرائم المخدِّرات وَفْق أشهر السنة للمدَّة (2018–2010م)

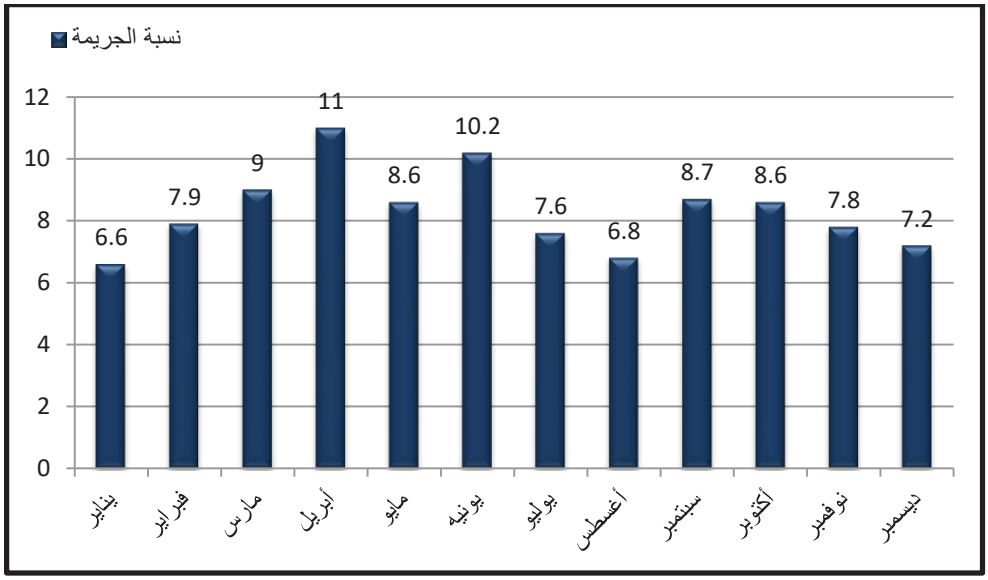

المصدر: من عمل الباحث معتمداً على جدول (16) باستخدام برنامج (Excel).

سابعاً: تطوُّر كمية المضبوطات للمواد المخدِّرة، ومساراتها في محافظة البصرة:

تُعدُّ جرائم المخدِّرات من المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، والسياسية، التي تواجه الدول بصورة عامة فهي آفة تنتشر بين شرائح المجتمع عموماً، والفئات الشابة خصوصاً[21]، لذا فهي مشكلة كبيرة، ولو أردنا تتبعها منذ ظهورها لأول مرة فتؤكِّد البحوث والدراسات التاريخية أنَّ تعاطي المخدِّرات هي ظاهرة قديمة قِدَم التاريخ[22].

كما عرفه الصينيُّون واليونان نبات القنب الهندي، والذي انتشرت زراعته في (أوساط آسيا)، وفي الدول العربية فقد عرفت المخدِّرات أيضاً منذ مدة طويلة، (فالحشيش) على أنَّه عقار مخدِّر يُزرع في مصر، ويتعاطونه الفقراء، أمَّا اليمن فكانت تستخدم نبات القات[23].

أمَّا في القرن التاسع عشر فظهرت المخدِّرات ظهوراً واضحاً بعد الحرب العالمية الأولى، إذ دخلت المخدِّرات البيضاء الهيروين والكوكايين، وكان يستخدمها أفراد الطبقة الخاصة، ولكن عدوى الإدمان لم تلبث أن انتقلت إلى الطبقات الدنيا وأصبحت تشكِّل كارثة كبيرة تهدِّد المجتمع بأكمله[24].

يمكن أن يعزى سبب استخدام المخدِّرات في تلك الحقب الزمنية إلى جانبين، الجانب الأول: هو قلة المعرفة بأضرارها ممَّا جعلها مباحة الاستخدام، والجانب الآخر: هو إمكانية استخدامها للتأثير المباشر على أمن الدول من الناحية السياسية والاقتصادية.

أمَّا منطقة الشرق الأوسط تُعدُّ من أكثر المناطق الجغرافية نشاطاً للمخدِّرات؛ لموقعها الجغرافي الذي يتوسَّط قارات العالم القديم، فضلاً عن تنوُّع المناخ، ولكثرة الحروب والمنازعات التي عصفت بدولها، وتطوُّر النقل والاتصالات الذي جعل تجارة المخدِّرات ظاهرة (معولمة)، وتنتج المخدِّرات

21. محمود محمد سيف، محمد مدحت جابر، مشكلة المخدِّرات في مصر والعالم، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1984: ص77.

22. محمد حمدي الحجار، الإدمان على المخدِّرات والمؤثرات العقلية، مجلة الفكر الشرطي، العدد 12، الإدارة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، 2003: ص123.

23. سعد المغربي، ظاهرة تعاطي المخدِّرات تعريفها، أبعادها، نبذة تاريخية عنها، قسم علم النفس، كلية الشرطة، القاهرة، 1971: ص27-19.

24. سامي أسعد فرج، مشكلة المخدِّرات في مصر، المجلة العربية للعلوم الشرطية، الأمن العام، العدد (86)، القاهرة، يوليو 1979: ص14-11.

في مناطق عدَّة من الشرق الأوسط وخارجه، كمنطقة المثلث الذهبي، والهلال الذهبي، والمغرب، ولبنان، واليمن، والسودان[25]، وتنتقل إلى منطقة الشرق الأوسط عبر مسارات جغرافية متنوعة ومتُعدِّدة، وكان العراق بحكم موقعه الجغرافي دولة عبور للمخدِّرات من إيران، ودول جنوب غرب آسيا إلى دول الخليج العربي، وبلاد الشام.

أكَّدتِ الدراسات والبحوث الاجتماعية والعلمية أنَّ مجتمعنا العراقي في العقود الماضية كان من أنظف المجتمعات التي تُعدُّ خالية من الإدمان للمخدِّرات، والمتاجرة بها؛ بسبب وجود قوانين صارمة في ستينيات القرن المنصرم، إلا أنَّ الأزمات والحروب مع إيران دامت أكثر من ثماني سنوات، وحصار اقتصادي دام أكثر من اثني عشر عاماً، والأحداث التي تلتها سنة (2003)، وقد أثَّرت الفوضى التي أعقبت الاحتلال الأمريكي، وانفتاح الحدود على مصراعيها أمام دول الجوار، ووفرت بيئة ملائمة لانتشار المخدِّرات، فاسْتُغِلَّت من قبل تجَّار المخدِّرات؛ لنقل المخدِّرات، إذ في تلك الدول أسهم مساهمةً مباشرةً على ارتفاع جرائم المخدِّرات، فأصبح العراق منطقة عبور وتعاطٍ، خصوصاً محافظة البصرة التي تتميَّز بوجود المنافذ الحدودية مع دول الجوار، منها بحرية وبرية، إذ أدَّى إلى انتشار المخدِّرات انتشاراً سريعاً حتى باتت اليوم تُعدُّ من أولى المحافظات استهلاكاً للمخدِّرات بعد العاصمة بغداد؛ بفضل رواجها رواجاً واضحاً، وعدم سيطرة الأجهزة لمكافحتها، إلا أنَّ الدولة عاملة بجهد؛ للسيطرة على تجارة المخدِّرات، ومنع تعاطيها، وبيعها، ونقلها عن طريق سنِّ قوانين صارمة للقضاء عليها.

1- كمية المضبوطات:

من الواضح أنَّ أيَّ ظاهرةٍ بشريةٍ داخل أي مجتمع يصعب إخضاعها للقياس، وينطبق ذلك على الجريمة فهي لا تخضع لنمط ثابت، أو اتجاه، وتسير على وتيرة واحدة، وذلك لتدخُّل عديدٍ من العوامل، والمؤثِّرات الخارجية التي بدورها تؤثِّر على الأفراد، وهذا ما ينطبق على انتشار أنواع الجرائم، ومنها جرائم المخدِّرات[26].

25.فوزي درويش، الشرق الأقصى (الصين واليابان) للمدة 1972-1853، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997: ص76.

26.أسماء فتحي إبراهيم عبد الحليم، محافظة القليوبية دراسة جغرافيا الجريمة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التربية، 2009، ص106.

جدول (9) كمية المضبوطات للمواد المخدِّرة في محافظة البصرة للمدَّة (2015–2018م)

أنواع المخدِّرات	2015	2016	2017	2018	المجموع كغم	المتوسط الحسابي
الحشيش	17920	75569	25010	4654	123153 كلجم	30788.25
الكرستال	4800	2933	12619	13313	33665 كلجم	8416.25
الترياك	–	182	1300	9167	10649 كلجم	2662.25
الهروين	–	–	–	150	150جرام	37.5
الأفيون	–	–	4250	–	4250 كلجم	1062.5
الإجمالي	22720	78684	43179	27284	171867 كلجم	42966.75
حبوب مخدِّرة(حبَّة)	615427	263556	83328	148664	1110975	277743.8

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على: جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، بيانات غير منشورة، 2019.

شكل (10) كمية المضبوطات للمواد المخدِّرة في محافظة البصرة

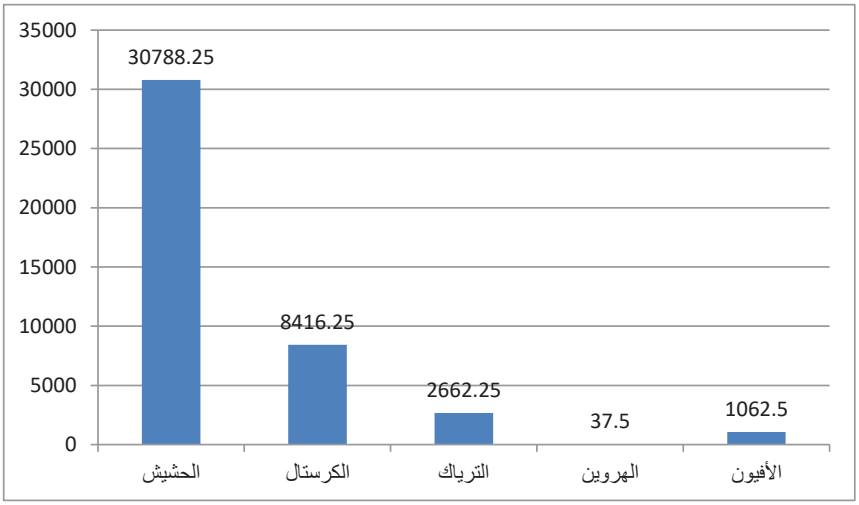

المصدر: من عمل الباحث معتمداً على جدول (8) باستخدام برنامج (Excel)

فكما يتبين من الجدول (9)، والشكل (10)، الذي يحدِّد كمية المضبوطات التي ضُبِطَت للمدَّة (2018-2015) أنَّ هنالك أنواعاً من المخدِّرات ترتفع فيها نسبة المضبوطات، أو تنخفض من سنة إلى أخرى، فزادت كمية المخدِّرات المضبوطة في محافظة البصرة منذ عام 2015 والتي بلغت (22720) كيلو جرام إلى (27284) كيلو جرام عام 2018، ولعلَّ من أهم الأسباب والعوامل هو الموقع الإستراتيجي للبصرة وقربها من الدول المصدِّرة المنتجة للمخدِّرات، ونال صنف الحشيش الترتيب الأول من قائمة كميات المخدِّرات المضبوطة؛ إذ بلغ (123153) كيلو غرام، لتسجِّل بذلك أقصى كمية مضبوطات إبَّان المدَّة المذكورة، وبمعدل سنوي وصل إلى (30788.25)، ويمكن أن نعلِّلَ ذلك بتمثيل مادة الحشيش أعلى المواد المخدِّرة التي تتداول بين الشباب في: (المقاهي، والأقسام الداخلية، أو الشقق الخاصة، وغيرها)، وهذه النتيجة طبيعية؛ لأنَّها أول المواد المخدِّرة التي انتشرت بعد عام 2003، يليها مادة الكريستال، الذي احتلَّ الترتيب الثاني في المدة المذكورة، إذ بلغ كمية المضبوطات (33665)، وبمتوسط سنوي قدره (8416.25) كيلو غرام، ويرجع سبب ارتفاع نسبة تداول الكريستال، لأنَّها من المواد المخدِّرة الحديثة التي ظهرت على الساحة، فعُرِضَت في البداية بأسعار يسيرة، حتى انتشرت، ومن ثَمَّ ارتفعت أسعارها تدريجياً. يُعدُّ الكريستال من أخطر المواد المخدِّرة، والسبب أنَّها مادة جديدة وسريعة وذات تأثير ملحوظ، ومن ثَمَّ زاد تعاطيها زيادةً كبيرة، فيما جاءت مادة الترياك بالترتيب الثالث، على مدار الأعوام المذكورة، إذ بلغ (10649) كيلو جرام بمتوسط حسابي سنوي قدره (2662.25) كيلوجرام، في حين سجَّل الهرويين والأفيون كما موضَّح في الصورتين (4، 5) أقل كمية مضبوطات في المحافظة وبلغت (4250، 150) كيلو جرام بمتوسط حسابي بلغ (1062.5، 37.5) لكلٍّ منهما، ويمكن أن نعلِّل سبب قلته؛ لأنَّها منتج قليل التواجد مقارنة بسائر المخدِّرات الأخرى فضلاً عن صعوبة الحصول عليه في أوقات كثيرة، لذا فالطلب عليه قليل بين الشباب المتعاطي نتيجة التعوُّد على المواد المخدِّرة الأخرى التي ذُكِرَت سابقاً.

أمَّا بالنسبة كمية المؤثرات العقلية (الحبوب)، إذ بلغت نسبة المضبوطات في المدَّة المذكورة (1110975) حبة مخدِّر من مجموع كمية المضبوطات، ومن أكثر الأنواع تداولاً حبوب: (الكبتاجون، والهلوسة، والقبرصي، وغيرها)، ويأتي سبب ارتفاعها إلى نتيجة لطبيعية تداولها، فيمكن الحصول عليها وشرائها من الصيدليات، أو مذاخر الأدوية، أو من المروِّجين لها؛ لذا تُعدُّ محافظة البصرة هي الأولى من بين محافظات العراق من حيث الكميات وخصوصاً (الكريستال،

والحشيش)، وعن طريق استقراء الأرقام المسجَّلة في الإحصاءات عن عدد الحالات التي ضُبِطَت، فهي لا تعبِّر عن الواقع تعبيراً دقيقاً، لصعوبة الحصول على البيانات تفصيلياً؛ لعدم توفُّر الفرصة التي تسمح بالاطلاع عليها من قبل مديرية مكافحة المخدِّرات التي أصبحت تمنع تداولها، أو مجرَّد النظر إليها لاستخلاص النتائج، وقد بُرِّرَ من وجهة نظر المسؤولين بأنَّه يرجع إلى بعض القيود المفروضة لدواعٍ أمنية.

2- طرائق تهريب المخدِّرات ووسائلها:

تختلف جريمة تهريب المخدِّرات عن الجرائم الأخرى من حيث طبيعتها وأشكالها وأساليبها ووسائلها، إذ تتميَّز الجريمة بجملة من الخصائص ممَّا يكسبها طابع خاص بها، كما أنَّ طرائق تهريب المخدِّرات مختلفة من دولة إلى أخرى[27]، وذلك وَفْق موقعها الجغرافي، ومدى شدَّة الرقابة على القطاعات عموماً، فأغلب طرائق التهريب تكون برياً وبحرياً وجوياً، وهذا باستخدام طرائق ومعايير نظامية أو غير نظامية.

أغلب الوسائل التي يستخدمها المجرمون في تهريب المخدِّرات هي اللجوء إلى إخفائها ضمن وسائل النقل، وغالباً ما يستخدم المهرِّبون النقل البحري عن طريق السفن والقوارب والبواخر، ضمن البضائع والمعدات الواردة من الخارج، كما يختارون مناطق غير مراقبة، وبعيدة عن أجهزة الدولة، أو أماكن لا ينشط فيها عناصر حرس الحدود، وحرس السواحل[28]. كما هو الحال في مياه شط العرب الفاصلة بين العراق وإيران، إذ تُنْقَل المخدِّرات بقوارب صغيرة، ومنها إلى الشاطئ، وبعدها بواسطة السَّيَّارات داخل المحافظة، إذ أُلْقِيَ القبض على أشخاص بحوزتهم (20) كيلو جرام من الحشيش والكريستال في قضاء الفاو عام 2017.

كما يستخدم المهرِّبون السيارات لتهريب المخدِّرات فيكون ذلك عبر الشاحنات، وبواسطة البرَّادات، أو في أماكن خفية بأجزائها، أو بين حمولتها[29]؛ إذ كانت كميات المخدِّرات مرتفعة الوزن، وقد لجأ المهرِّبون إلى طرائق أخرى، وهو تهريب المخدِّرات داخل صناديق الفواكه، وقد

27.تقرير التطبيقات عن الاتجار غير المشروع بالمخدِّرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، مجموعة العمل المالي لمنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2011: ص14.

28.عبده كامل الطايفي، تجارة المخدِّرات في ظلال ظروف العربية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2015: ص219.

29.واضح سعاد، جريمة تهريب المخدِّرات، رسالة ماجستير، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018: ص22-21.

نجحت الدولة بإلقاء القبض على كميات كبيرة من مادة الكوكايين المهرَّبة والقادمة من الأكوادور التي كانت مخبَّأة بصناديق الموز، تمهيداً لنقلها لسائر المحافظات العراقية[30]، وأُلْقِيَ القبض على كمية من المواد المخدِّرة بداخل صناديق البصل في منفذ الشلامجة الحدودي من الجانب الإيراني، ويستخدم المهرِّبون حافلات الشركات السياحية لتهريب المواد المخدِّرة؛ إذ أُلْقِيَ القبض على سائح أجنبي وبحوزته كمية من مادة الكريستال، ويستخدم المهرِّبون الحيوانات كذلك، وخصوصاً الأغنام، سواءً في المناطق الجبلية الوعرة أم المناطق الصحراوية، والتي تستخدم -أي: الأغنام- في نقل المخدِّرات داخل صوفها، والتي يصعب اكتشافها من قبل رجال مكافحة المخدِّرات، وتُعدُّ هذه المناطق مركز عبور لتسويق المخدِّرات نحو الخليج العربي، عبر شط العرب، وهذه المسالك حُصِرَت بناءً على تحليل نتائج التحقيقات، وإلقاء القبض على المهرِّبين.

وتُهرَّب المخدِّرات الصغيرة كالهروين والكريستال الغالية الثمن عن طريق الإخفاء الجسدي داخل الجسم بداية من شعره إلى أخمص قدميه، وخلف الأذنين، وبين الكتفيين، وبين الفخذين، وأسفل القدم، وفي أماكن حسَّاسة بعد تغليف المخدِّر جيداً بأكياس مطَّاطيَّة، أو عن طريق البلع بعد وضعها داخل أنابيب مطاطية بحجم حبَّة اللوز، كما تُعدُّ الأحذية من الأماكن الصالحة للإخفاء؛ لتباعد قيام رجال الشرطة بطلب خلع الأحذية، وتفتيشها، وإتلافها بحثاً عن المخدِّر، كما يمكن استخدام هياكل المركبات، إذ أُخْفِيَ المخدِّر في تجاويف الأبواب، أو داخل الشاحنة، أو السيارة.

وممَّا سبق، يمكن القول إنَّ وسائل التهريب كثيرة، ومتنوعة، وتبقى الوسائل الأخرى التي لم تُضْبط خافية على أجهزة الشرطة، وتستدعي المتابعة المستمرة، واتباع طرائق استخبارية حديثة، وناجعة لكشفها.

30.لقاءات أجراها الباحث مع مدير قسم مخدِّرات البصرة بتاريخ 11/6/2019.

شكل (11) مسارات تهريب المخدِّرات

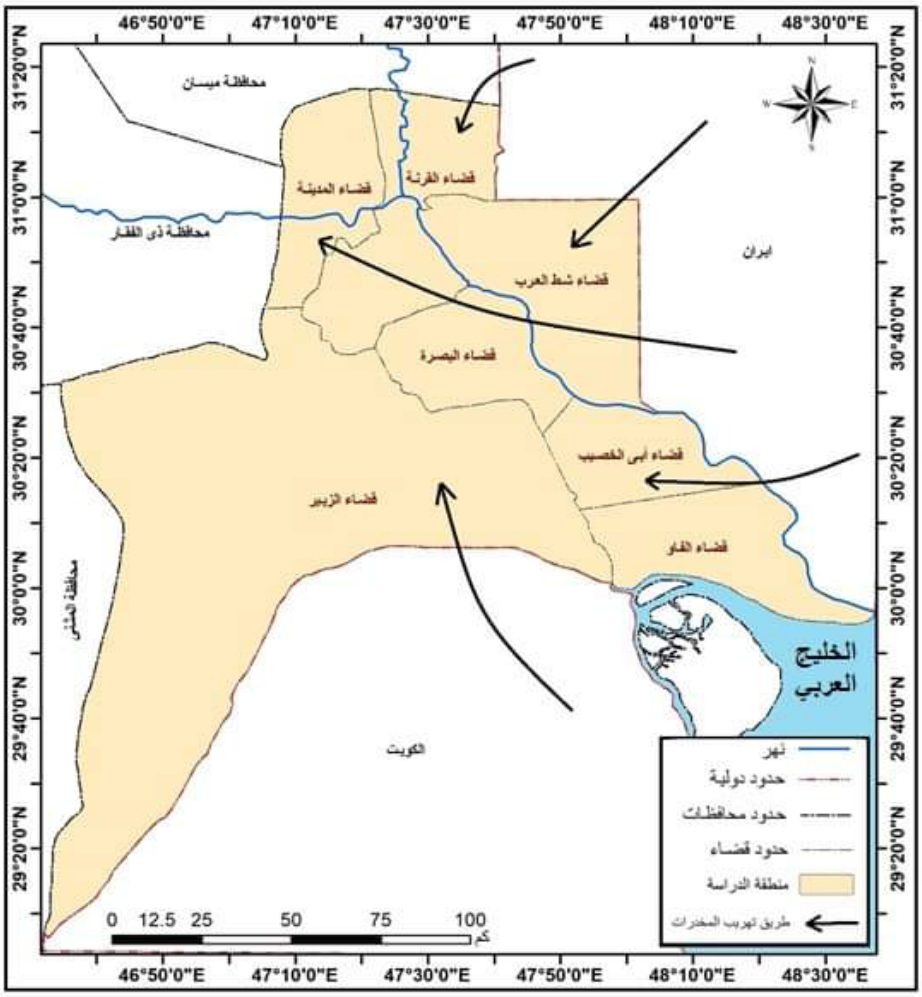

المصدر: من عمل الباحث معتمداً على جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية مكافحة المخدِّرات، البصرة، 2019.

وفيما يلي عرض للطرق التي يسلكها التجار لترويج بضائعهم في محافظة البصرة كما موضَّح في الشكل (11).

أ.طريق المنطقة الحدودية منزوعة السلاح بين العراق وإيران التي تقدَّر مساحة عرضها (15) كم، وقد باشر تجار المخدِّرات بسلوك الطريق منذ عام 2008 بعد تأمين الحدود الشرقية.

ب. الطريق البحري إذ يسلك تجار المخدِّرات الطرق الوعرة، ويندفعون بها جنوباً إلى حوض الخليج العربي، وتهريب المخدِّرات عن طريق (اللنجات: وهي سفن شراعيَّة خشبَّة) المستعملة للصيد، أو النقل النفطي إلى دولتي الكويت والإمارات، وذلك بعد أن نشأت علاقات قوية بين المهرِّبين العراقيين، ومهرِّبين تلك الدول عن طريق مكاتب بيع السيارات، والمواد الكهربائية، والغذائية، هذا ما أكَّده قائد عمليات البصرة، إذ تدخل ما نسبته (80%) من المواد المخدِّرة إلى العراق عبر الحدود العراقية الإيرانية[31].

ج. طريق محافظة البصرة: لقد ازدادت كمية المخدِّرات المهرَّبة من إيران إلى العراق عن طريق البصرة عبر ناحية السيبة، وجزيرة أم الرصاص التابعة لقضاء شط العرب التي لا تفصلها عن إيران سوى شط العرب الذي لا يتجاوز عرضه (150م)، وقضاء الفاو من منطقة رأس البيشة المطل على الخليج العربي، ومن مميزات هذا الطريق أنَّه قصير، ومن ثَمَّ تكلفة نقله قليلة، فضلاً عن قلَّة المخاطر التي يواجهها أثناء التهريب فضلاً عن أنَّ هناك عمليات تهريب تأتي عن طريق المنافذ الحكومية الرئيسة، ومنها منفذ سفوان، ومنفذ الشلامجة.

د. طريق تهريب المخدِّرات إلى محافظة ميسان عبر هور الحويزة الذي يقع بين العراق وميسان والبصرة، ثم إلى قضاء قلعة صالح فنهر العز، ومنها إلى قضاء الجبايش، ثم إلى ذي قار، وكذلك طريق العظيم إلى ناحية المشرَّح، ومنها العمارة، أمَّا الطريق الثالث فيمرُّ بهور أم نعاج، ومنه إلى قضاء الكحلاء، أو قلعة صالح[32].

31.شبكة الإنترنت، سكاي نيوز عربية، إيران «تغرق» البصرة بالمخدِّرات، https://www.skynewsarabia.com/. تاريخ الدخول 20/4/2020.

32.لقاءات أجراها الباحث مع مدير مخدِّرات البصرة، مرجع سابق.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

التحليل المكاني لجرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية للمدَّة (2010 – 2018)

يقصد بالتحليل المكاني لجرائم المخدِّرات عدد الجرائم موزَّعة بالأرقام المطلقة على مستوى الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة؛ إذ يبين هذا التوزيع التباين المكاني لحجم جريمة المخدِّرات ضمن الوحدات الإدارية المختلفة، والتي حُصِرَتْ من قبل مديرية شرطة محافظة البصرة، فضلاً عن البيانات التي حُصِلَ عليها من الدراسة الميدانية؛ إذ يُعدُّ التوزيع العددي، والنسبي من الوسائل التي يمكن تمثيلها على الخريطة معتمداً على مدى توفُّر البيانات الرقمية الخاصة بكل وحدة إدارية، إذ توضِّح هذه البيانات نسب الاختلاف بحجم الظاهرة المطلوب دراستها مكانياً، وتطوُّر تلك الأهمية في مدَّة معينة، ويتضح من معطيات الجدول (10)، والشكل (12) عدم توزيع جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة توزيعاً متساوياً بين الوحدات الإدارية المكوِّنة للمجتمع، إذ بلغ مجموع جرائم المخدِّرات في منطقة الدراسة للمدَّة (2018-2010)، (4627) جريمة موزَّعة على الوحدات وبنسب متفاوتة؛ إذ احتلَّ قضاء البصرة المرتبة الأولى في جرائم المخدِّرات طَوَال مدَّة الدراسة بواقع (3027) جريمة، وشكلت نسبة بلغت (65.5%) من إجمالي جرائم المخدِّرات، ويعود السبب إلى أنَّ قضاء البصرة هي مركز محافظة البصرة، ومركز للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، وهي تضم أيضاً أكبر حجم سكاني في المحافظة؛ إذ إنَّها تضم حوالي (1436253) نسمة من إجمالي سكان المحافظة وَفْق التقديرات السكانية لعام 2018، والبالغ (2908491) نسمة، مقارنةً بسائر الوحدات الإدارية، كما يزاد على ذلك انتشار البطالة في قضاء البصرة بين الشباب، وقلة فرص العمل، ممَّا دفع إلى سلك طريقة التعاطي أو المتاجرة للتعويض عن المشكلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن ثَمَّ أدَّى لارتفاع حجم الجريمة فيها، ومن هنا يرتبط زيادة عدد السكان بزيادة معدلات جرائم المخدِّرات يليه بالمرتبة الثانية قضاء الزبيرة بواقع (571) جريمة وبنسبة بلغت (12.5%) من إجمالي جرائم المخدِّرات، ويعود بسبب ذلك إلى أنَّ هذا القضاء يُعدُّ مركزاً اقتصادياً، وتجارياً، وسكانياً، فهو يتمتَّع بموقع جغرافي مهم، إذ يحدُّها من الشمال محافظة ذي قار وقضاء الفاو وقضاء أبي الخصيب شرقاً، وقضاء البصرة من الشمال الشرقي والكويت من الجنوب، وعموماً ترتبط بالخليج العربي والعالم عن طريق الموانئ التي يمتلكها كميناء خور الزبير ومنفذ سفوان، فضلاً عن مساحته الواسعة التي تشكِّل نسبة (54%) من مساحة المحافظة، ممَّا جعله

منطقة عبور للمخدِّرات وتهريبها، ومن ثَمَّ أصبحت منطقة توزيع وتعاطٍ مهمَّة خاصة في السنوات الأخيرة.

يتبعه قضاء شط العرب بواقع (371) جريمة، وبنسبة بلغت (8%) من إجمالي جرائم المخدِّرات، ويرجع سبب ذلك ما تمتلكه من حدود مائية مع إيران عن طريق مجرى شط العرب، وأيضاً حدود برية عن طريق منفذ الشلامجة البري، والذي بدوره كوَّن البيئة الملائمة لتجارة المخدِّرات وانتشارها، فيُعدُّ الممر لدخول المخدِّرات إلى البصرة، إذ إنَّها باتت منطقة توزيع وتعاطٍ مهمة لسائر المدن الأخرى فيما جاء بالمرتبة الرابعة قضاء القرنة بواقع (343) جريمة، وبنسبة بلغت (7.4%) من إجمالي جرائم المخدِّرات ويمكن تعليل ذلك إلى ميزة هذا القضاء بوجود الأهوار التي ترتبط مع أهوار الحويزة التي تقع ضمن الحدود الإيرانية فضلاً عن ذلك يُعدُّ منطقة التقاء نهري دجلة والفرات ليكوِّنا شط العرب، وجعلت المميزات المنطقة مكاناً لتنفيذ عملية تهريب المخدِّرات بوسائل عديدة، منها بواسطة (المشاحيف: هو زورق صغير) الموجودة داخل المياه التي تتيح الفرصة للمهربين بالتنقُّل ضمن الحدود الإيرانية والعراقية وتبادل تجارتهم، في حين جاء قضاء أبي الخصيب بالمرتبة الخامسة بواقع (184) جريمة وبنسبة بلغت (3.9%) من إجمالي جرائم المخدِّرات، ويتمتَّع هذا القضاء بإمكانيات طبيعية وبشرية متنوعة جعلته نقطة التقاء حيوية لكثير من الفعاليات التجارية؛ ممَّا أدَّى إلى تكوين بيئة خصبة لانتشار المخدِّرات؛ بسبب وجود ميناء أبو فلوس الواقع على شط العرب المرتبط حدودياً مع الحدود الإيرانية، وأمَّا المرتبة السادسة فكانت من نصيب قضاء المدينة بواقع (69) جريمة، وبنسبة بلغت (1،4%) من إجمالي جرائم المخدِّرات ولعلَّ السبب يعود إلى أنَّ قضاء المدينة هو من أكثر أقضية محافظة البصرة تتميَّز بالطابع الريفي، فضلاً عن وقوع أغلب مساحة الأهوار المحافظة ضمن هذه الرقعة الجغرافية، ومن ثَمَّ فإنَّ مقوِّمات انتشار المخدِّرات غير متكاملة، فضلاً عن ذلك لا يمكن إغفال دور الأجهزة الرقابية المختصة في مكافحة الجريمة؛ لأنَّها في بعض الفترات تواجه بعض الصعوبات للحد من الجريمة إنْ وجدت لإلقاء القبض عليهم نظراً لطبيعة العشائرية والقبلية التي تحكم هذه المدينة، فيما احتلَّ المركز الأخير قضاء الفاو بواقع (62) جريمة بنسبة بلغت (1.3%) من إجمالي جرائم المخدِّرات، ويمكن أن نعلِّل ذلك إلى انخفاض عدد السكان مقارنةً بسائر الوحدات الإدارية، إذ لم يتُعدُّ عدد سكان القضاء وَفْق إحصاءات آخر تقدير رسمي لوزارة التخطيط (42252) نسمة فقط، بواقع (1،4%) من مجمل سكان محافظة البصرة، فضلاً عن ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي مرَّ بها إذ لا يخفى على أحد حجم ما تعرضت

له هذه المنطقة إبَّان الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، وحرب الخليج الثانية عام 1991 الأمر الذي انعكس على تدهور الوضع الاقتصادي والأمني، ممَّا أدَّى إلى عدم السيطرة على حدودها، إذ أصاب هذا الانفلات بعض مفاصل الأمن في المنطقة؛ ممَّا دفع العصابات بالمجيء من مدن أخرى والمتاجرة بالمخدِّرات وتهريبها وتوزيعها ونقلها بين مدن العراق.

بناءً على ما تقدَّم، فإنَّ التباين واضح في معدلات الجريمة المسجَّلة في محافظة البصرة، إذ شهد قضاء البصرة أعلى نسب في تسجيل جرائم المخدِّرات المسجلة طيلة مدة الدراسة، والتي تعود لأسباب عديدة أهمها أنَّ مركز قضاء البصرة يمثِّل مركز محافظة البصرة كذلك مركز الثقل السكاني، ومركز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والأحداث الأمنية، وهذه الدراسة تتفق مع كثيرٍ من الدراسات التي تناولت الجريمة إذ أشارت تلك الدراسات إلى أنَّ الجريمة متركِّزة في المدن ذات الكثافة السكانية.

جدول (10) التحليل المكاني لجرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية للمدَّة (2010 – 2018)

الوحدات الإدارية	عدد جرائم	النسبة	المرتبة
قضاء البصرة	3027	65.5	1
قضاء أبو الخصيب	184	3.9	5
قضاء الزبير	571	12.5	2
قضاء القرنة	343	7.4	4
قضاء الفاو	62	1.3	7
قضاء شط العرب	371	8	3
قضاء المدينة	69	1.4	6
المجموع	4627	100	------

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على: جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

شكل (12) التحليل المكاني لجرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية للمدَّة (2010 – 2018م)

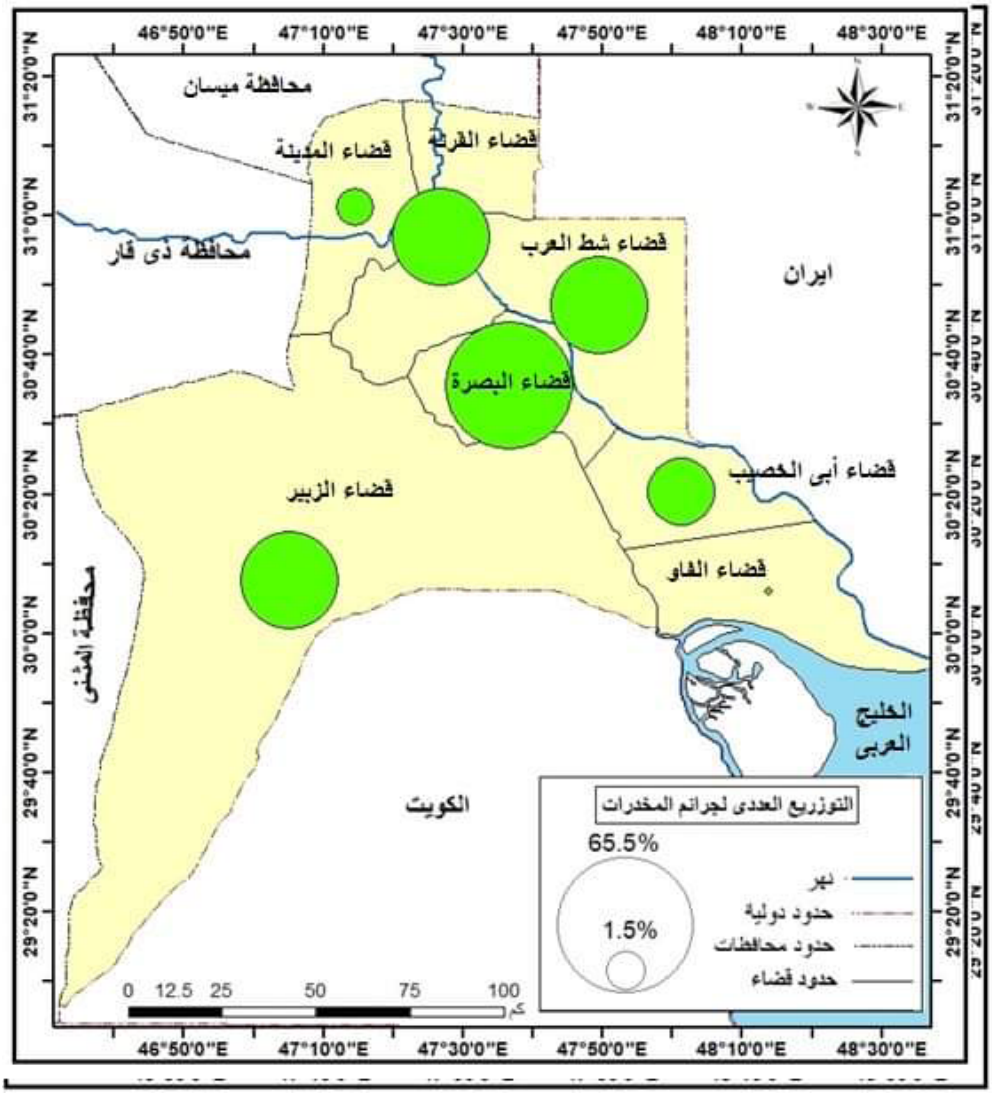

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3)اعتماداً على جدول (10).

أولاً: التحليل المكاني لمرتكبي جريمة المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية:

يتضح عن طريق استقراء الجدول (11) والشكل (13) أنَّ مرتكبي جرائم المخدِّرات للمدَّة من (2018-2010) قد بلغ عددهم (4643) فرداً، وهذا يفوق عدد الجرائم المسجَّلة في المحافظة والبالغ (4627) جريمة، وتدلُّ على أنَّ هنالك أكثر من شخص يرتكب جريمة واحدة، بمعنى آخر توجد مساهمة في ارتكاب جرائم المخدِّرات.

أمَّا على مستوى التوزيع المكاني وَفْق الوحدات الإدارية فقد اتضح بلوغ مركز قضاء البصرة عدد مرتكبي جريمة المخدِّرات الذين يسكنون فيه (2910) فرداً، والتي شكَّلت نسبة بلغت (62.7 %) من إجمالي مرتكبي جريمة المخدِّرات، في حين بلغت نسبة مساهمة قضاء البصرة في تسجيل الجرائم (65.5%) من إجمالي جرائم المخدِّرات، فيتبيَّن أنَّ هنالك أفراداً في قضاء البصرة هم من سكنة وحدات إدارية أخرى، وهذا ما وضحته البيانات الرسمية، ويمكن تعليل ذلك بتمتُّع القضاء بجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتتركَّز فيها معظم الدوائر الخدمية والإدارية، فيما يخصُّ أقل الوحدات الإدارية تسجيلاً لمرتكبي جريمة المخدِّرات كانت من نصيب قضاء الفاو، فقد سجلت نسبة بلغت (1.3%) من إجمالي مرتكبي جريمة المخدِّرات وهي نسبة ضئيلة جداً؛ مقارنة مع الوحدات الإدارية الأخرى، ويُرَدُّ سبب ذلك لقلَّة حجمها السكاني، وبعدها عن مركز قضاء البصرة، فضلاً عن قلَّة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛ ممَّا جعلها تحتل أقل الوحدات بعدد الجرائم، فيما جاءت الوحدات الإدارية الأخرى بصورة متباينة أيضاً بواقع (12.7%) قضاء الزبير، و(9.8%) قضاء القرنة، و(4%) قضاء أبي الخصيب، و(1.6%) قضاء المدينة من إجمالي جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة في مدَّة الدراسة.

جدول (11) التحليل المكاني لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية للمدَّة (2010 – 2018م)

الوحدات الإدارية	مرتكبي الجريمة	النسبة	المرتبة
قضاء البصرة	2910	62.7	1
قضاء أبو الخصيب	184	4	5
قضاء الزبير	590	12.7	2
قضاء القرنة	455	9.8	3
قضاء الفاو	62	1.3	7
قضاء شط العرب	367	7.9	4
قضاء المدينة	75	1.6	6
المجموع	4643	100	------

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على:

1. جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البصرة، التقديرات السكانية، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

شكل (13) التحليل المكاني لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية للمدَّة (2018–2010م)

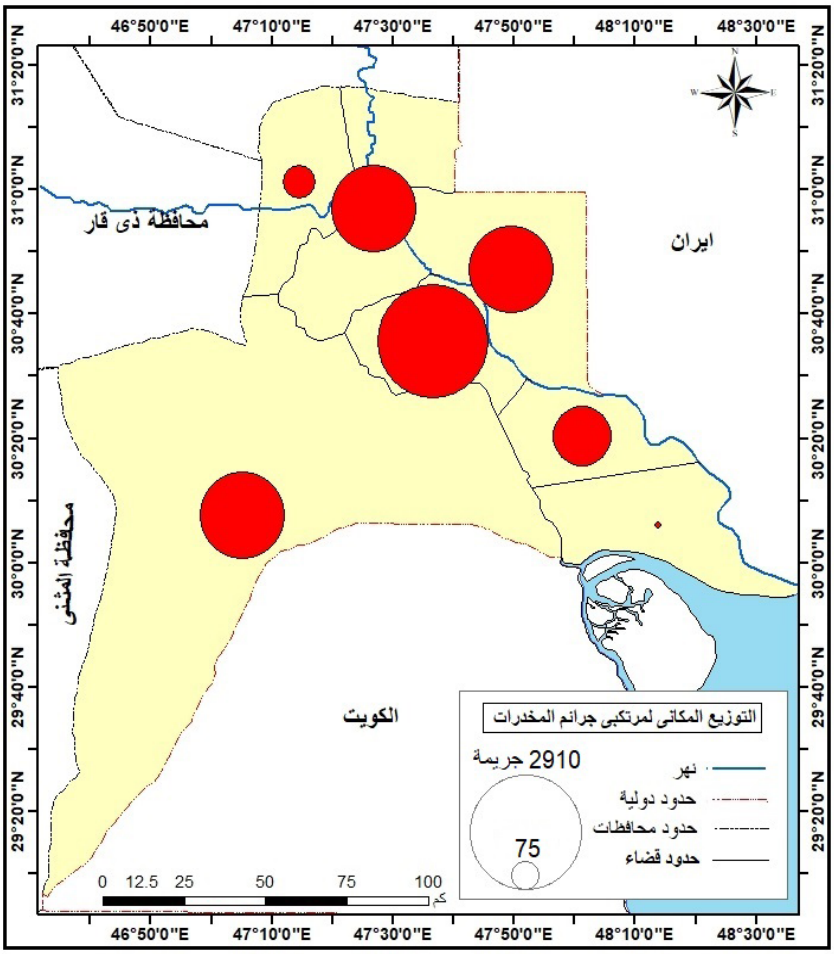

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (11)

ثانياً: العلاقة بين مكان ارتكاب الجرائم وأماكن سكن مرتكبي جريمة المخدِّرات:

لمعرفة العلاقة بين مكان ارتكاب جرائم المخدِّرات وأماكن سكنهم قُسِّمتِ الوحدات الإدارية على أربعة مستويات كما موضَّح في الجدول (12)، والشكل (14) اعتماداً على البيانات الرسمية، وعلى النحو الآتي:

❖ **المستوى الأول**: وحدات إدارية حقَّقت نسباً في جرائم المخدِّرات أكثر من نسبها من إجمالي جرائم المرتكبين لجريمة المخدِّرات، وتتمثَّل هذه الوحدات الإدارية كل من (أبي الخصيب، والزبير، والقرنة، والمِدَيْنَة)، إذ سجَّلت نسباً في أعداد الجرائم تفوق نسبها من إجمالي مرتكبي جريمة المخدِّرات الساكنين فيها، ويمكن تعليل ذلك إلى ما تتميَّز به هذه الأقضية الأخرى من خصائص اقتصادية واجتماعية وعمرانية ممَّا يجعل مرتكبو جرائم المخدِّرات يفضِّلون ارتكاب جرائمهم في هذه الأماكن.

❖ **المستوى الثاني**: وحدات إدارية حقَّقت نسباً في جرائم المخدِّرات أقل نسباً من إجمالي جرائم المخدِّرات الساكنين بالوحدات الإدارية نفسها، وهذه الوحدات هي (البصرة، شط العرب)، وتدلُّ على لجوء أبناء هذه الوحدات الإدارية إلى ارتكاب جرائمهم في وحدات إدارية أخرى؛ نظراً لما تتمتَّع به المدن الأخرى من خصائص متنوعة.

❖ **المستوى الثالث**: أمَّا الوحدات الإدارية التي حقَّقت نسباً من إجمالي جرائم المخدِّرات فهي مساوية إلى نسبها من إجمالي مرتكبي جريمة المخدِّرات، ويضم هذه المستوى وحدة إدارية واحدة هي (قضاء الفاو)، ويمكن تعليل ذلك ببعد المسافة بين الوحدات الإدارية الأخرى ممَّا يُصعِّب الانتقال، فيرتكبون جرائمهم في الوحدة الإدارية نفسها، فضلاً عن انخفاض عدد سكان هذا القضاء مقارنةً بالوحدات الإدارية الأخرى.

جدول (12) العلاقة بين مكان ارتكاب الجرائم وأماكن سكن مرتكبي جرائم المخدِّرات للمدَّة (2018–2010م)

الوحدات الإدارية	عدد الجرائم	النسبة	المرتبة	عدد المجرمين	النسبة	المرتبة
قضاء البصرة	3027	65.5	1	2910	62.7	1
قضاء أبي الخصيب	184	3.9	5	184	4	5
قضاء الزبير	571	12.5	2	590	12.7	2
قضاء القرنة	343	7.4	4	455	9.8	3
قضاء الفاو	62	1.3	7	62	1.3	7
قضاء شط العرب	371	8	3	367	7.9	4
قضاء المدينة	69	1.4	6	75	1.6	6
المجموع	4627	100	--	4643	100	---

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على:

1. جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البصرة، التقديرات السكانية، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

شكل (14) العلاقة بين مكان ارتكاب الجرائم وأماكن سكن مرتكبي جرائم المخدِّرات للمدَّة (2018–2010م)

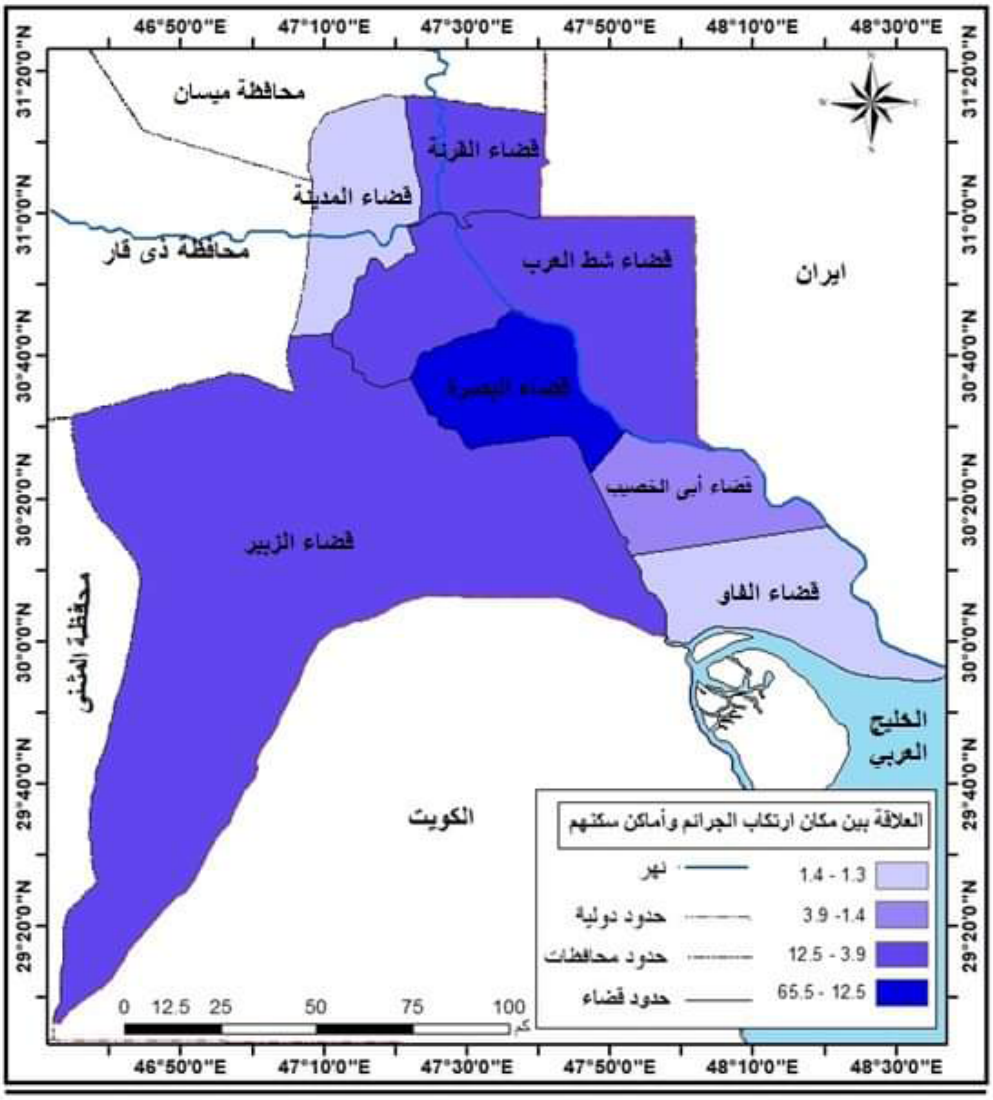

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (12)

ثالثاً: التحليل المكاني لجرائم المخدِّرات وَفْق النوع (تعاطٍ، أو اتِّجَار):

يُتيح التوزيع المكاني للجريمة وَفْق النمط النوعي التعرُّفَ على أنواع الجرائم المرتكبة والمسجَّلة في كل وحدة إدارية المكونة للمحافظة، لذا عن طريق هذا التوزيع يُتعرَّف على نوعية الجرائم التي تحدث، وما الجرائم الأكثر انتشاراً وتسجيلاً في الوحدات الإدارية؛ للتعرُّف على أسباب انتشار نمط معين من أنماط جرائم المخدِّرات في منطقة معينة دون غيرها، إذ يتيح التوزيع المكاني النسبي وَفْق نوع الجريمة السائدة في كل وحدة إدارية والنسبة المئوية لها المسجلة في محافظة البصرة طيلة مدَّة الدراسة، كما موضَّح من بيانات الجدول (13)، والشكل (15).

1. احتلَّ قضاء البصرة المرتبة الأولى من بين الجرائم المدروسة إذ سجَّل (3027) جريمة من إجمالي جرائم المخدِّرات موزَّعة بواقع (1460) جريمة تعاطٍ، و (1567) جريمة اتِّجار بالمخدِّرات، ويعود سبب تصدُّر قضاء البصرة المرتبة الأولى في جميع أنواع الجرائم (تعاطٍ، واتِّجَار) طيلة فترة الدراسة؛ بسبب الثقل السكاني فيها فضلاً عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي تميزها عن سائر الوحدات الإدارية الأخرى.

2. احتلَّ قضاء الزبير المرتبة الثانية من بين الجرائم المدروسة إذ سجَّل (571) جريمة من إجمالي جرائم المخدِّرات موزعة بواقع (376) جريمة تعاطٍ، و(195) جريمة اتِّجار بالمخدِّرات طَوَال مدَّة الدراسة.

3. احتلَّ مركز قضاء شط العرب المرتبة الثالث من بين الجرائم المدروسة إذ سجَّل (371)، مقسَّمة على (201) جريمة تعاطٍ، و(170) اتِّجَار بالمخدِّرات طَوَال مدَّة الدراسة.

4. فيما جاء بالمرتبة الرابعة قضاء القرنة بواقع (343) جريمة من إجمالي جرائم المخدِّرات إذ سجلت (279) جريمة تعاطٍ، و(64) جريمة اتِّجَار بالمخدِّرات طَوَال مدَّة الدراسة.

5. وجاء قضاء أبي الخصيب بالمرتبة الخامسة بواقع (184) جريمة من إجمالي جرائم المخدِّرات، إذ سجلت (85) جريمة تعاطٍ، و(99) جريمة اتِّجَار طَوَال مدَّة الدراسة.

6. أمَّا قضاء المدينة فجاء بالمرتبة السادسة بواقع (69) جريمة من إجمالي جرائم المخدِّرات، إذ سجل (29) جريمة تعاطٍ، و(40) جريمة اتجار طَوَال مدَّة الدراسة، ويرجع سبب ذلك إلى طبيعة

سكانها من حيث العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة التي تمنع تسليم المتعاطي.

7. فيما جاء بالمرتبة الأخيرة قضاء الفاو بواقع (62) جريمة من إجمالي جرائم المخدِّرات، إذ سجل (38) جريمة تعاطٍ، و(24) جريمة اتجار طَوَال مدَّة الدراسة.

جدول (13) التحليل المكاني لجرائم المخدِّرات وَفْق نوع الجريمة (تعاطٍ، أو اتِّجَار)

الوحدات الإدارية	تعاطٍ	النسبة	اتِّجَار	النسبة	المجموع
قضاء البصرة	1460	59.2	1567	72.6	3027
قضاء أبو الخصيب	85	3.5	99	4.5	184
قضاء الزبير	376	14.8	195	9.2	571
قضاء القرنة	279	11.5	64	2.9	343
قضاء الفاو	38	1.5	24	1.1	62
قضاء شط العرب	201	8.2	170	7.9	371
قضاء المدينة	29	1.3	40	1.8	69
المجموع	2468	100	2159	100	4627

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على:

1. جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البصرة، التقديرات السكانية، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

شكل (15) التحليل المكاني لجرائم المخدِّرات وَفْق نوع الجريمة (تعاطٍ، إتجار)

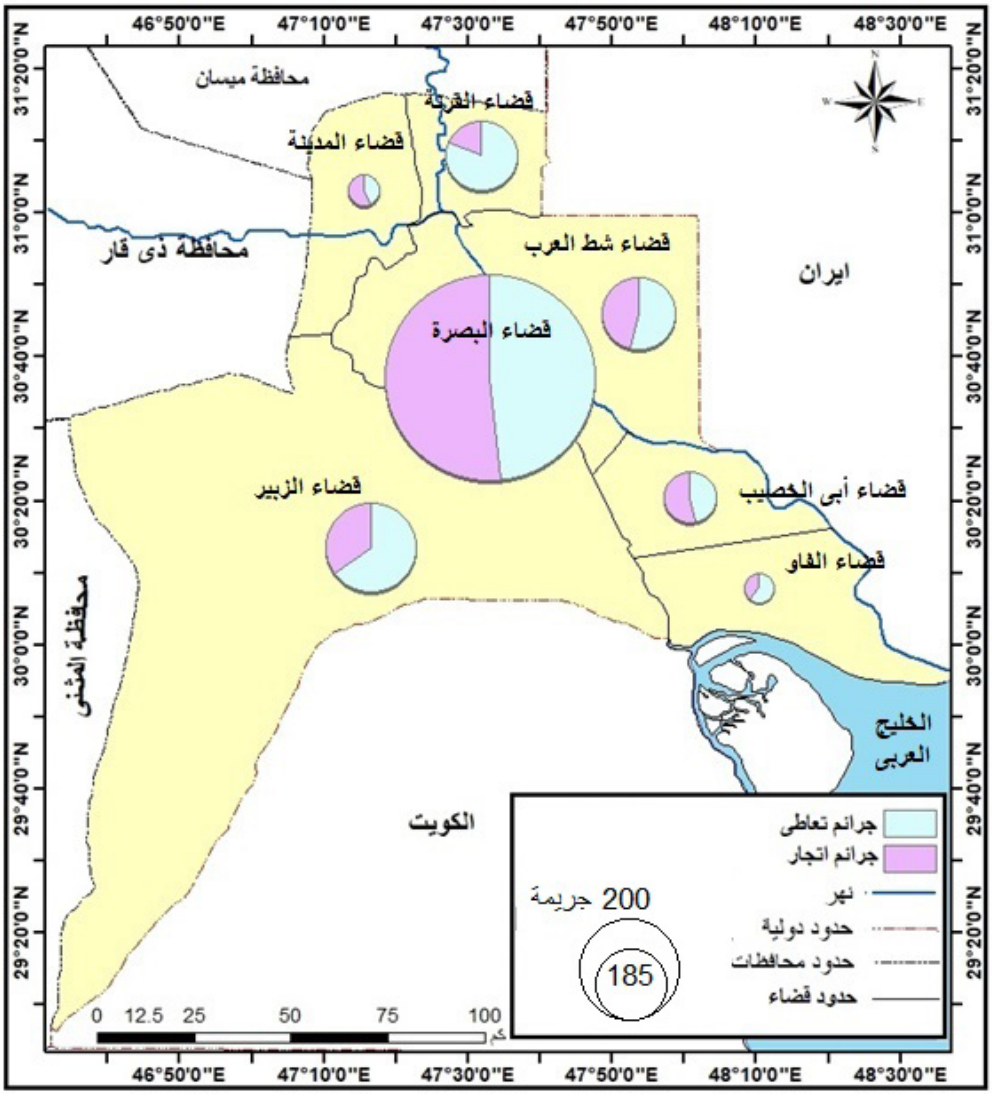

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (13)

رابعاً: معدل جرائم المخدِّرات بالوحدات الإدارية/ مئة ألف من السكان:

تتباين الجريمة مع اختلاف أعداد السكان وَفْق أغلب الدراسات إذ توجد علاقة طردية بين الحجم السكاني والجريمة ومنها جريمة المخدِّرات، وهذا يعني أنَّ المناطق التي تستأثر بالحجم الأكبر من السكان سوف تزداد فيها جريمة المخدِّرات والعكس صحيح[33]، ويمكن الاستدلال على ذلك بوضوح عن طريق مقارنة النسب المئوية لحجم جرائم المخدِّرات مع النسب المئوية للسكان لكل وحدة إدارية، وبصورة مستقلة، وسوف يتضح ذلك وَفْقاً لما يلي:

(أ) **معدل الجريمة الخام**: يُعدُّ معدَّل الجريمة الخام من أسهل المقاييس التي تقيس مدى إسهام السكان بالجريمة، ويتضح ذلك عن طريق النسبة بين عدد الجرائم المسجلة إبَّان مدَّة الدراسة، وإجمالي عدد السكان للفترة نفسها/ مئة ألف من السكان، ويكون ذلك عن طريق قسمة عدد السكان لكل وحدة إدارية/إجمالي السكان في الوحدة الإدارية نفسها، ثم يضرب الناتج في مئة ألف من السكان[34].

يظهر عن طريق النظر في معطيات الجدول (14) والشكل (16) أنَّ الوحدات الإدارية في محافظة البصرة قد تباينت معدلات جرائم المخدِّرات لكل مئة ألف من السكان إبَّان مدَّة الدراسة؛ إذ تتركز هذه الجرائم في مراكز المدن، وكذلك في المدن الحدودية إذ احتلت المرتبة الأولى قضاء شط العرب بأعلى معدلات الجريمة من بين الوحدات الإدارية إذ بلغت المعدل (212) جريمة لكل مئة ألف من السكان، ويرجع ذلك لأنَّها منطقة حدودية مع إيران، ومجرى شط العرب الفاصل بين الدولتين كما أسلفنا سابقاً، فيما سجلت قضاء المدينة المرتبة السابعة والأخير بأدنى مستوى للجريمة من بين الوحدات الإدارية؛ إذ بلغت معدل (29) جريمة/مئة ألف من السكان؛ ويعود سبب ذلك إلى طبيعة العادات والتقاليد العشائرية التي يتمتع بها سكان القضاء والتي تتمثل في نبذ مرتكب هذا النوع من الجرائم فضلاً عن أنَّ أغلب مساحاتها تتكون من مياه الأهوار والأراضي الزراعية، فيما جاء قضاء البصرة بالمرتبة الثانية إذ بلغ معدل الجريمة حوالي (211) جريمة/ مئة ألف من سكانها؛ ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أنَّ قضاء البصرة يقل فيها القرى والأرياف؛ إذ إنَّ معظم ساكنيها يقعون ضمن المنطقة الحضرية كما يضم أكبر تجمع سكاني بين الوحدات الإدارية فضلاً عن ذلك تُعدُّ مركزاً للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية فيما جاء بالمرتبة الثالثة قضاء الفاو إذ بلغ معدل الجريمة حوالي (147) جريمة لكل مئة ألف من سكانها؛ ويعود سبب ذلك إلى أنَّها منطقة حدودية مع إيران والكويت وبعده عن مركز المحافظة، فضلاً عن انخفاض عدد سكانها.

فيما جاء قضاء القرنة بالمرتبة الرابعة إذ بلغ معدل الجريمة حوالي (120) جريمة لكل مئة ألف من السكان؛ ويعود سبب ذلك لطبيعة هذا القضاء، إذ يتميز أغلب سكانها من الأرياف؛ ومن ثَمَّ أدى إلى تفاقم الأزمة كما أنَّ قلة الوعي الديني والثقافي كان له الأثر الأكبر ببروزها، فيما جاء قضاء الزبير بالمرتبة الخامسة إذ بلغ معدل الجرائم حوالي (112) جريمة/مئة ألف من السكان، ويرجع ذلك لأسباب عديد منها طبيعته العشائرية فضلاً عن أنَّه مركز تجاري مهم بين العراق والكويت عن طريق منفذ سفوان البري، فيما جاء قضاء أبي الخصيب بالمرتبة السادسة إذ بلغ معدل الجرائم حوالي (82،2) جريمة لكل/مئة ألف من السكان.

جدول (14) معدل جرائم المخدِّرات/مئة ألف على مستوى الوحدات الإدارية لعام2018م

الوحدات الإدارية	عدد جرائم	النسبة	عدد السكان	النسبة	معدل الجريمة/ مئة ألف من السكان
قضاء البصرة	3027	65.5	1436253	49.4	211
قضاء أبو الخصيب	184	4	223675	7.6	82.2
قضاء الزبير	571	12.3	511224	17.5	112
قضاء القرنة	343	7.4	286073	9.8	120
قضاء الفاو	62	1.3	42252	1.4	147
قضاء شط العرب	371	8	174373	6	212
قضاء المدينة	69	1.4	234641	8.4	29
المجموع	4627	100	2908491	100	159

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على:

1. جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البصرة، التقديرات السكانية، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

شكل (16) معدلات جرائم المخدِّرات/مئة ألف على مستوى الوحدات الإدارية لعام (2018م)

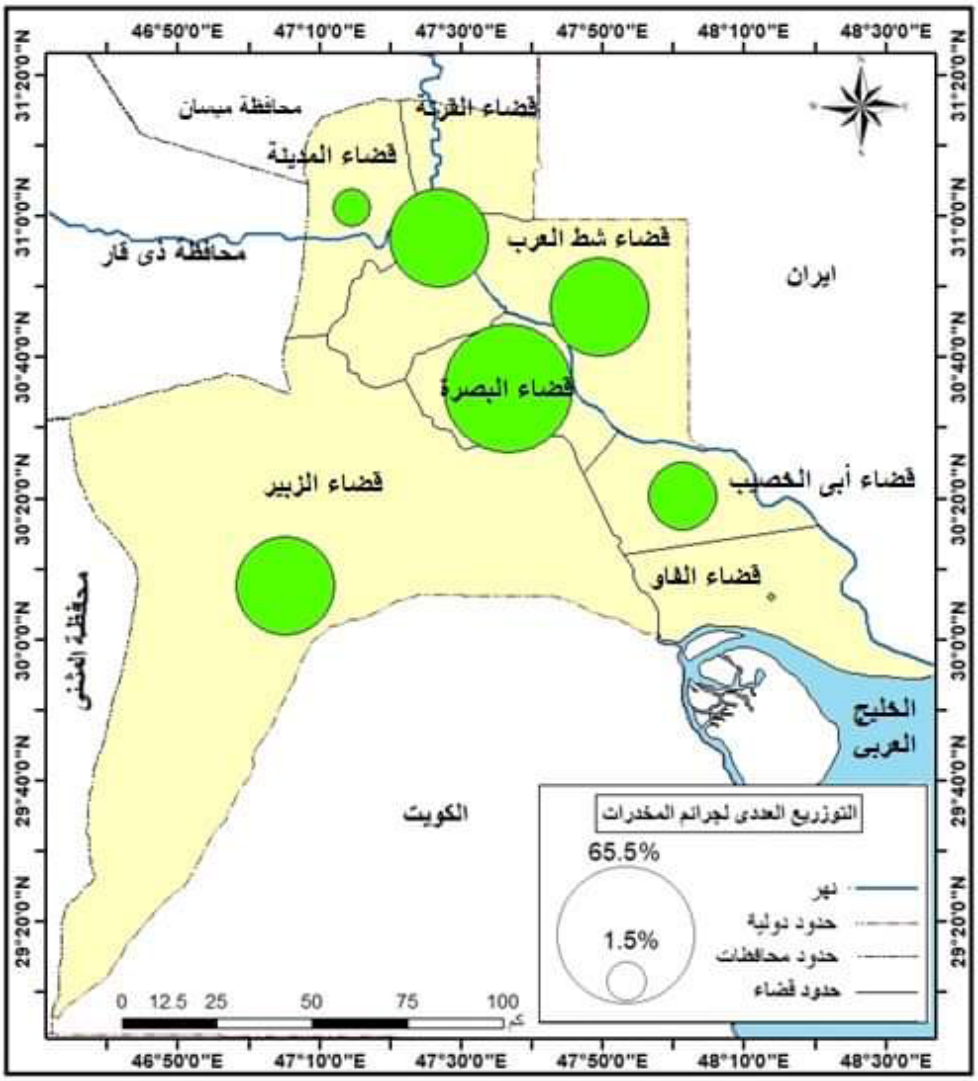

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (14)

(ب) معدلات جرائم المخدِّرات وَفْق النوع: سوف يوفِّر معدل جرائم المخدِّرات وَفْق نوع الجريمة، للباحث فرصة لمعرفة معدل الجريمة لكل نوع من أنواع جرائم المخدِّرات المسجلة إبَّان مدَّة الدراسة ويتم حساب ذلك بقسمة عدد الجرائم النوعية على إجمالي جرائم السكان ثم يضرب العدد في مئة ألف من السكان، وعن طريق ذلك يُتَعرَّفُ على الجرائم الأكثر انتشاراً مقارنة بسائر الجرائم المسجلة فضلاً عن ذلك سوف يوضح لنا الوحدات الإدارية التي تميزت بنمط معين من جرائم المخدِّرات دون غيره، والوقوف على تلك الأسباب؛ لذا ستُتناول معدلات الجريمة وَفْق نوعها كما يلي:

[1] جرائم التعاطي: تُعدُّ جريمة التعاطي من أخطر المشكلات الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية التي تجتاح أغلب مجتمعات العالم على وجه العموم والمجتمع العراقي على وجه الخصوص[35]، ويقصد بالتعاطي هو التعود على المادة المخدِّرة، ويتبعها الأفراد تباعاً لا يقوم على دافع إلزامي في ضرورة مراعاتها والعمل بموجبها، وإنَّما بمحض اتباع اختياري من جانب المتعاطين بالاندفاع إليه، يكون إمَّا بدافع الإحساس بضرورة هذه العادة، وإمَّا بدافع الاستحسان لها، وإمَّا بدافع تقليد غيرهم ممَّن اتبعهما، ويتضح عن طريق الجدول (15) والشكل (17) أنَّ هنالك تبايناً في توزيع جريمة التعاطي في محافظة البصرة كما يلي:

❖ تصدر المرتبة الأولى قضاء شط العرب في معدلات جرائم التعاطي إذ بلغ معدل جريمة التعاطي طَوَال مدَّة الدراسة (115.3) جريمة/مئة ألف من السكان ويرجع سبب ذلك قربها من الحدود الإيرانية فضلاً عن ذلك ما تتميز به من مناطق زراعية يصعب على الجهات الحكومية إلقاء القبض عليهم.

❖ احتل قضاء البصرة المرتبة الثانية في معدل جرائم التعاطي إذ بلغ معدل تلك الجرائم (101.65) جريمة/ مئة ألف من السكان.

❖ حاز قضاء القرنة المرتبة الثالثة في معدلات جرائم التعاطي إذ بلغ معدل تلك الجرائم (97.5) جريمة/مئة ألف من السكان.

❖ احتل قضاء الفاو المرتبة الرابعة في معدلات جرائم التعاطي إذ بلغ معدل تلك الجرائم (89.9) جريمة/مئة ألف من السكان ويرجع سبب ذلك لقلة عدد السكان وبعدها عن مركز قضاء البصرة.

35.وفيق صفوت مختار، مشكلة تعاطي المواد النفسية المخدرة الأفيون، المورفين، الهيروين، الباربيتورات، المنومات، المهدئات، دار العلوم والثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005: ص5.

❖ فيما كان نصيب قضاء الزبير بالمرتبة الخامسة في معدل جرائم التعاطي إذ بلغ معدل تلك الجرائم (73.6)جريمة/مئة ألف من السكان.

❖ احتل قضاء أبي الخصيب بالمرتبة السادسة في معدل جرائم التعاطي إذ بلغ معدل تلك الجرائم (38) جريمة/مئة ألف من السكان.

❖ جاءت بالمرتبة السابعة والأخيرة قضاء المدينة في معدل جرائم التعاطي إذ بلغ تلك الجرائم (12.4)جريمة/مئة ألف من السكان.

جدول (15) معدلات جرائم التعاطي/مئة ألف على مستوى الوحدات الإدارية لعام 2018م

الوحدات الإدارية	عدد جرائم التعاطي	النسبة	عدد السكان	النسبة	معدل الجريمة/ مئة الف
قضاء البصرة	1460	59.2	1436253	49.3	101،65
قضاء أبو الخصيب	85	3.5	223675	7.6	38
قضاء الزبير	376	14.8	511224	17.5	73.6
قضاء القرنة	279	11.5	286073	9.8	97.5
قضاء الفاو	38	1.5	42252	1.4	89.9
قضاء شط العرب	201	8.2	174373	6	115.3
قضاء المدينة	29	1.3	234641	8.4	12.4
المجموع	2468	100	2908491	100	------

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على:

1. جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البصرة، التقديرات السكانية، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

شكل (17) معدلات جرائم التعاطي/مئة ألف على مستوى الوحدات الإدارية لعام (2018م)

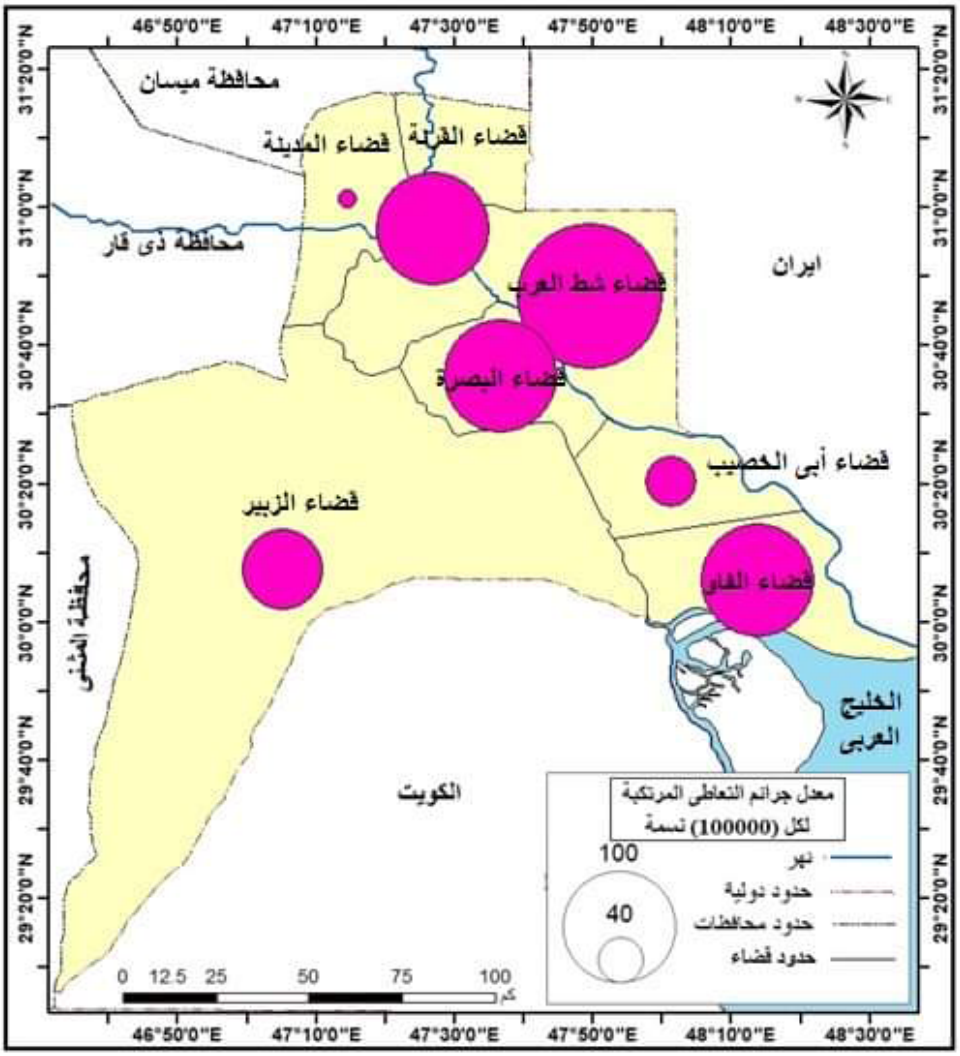

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (15)

[2] جرائم الاتجار: ليست المتاجرة بالمخدِّرات بالجريمة السهلة إنَّما هي صورة من صور الجريمة المنظمة العابرة للحدود الجغرافية التي يجري ارتكابها في أكثر من دولة، والمخدِّرات كصورة من صور الجريمة المنظمة، ونوع من أنواع الإجرام الجسيم[36]، واضح عن طريق البيانات الإحصائية المتاحة أنَّ ظاهرة الاتجار بالمخدِّرات في ازدياد مستمر في محافظة البصرة فهي مشكلة من أخطر المشكلات التي تصيب المجتمعات وتهدِّد حياة السكان ومستقبلهم، ومع كلِّ ما تقوم به الدولة لمكافحة الجريمة؛ إلا أنَّ البيانات تشير إلى ارتفاع جريمة الاتجار بالمخدِّرات وتباينها بين الوحدات الإدارية في محافظة البصرة، ويتضح جلياً عن طريق الجدول (16) والشكل (20) كما يلي:

جدول (16)معدلات جرائم الاتجار/مئة ألف على مستوى الوحدات الإدارية لعام2018م

الوحدات الإدارية	عدد جرائم الاتجار	النسبة	عدد السكان	النسبة	معدل الجريمة/ مئة ألف
قضاء البصرة	1567	72.6	1436253	49.4	109.10
قضاء أبو الخصيب	99	4.5	223675	7.6	44.3
قضاء الزبير	195	9.2	511224	17.5	38.14
قضاء القرنة	64	2.9	286073	9.8	22.37
قضاء الفاو	24	1.1	42252	1.4	56.8
قضاء شط العرب	170	7.9	174373	6	97.49
قضاء المدينة	40	1.8	234641	8.4	17
المجموع	2159	100	2908491	100	

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على:

1. جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البصرة،

36.علي طاهر الحمود، المخدِّرات والإدمان، الرؤى الدولية في المكافحة والتجربة العراقية، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2017: ص65.

التقديرات السكانية، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

شكل (18) معدلات جرائم الاتجار/مئة ألف على مستوى الوحدات الإدارية لعام (2018م)

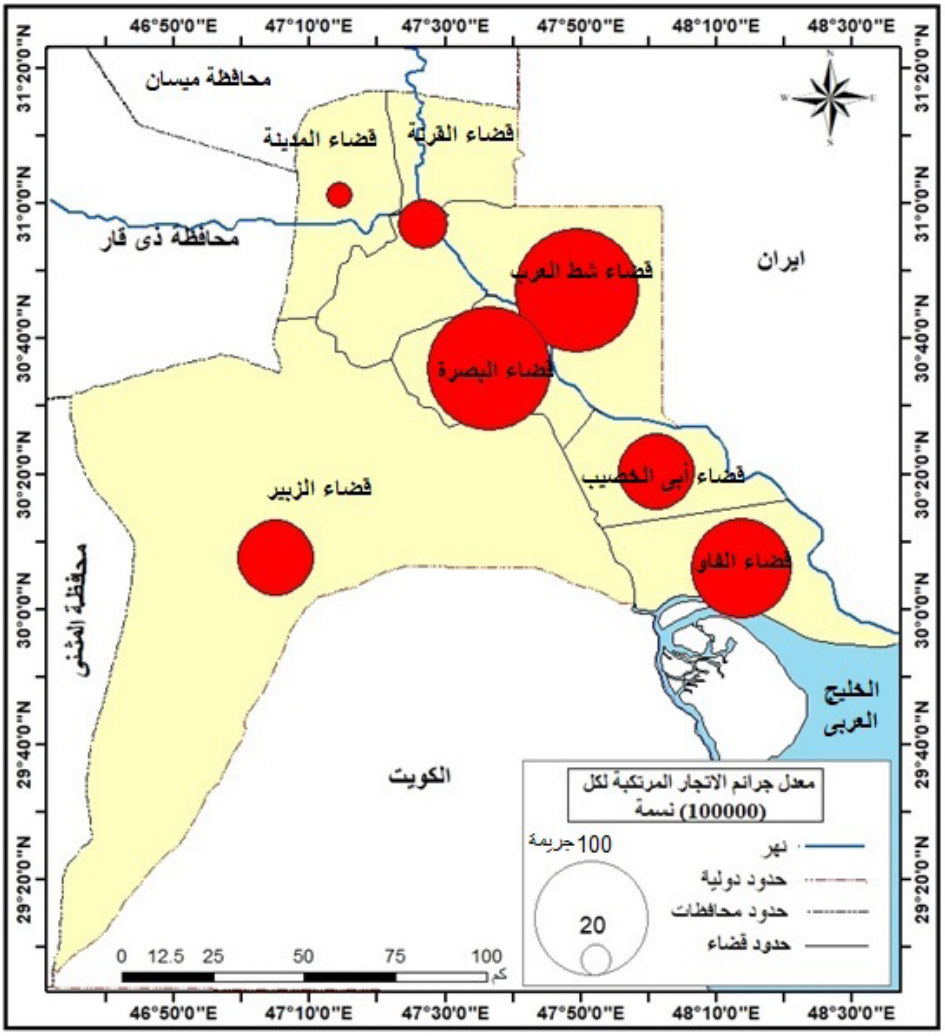

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول(16)

❖ تصدر قضاء البصرة المرتبة الأولى في معدل جرائم الاتجار بالمخدِّرات إذ بلغ معدل تلك الجرائم (109.10) جريمة لكل مئة ألف من السكان، ويمكن أن نعلل ذلك إلى استحواذ قضاء البصرة على أكبر عدد من السكان مقارنة بسائر الوحدات الأخرى، ومركز للثقل السكاني والاجتماعي والمقاهي الشعبية والجامعات والأقسام الداخلية وغيرها من النشاطات ممَّا يترتب عليه زيادة في حجم تلك الجرائم فضلاً عن احتوائها على مناطق عشوائية التي تكون بيئة خصبة للمتاجرة بالمواد المخدِّرة.

❖ احتل المرتبة الثانية قضاء شط العرب في معدلات جرائم الاتجار بالمخدِّرات إذ بلغ معدل جريمة الاتجار طَوَال مدة الدراسة (97.49) جريمة/مئة ألف من السكان.

❖ حاز قضاء الفاو المرتبة الثالثة في معدلات جرائم الاتجار بالمخدِّرات إذ بلغ معدل جريمة الاتجار طَوَال مدة الدراسة(56.8) جريمة/مئة ألف من السكان.

❖ احتل قضاء أبي الخصيب المرتبة الرابعة في معدلات جرائم الاتجار بالمخدِّرات إذ بلغ معدل جريمة الاتجار طَوَال مدة الدراسة (44.3) جريمة/ مئة ألف من السكان؛ ويرجع سبب ذلك لقلة عدد السكان وبعدها عن مركز قضاء البصرة.

❖ فيما كان نصيب قضاء الزبير بالمرتبة الخامسة في معدل جرائم الاتجار بالمخدِّرات إذ بلغ معدل جريمة الاتجار طَوَال مدة الدراسة (38.14)جريمة/ مئة ألف من السكان.

❖ احتل قضاء القرنة بالمرتبة السادسة في معدل جرائم الاتجار بالمخدِّرات إذ بلغ معدل جريمة الاتجار طَوَال مدة الدراسة (22.37) جريمة/مئة ألف من السكان.

❖ جاءت بالمرتبة السابعة والأخيرة قضاء المدينة في معدل جرائم الاتجار بالمخدِّرات إذ بلغ معدل جريمة الاتجار طَوَال فترة الدراسة (17) جريمة/مئة ألف من السكان.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

العوامل الاجتماعية ودورها في حدوث جريمة المخدِّرات:

(1) البطالة

تُعدُّ البطالة من أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية؛ إذ يؤدي ظهورها بصورة ملحوظة إلى الزيادة في معدلات الجريمة في المجتمعات، وتعرَّف البطالة بأنَّها توقف إجباري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما، مع مقدرتهم ورغبتهم في العمل، وتمثل قوة العمل السكان النشطين اقتصادياً، أي: هم ذلك الجزء من السكان النشطين في سن العمل والذي يتضمن العاملين مضاف إليه الأشخاص العاطلون وهم يمثلون الطاقة الفعلية للمجتمع[37].

وتُعدُّ البطالة من أهم العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة في كل مكان، ويتمثل ذلك بالحالة الاقتصادية للسكان، إذ تُعدُّ البطالة عنوان ضعف الحالة الاقتصادية للأفراد، ومن ثَمَّ سبباً أساسياً لارتكاب الجريمة، إذ إنَّ معدلات الجريمة ترتفع في المناطق التي تكون فيها البنية الاقتصادية ضعيفة لا سيَّما إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية التي توفر فرص العمل للسكان[38]، كما أكدت وزارة التخطيط العراقية أنَّ نسبة البطالة بلغت (11%) عام 2014 من مجموع سكان العراق، فيما سجلت ارتفاعاً طفيفاً في نهاية 2017، إذ بلغت (13%) على مستوى العراق، فيما سجلت منطقة الدراسة نسبة بلغت (8%) من سكان المحافظة، لافتة إلى أنَّها كانت بواقع (23%) بين الإناث و(5،3%) بين الذكور، وهذه النسب أقل بكثير من النسب الحقيقية؛ لأنَّ المعيار الذي اتبعته وزارة التخطيط هو استبعاد كل شخص عمل عملاً خلال (21) من صفة العاطلين وتُعدُّ البطالة من أهم المشكلات التي تواجه المسيرة التنموية في البصرة، والتي ترسخ بفعل جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن بينها الحروب المتتالية التي أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي في أغلب الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية[39].

وتكمن خطورة البطالة عند ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل والتي قد تدفع بأعداد كبيرة إلى تبني الجريمة أو ممارستها، فهي تهيئ ظرفاً مناسباً وأرضاً خفية لانحراف السلوك الإجرامي[40]، ويبرز ما تقدم وجود صلة مباشرة بين الجريمة والبطالة نتيجة عدم توفر فرص العمل أمام الأفراد أو التوقف عن العمل يكون سبباً في ارتكاب الجريمة؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى فقدان الشخص داخلياً؛

ممَّا يولِّد عنده الحقد والضغط النفسي؛ ممَّا يضطره لإيجاد أشياء قد تخفف من حدة توتره فيلجأ إلى تناول المخدِّرات أو المتاجرة بها[41].

يتضح عن طريق جدول (20) وشكل (26)، و(27) أنَّ مرتكبي الجريمة في محافظة البصرة بلغت نسبة العاطلين (2156) من إجمالي جرائم المخدِّرات في منطقة الدراسة إبَّان مدَّة الدراسة، والبالغ عددهم (4627) مجرماً، واحتل قضاء البصرة المرتبة الأولى بواقع (1152) وبنسبة (53.4%) من إجمالي عدد العاطلين عن العمل فيما جاء قضاء الفاو بالمرتبة الأخيرة بواقع (43) وبنسبة (1.9%). ولغرض توزيع مرتكبي جريمة المخدِّرات العاطلين عن العمل على الوحدات الإدارية إلى مستويات عديدة:

❖ المستوى الأول: يندرج ضمن هذا المستوى وحدة إدارية واحدة هي: قضاء البصرة؛ إذ سجل أعداد مرتكبي جريمة المخدِّرات العاطلين عن العمل إبَّان مدَّة الدراسة بواقع (1152) ونسبة (53.4%) جريمة.

❖ المستوى الثاني: يقع ضمن هذا المستوى وحدتان إداريتان هما: قضاء الزبير وقضاء شط العرب فقد سجل أعداد مرتكبي المخدِّرات العاطلين عن العمل بواقع (281-337)، وشكلت نسبة (15.6، 13%) جريمة لكلٍّ منهما على التوالي.

❖ المستوى الثالث: يقع ضمن هذا المستوى أربع وحدات إدارية هم: قضاء القرنة، قضاء أبي الخصيب، قضاء المدينة وقضاء الفاو، فقد سجلت أعداد مرتكبي جريمة المخدِّرات العاطلين عن العمل بواقع (205، 87، 51، 43) ونسبة بلغت (9.5، 4، 2.5، 2%) لكل منهم على التوالي.

ويتضح ممَّا سبق أنَّ البطالة لها علاقة بالجريمة، إذ أوضحت الدراسة هناك صلة بين الجريمة والبطالة عن طريق ما أفرزته البيانات، ويرى الباحث أنَّه يمكن علاج مشكلة البطالة بإيجاد فرص عمل للسكان؛ لأنَّ ذلك يُعدُّ عاملاً من العوامل الأساسية في مكافحة الجريمة والحد من انتشارها وتفاقم آثارها، ولا يقتصر الأمر فقط على البطالة الحقيقية المتمثلة بعدم وجود فرص عمل وإنَّما يمتد إلى البطالة المقنعة أيضاً.

41.محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة، الإسكندرية، الإسكندرية، 2009: ص29.

جدول (17) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة للعاطلين عن العمل وَفْق الوحدات الإدارية للمدَّة (2018–2010م)

الوحدات الإدارية	عدد الجرائم	النسبة	العاطلين	النسبة
البصرة	3027	65.5	1152	53.4
أبي الخصيب	184	4	87	4
الزبير	571	12.3	337	15.6
القرنة	343	7.4	205	9.5
الفاو	62	1.3	43	2
شط العرب	371	8	281	13
المدينة	69	1.4	51	2.5
المجموع	4627	100	2156	100*

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على:

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البصرة، التقديرات السكانية، بيانات غير منشورة، 2018م.

2. جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2019م.

(*) ويقاس المعدل الجريمة بأعداد العاطلين/ أعداد المتعطلين عن العمل 100%.

شكل (19) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة للعاطلين عن العمل

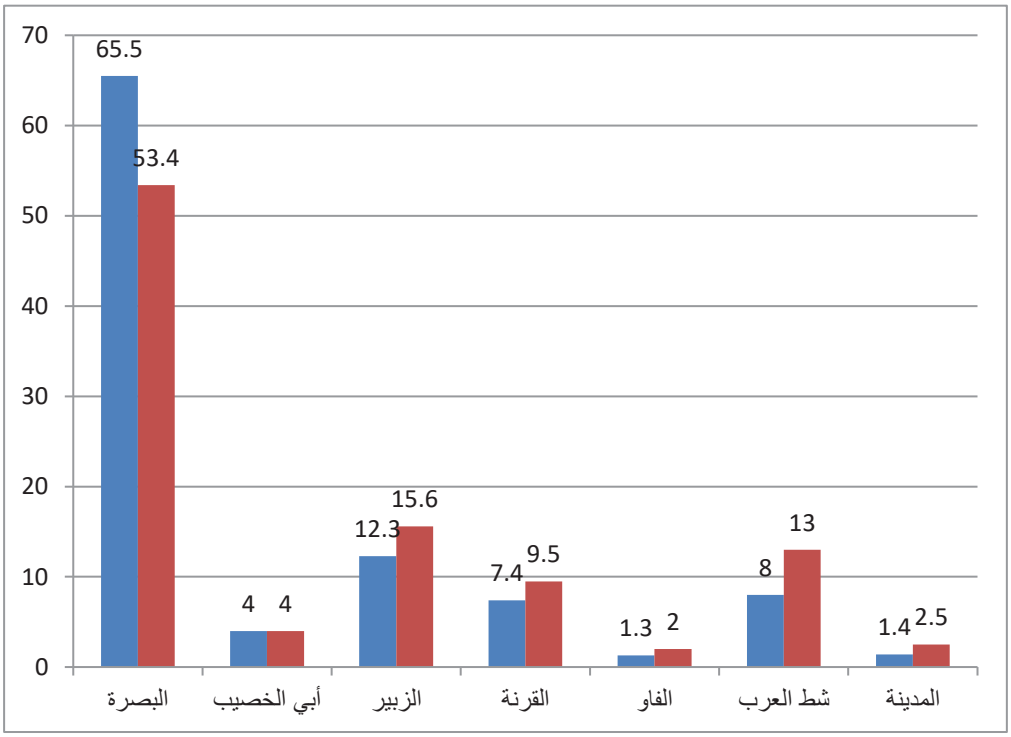

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (20) باستخدام برنامج Excel

شكل (20) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة للعاطلين عن العمل

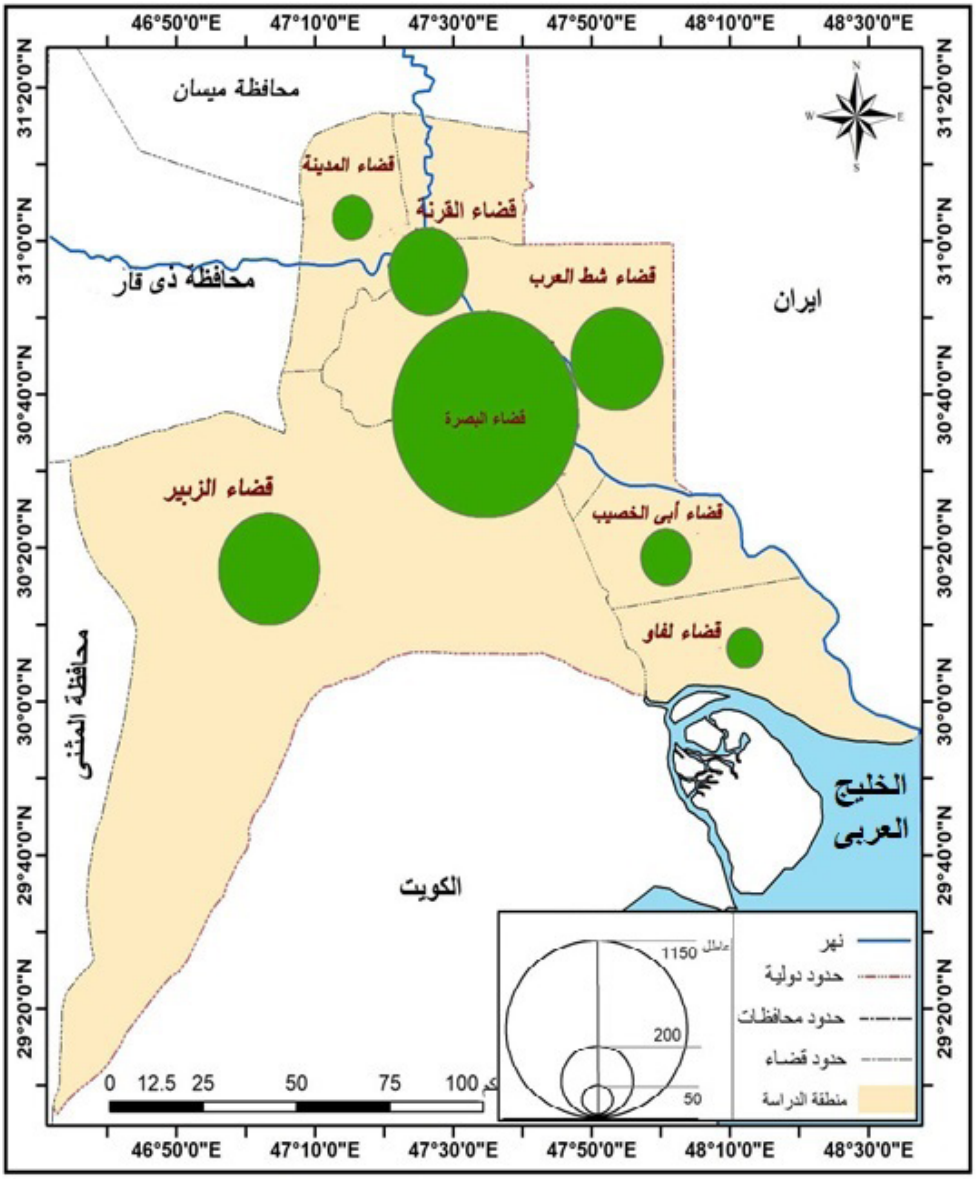

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (20)

(2) التكنولوجيا الحديثة:

يقصد بالتكنولوجيا الحديثة هي الوسائل التي تساعد على اتصال الإنسان بالعالم الخارجي المحيط به سواء كان هذا العالم محلياً أم إقليماً أم دولياً، والواقع أنَّه مع تطور المجتمع البشري والرقي الفني والصناعي وتطور التكنولوجيا المستخدمة تعددت وسائل الاتصال بين الإنسان وبين العالم الذي يعيش فيه، ولعل أهم هذه الوسائل هي وسائل الإعلام، وتلعب وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة دوراً كبيراً في التأثير على الأفراد في اكتسابهم للأفعال الإجرامية عن طريق التعليم والتقليد والتشويق والإثارة، فيما يعرض في جميع وسائل الإعلام فيه النافع والضار وفيه ما ينمي المعرفة وفيه ما يساعد على الفساد والانحلال[42].

وتكمن أهمية وسائل الإعلام في أنَّها سهلة الحصول عليها، وتصل إلى فئة كبيرة من الناس بحيث تدخل كل البيوت والمؤسسات، أي: إنِّها تعرض على شريحة كبيرة من المجتمع لا تمنعها حدود أو قيود.

وكان لمواقع التواصل الاجتماعي دورٌ كبيرٌ في تعاطي المخدِّرات والاتجار بها فالأفراد من الممكن أن تكون استجابتهم واحدة أمام وسائل الإعلام فمنهم من يكون سريع التأثير ومنهم العكس وعن طريقها يُتَعرَّف على الأصدقاء وأنواع المخدِّرات وكيفية استخدامها والحصول عليها والاستمتاع بها؛ ممَّا سهَّل على بعضٍ من مرتكبي جريمة المخدِّرات الشروع في ارتكابها[43].

يتضح عن طريق الجدول (18) والشكل (21) أنَّ للتطور التكنولوجي أثراً واضحاً في ارتكاب جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة، وكان ذلك واضحاً في عينة الدراسة فقد سجلت أعلى نسبة من بين تلك العوامل المؤثرة في ارتفاع الجريمة عامل التواصل الاجتماعي والتي سجلت نسبة قدرها (50%)، في حين جاء بالمرتبة الثانية عامل الهواتف الخلوية وسجل ما نسبة مقدارها (23.2%)، أمَّا المرتبة الثالثة فجاء عامل وسائل الإعلام وسجل نسبة مقدارها (16.4%)، أمَّا في المرتبة الأخيرة فجاءت وسائل أخرى وسجلت نسبة بلغت حوالي (10.4%) من إجمالي التكنولوجيا المؤثرة على ارتكاب جريمة المخدِّرات إذ إنَّ النقل هيَّأ إمكانية دخولها إلى محافظة البصرة

42.ناجي محمد هلال، إدمان المخدِّرات رؤية عليمة واجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2017: ص47.
43.باسم رزاق عبد، التحليل المكاني لجرائم المخدِّرات في محافظة واسط، أطروحة دكتوراه، جامعة واسط، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2019: ص76.

بصورة أيسر ممَّا كان عليه في السابق، الأمر الذي أصبح معه إمكانية الحصول عليه لدى المتعاطي بصوره أكثر مرونة ممَّا عليه سابقاً.

جدول (18) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق تأثير التكنولوجيا الحديثة لعام 2018م

التكنولوجيا الحديثة	العدد	النسبة%
وسائل الإعلام	22	16.4
مواقع التواصل الاجتماعي	67	50
الهواتف الخلوية	31	23.2
وسائل أخرى	14	10.4
المجموع	134	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (21) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق تأثير التكنولوجيا الحديثة لعام (8102م)

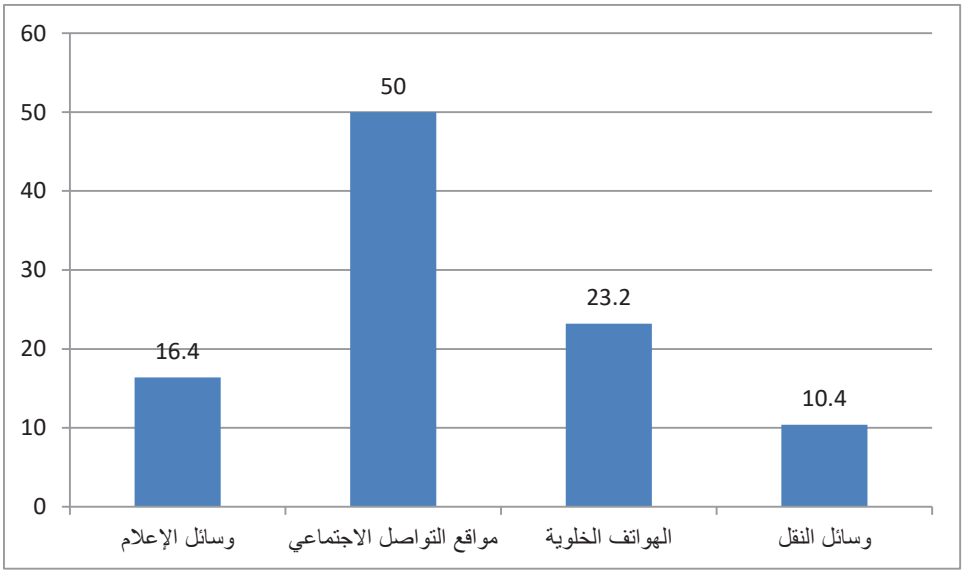

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (18) باستخدام برنامج Excel

(3) ضعف الوازع الديني:

يسهم الدين أو المعتقد في بلورة سلوك الأفراد ويحدِّد تصرفاتهم ويُعدُّ من الضوابط المهمة التي تحدِّد السلوكيات الفردية للإنسان، كان للدين وللمعايير الدينية دور مهم في صياغة السياسات العامّة وتكوين ملامح الحياة العامّة في بلدان عديدة من العالم. الدين أسلوب تنظيمي للحياة وإلى ذلك يشير جملة من العلماء والمستشرقين فالأستاذ «تشارلز آدمز» مثلاً يقول: (لقد كان الإسلام دائماً في نظر المسلمين أنفسهم حضارة وتوجها نحو العالم. وأنَّ أيَّ مظهرٍ من حياة الفرد والمجتمع لا يمكن وصفه تعبيراً مباشراً عن الإسلام أو إحدى نتائجه[44].

لا شكَّ في أنَّ الوازع الديني إذا كان ضعيفاً فإنَّه يؤثِّر في شخصية الإنسان؛ إذ يتولد عنده عدم المبالاة بقضايا التحريم والتحليل وأكدت معظم الدراسات والبحوث أنَّ ضعف الوازع الديني والذات الأخلاقية من شأنه جعل الفرد فريسة للأزمات النفسية التي تؤدي إلى الانحراف؛ ومنها ارتكاب الجريمة وتعاطي المخدِّرات وخاصة بين الفئات الشبابية التي تأثرت بعادات وقيم المجتمعات الغربية وابتعدت عن تطبيق الشريعة الإسلامية التي لها الدور في تهذيب المجتمع، ويرجع ذلك إلى التحديات التي يواجهها الدين الإسلامي من جميع النواحي والاتجاهات والغزو الثقافي والاستعماري اللذين أدَّيا إلى خلخلة بنية المجتمع وأصبح تعاطي بعض أنواع المخدِّرات كالحشيش والقات مقبولاً في بعض المجتمعات الإسلامية[45].

وكلما تزعزع هذا الوازع الديني وضعف عند الإنسان كان احتمال ارتكابه للجريمة أكبر، وقد لوحظ أن هناك أنواعا من المخدِّرات وجدت منذ قرون في المجتمع الإسلامي كغيره من الديانات الأخرى، لكنها ما كانت مستعملة ولا شائعة بين الناس بسبب أن التربية الإسلامية كانت راسخة حيث كانت قويَّة في نفوس الناس ،والتي تحث على عدم الإيذاء بالنفس بالمخدِّرات أو غيرها[46]، أمَّا الآن فحال بعض المسلمين تغير فترى بعضهم مسلماً بالهوية، ولا يطبِّق إلا القليل ممَّا يعرف أيضاً، وكذلك يكون الوازع الديني نحو المحرمات ضعيفاً فأدَّى –في النهاية– إلى إيذاء للإنسان سواءً له أم لأسرته أم للمجتمع بأكمله.

44.حسين عليوي ناصر الزيادي، الجغرافية الاجتماعية مبادئ وأسس، دار الوضاح للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2014: ص210.

45.عبده كامل الطايفي، مرجع سابق ،ص69-68.

46.محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري، المشكلات الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان الأردن، 2011: ص76.

ويتضح عن طريق الجدول (19) والشكل (22) ضعف الوازع الديني المتمثل بأداء فريضة الصلاة جاءت بالمرتبة الأولى لدى مرتكبي جريمة المخدِّرات ومدى التزامهم بها، فقد تبين بما يزيد عن نصف حجم العينة لا يؤدون فريضة الصلاة بواقع (84) مرتكبي جريمة المخدِّرات تتمثل نسبته (62.8%) من مرتكبي جريمة المخدِّرات، في حين جاء عدد مرتكبي جريمة المخدِّرات الذين يؤدون الصلاة بصورة متقطعة بالمرتبة الثانية بواقع (34) من مرتكبي جريمة المخدِّرات تتمثل بنسبة (25.3%) وجاءت أقل النسب المئوية للمتهمين الذين يؤدون الصلاة بالمرتبة الثالثة والأخيرة بواقع بلغ (16) من مرتكبي جريمة المخدِّرات، وبنسبة (11.9%) ويتبين حتى الذين يؤدون فريضة الصلاة لم يلتزموا بالامتناع عن ارتكاب الجريمة.

جدول (19) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق مَن يؤدون فريضة الصلاة لعام (2018م)

الوازع الديني	العدد	النسبة
يؤدي الصلاة	16	11.9
يؤدي الصلاة بصورة متقطعة	34	25.3
لا يصلي	84	62.8
المجموع	134	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (22) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق من يؤدون فريضة الصلاة لعام (2018م)

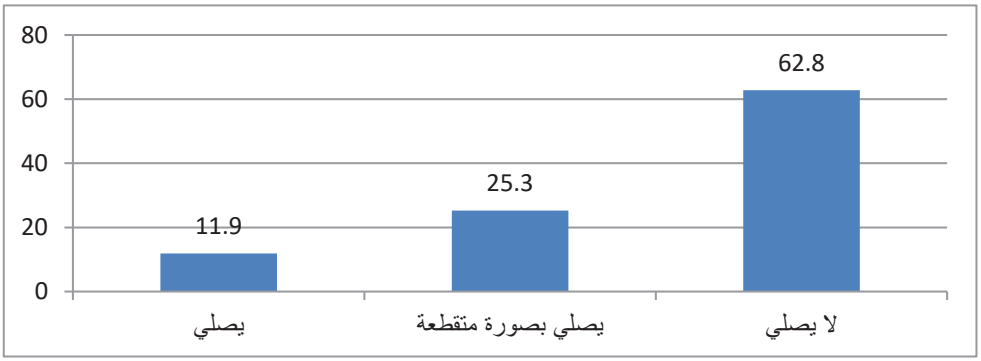

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (19) باستخدام برنامج Excel

(4) أوقات الفراغ:

إنَّ مشكلة أوقات الفراغ من المشكلات التي تواجه المجتمع وخاصة فئة الشباب في مختلف نواحي العالم، إذ إنَّ وقت الفراغ له جوانب سلبية عديدة، حيث يتعرض الفرد إلى آثار نفسية مثل الاكتئاب والقلق والخوف من المستقبل وعدم القناعة في النفس فضلاً عن ذلك هناك آثار اجتماعية مثل الخلافات الأسرية؛ بسبب بقاء الفرد فترة طويلة داخل المنزل من دون عمل[47].

ولا خلاف في أنَّ وقت الفراغ غير المنظَّم قد يكون عاملاً مهماً في انحرافه، ويتحقق انحرافه السلوكي في حالة قضاء أوقات الفراغ في ممارسة نشاطات ترويحية ضارة، ومثل هذا الانحراف يُعدُّ في بعض صوره سلوكاً مخالفاً للقيم الاجتماعية والأخلاقية أو سلوكاً ممهداً للإجرام[48].

أشارت بعض الدراسات التي أجريت في بعض الدول العربية عن جريمة المخدِّرات إلى أنَّ أغلبهم كانوا يشغلون وقت فراغهم، إمَّا في الطرقات العامة، وإمَّا في الجلوس على المقاهي الشعبية عندما كانوا في مرحلة الشباب من عمرهم[49]، كذلك فإنَّ معظم الشباب يقضون أوقات فراغهم بطريقة خاطئة مثل كثرة السهر ومواصلة الليل بالنهار في المقاهي والنوادي الليلية، أو الجلوس خلف شاشات الإنترنت يتصفحون في موقع الانحراف والرذيلة ويبتعدون عن المواقع التي تؤدي إلى تطوير

47.هاشم خلف جاسم الحميداوي، التباين المكاني للجريمة في مدينة الناصرية 2017-2008، مرجع سابق: ص22.
48.نوري سعدون عبدالله القيسي، مرجع سابق: ص51.
49.هاشم خلف جاسم الحميداوي، التباين المكاني للجريمة في مدينة الناصرية 2017-2008، مرجع سابق: ص22.

مهاراتهم، وأنَّ هذه الأوقات إذا لم يخطط لها تخطيطاً صحيحاً من الممكن أن تنتهي إلى مسالك الانحراف التي تدمر الفرد فيها نفسه والمجتمع.

يتبين لنا عن طريق جدول (20) والشكل (23) أنَّ معظم إجابات مرتكبي جريمة المخدِّرات يقضون أوقات فراغهم في المقاهي والتي احتلت المرتبة الأولى بنسبة بلغت (40.3%) من إجمالي أفراد العينة ويمكن تعليل ذلك حيث المقاهي من أهم الأسباب التي توقع الشباب في براثين المخدِّرات فقد تكون لهم مرتعاً للمروجين والمتاجرين، فيما جاء بالمرتبة الثانية، مَن يقضون أوقات فراغهم في تصفح الإنترنت بنسبة بلغت (24.5%) من إجمالي أفراد العينة، إذ تُعدُّ وسائل التواصل اليوم أهم ناقل للسلوك الإجرامي والانحراف فقد يتأثر الشباب ببرنامج عن تعاطي المخدِّرات أو غيرها قد تساعدهم في تولد فكرة التعاطي أو الترويج، فيما سجلت المرتبة الثالثة ممَّن يقضون أوقات فراغهم في البقاء في المنزل من دون أي نشاطات اجتماعية أو حياتية بنسبة بلغت (20.2%) فيما تلاها المرتبة الرابعة يقضون أوقات فراغهم في مشاهدة التلفزيون بنسبة بلغت (11.2%) من إجمالي أفراد العينة، في حين جاءت إجابات ممارسة الرياضة والسفر والقيام بالأعمال الحرة بنسبة بلغت (1.5، 1.4، 0.7%) لكل منهما.

جدول (20) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق قضاء أوقات الفراغ لعام 2018م

نوع النشاط	العدد	النسبة	المرتبة
البقاء في المنزل	27	20.2	3
المقاهي	54	40.3	1
مشاهدة التلفاز	15	11.2	4
تصفح الإنترنت	33	24.5	2
ممارسة الرياضة	2	1.5	5
السفر	2	1.4	6
أعمال حرة	1	0.7	7
المجموع	134	*100	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (23) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق قضاء أوقات الفراغ لعام 2018

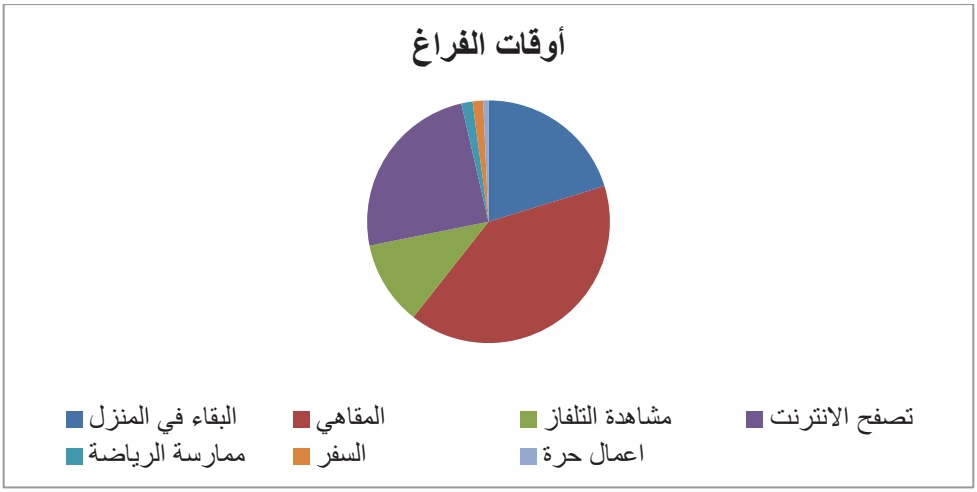

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (20) باستخدام برنامج Excel

(5) التفكُّك الأسري:

يؤدي التفكُّك الأسري دوراً فاعلاً في السلوك المنحرف والإجرامي، فالأسرة لها الدور الرئيس في عملية التنشئة الاجتماعية فهي الجماعة التي يرتبط بها بأوثق العلاقات وهي التي تقوم بتشكيل سلوك الفرد منذ مرحلة الطفولة، ويعتمد هذا التأثير حتى يشمل كل جوانب الشخصية، تدل معظم الدراسات بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ الشباب يعيشون في أسرة مفكَّكة يعانون من المشكلات العاطفية والاجتماعية بدرجة أكبر من الذين يعيشون في أسر سوية، وأنَّ أهم العوامل المؤدية إلى التفكُّك الأسري هي الانفصال أو وفاة أحد الوالدين أو عمل الأم أو غياب الأب المتواصل عن المنزل[50]، كما أنَّ إدمان الأب للمخدِّرات والاتجار بها له تأثير ملحوظ على تفكك الأسرة نتيجة ما تعانيه أسرة المدمن من الشقاق والاختلافات لسوء العلاقة بين أفراد الأسرة.

عن طريق تحليل بيانات الجدول (21) والشكل (24) يتبين أنَّ النسبة الأعلى من مرتكبي جريمة المخدِّرات في منطقة الدراسة ينحدرون من أسر تعاني من مشاكل أسرية بين الوالدين والتي

50.بريك عايض القرني، المخدِّرات (ماهيتها، أنواعها، أسباب تعاطيها، أضرارها، أحكامها، سبل الوقاية والعلاج)، الرياض، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، 2005: ص85-82.

جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (39.5%) من إجمالي أفراد العينة، في حين جاءت بالمرتبة الثانية من مرتكبي جريمة المخدِّرات الذين تعرضوا إلى وفاة أحد الوالدين بنسبة بلغت (23.9%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاءت بالمرتبة الثالثة الذين لا يعانون من تفكك أسري بنسبة بلغت (13.4%) من إجمالي أفراد العينة، فيما تلاها بالمرتبة الرابعة الذين تعرضوا إلى معاملة قاسية من قبل أحد الوالدين بنسبة بلغت (11.2%) فيما كان نصيب مرتكبي جريمة المخدِّرات الذين ينحدرون من أسر تعرضت للطلاق في المرتبة الخامسة بنسبة بلغت (6.7%) من إجمالي أفراد العينة، أما المرتبة السادسة والأخيرة فكانت من نصيب الأسر التي عانت من هجرة أحد الوالدين بنسبة بلغت (5.3%) من إجمالي أفراد العينة.

جدول (21) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق حالة التفكك الأسري لعام (2018م)

نوع التفكك الأسري	العدد	النسبة	المرتبة
الطلاق	9	6.7	5
هجرة أحد الوالدين	7	5.3	6
وفاة أحد الوالدين أو كلاهما	32	23.9	2
مشاكل بين الوالدين	53	39.5	1
قسوة أحد الوالدين أو كلاهما	15	11.2	4
لا يوجد تفكك أسري	18	13.4	3
المجموع	134	*100	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (24) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق حالة التفكك الأسري

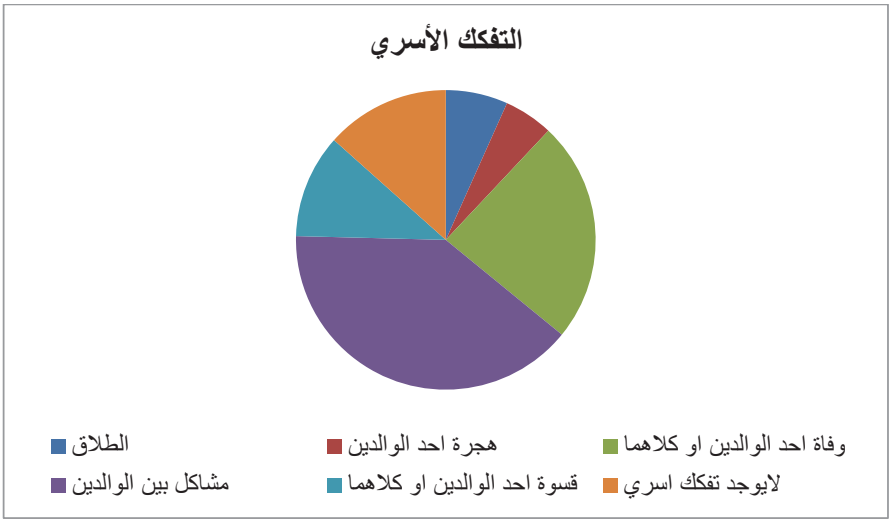

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (21) باستخدام برنامج Excel

يرى الباحث عن طريق الدراسة الميدانية أنَّ الأفراد الذين ارتكبوا جريمة المخدِّرات عاشوا في وسط عائلي لم يتلقوا الاهتمام والرعاية الأسرية الطبيعية، ومن ثَمَّ وقوعهم في حبال المخدِّرات.

(6) أصدقاء السوء:

أظهرت كثير من الدراسات التي اهتمت بموضوع جريمة المخدِّرات أنَّ من أهم أسباب المؤدية للإدمان هم رفاق السوء، سواءً في الترغيب أم الحث أم التوريط أم التقليد، إذ يمثِّل رفقاء السوء جماعة يطلق عليها جماعة الرفاق، فجماعة الرفاق بيئة اجتماعية صغيرة تؤثر بصورة ما على شخصية كل فرد عن طريق التفاعل مع الرفاق تنتقل الأفكار والسلوكيات سواء إيجابية أو سلبية كتعاطي المخدِّرات[51]، ومن هنا فإنَّ مجاراة الأصدقاء والرغبة في الانتماء إليهم قد تكون من وسائل الاندفاع نحو مهالك الإدمان وخصوصاً إنْ كان هؤلاء الأصدقاء من المتعاطين أو المتاجرين بالمواد المخدِّرة، فالمتعاطون غالباً ما يحاولون إقناع أصدقائهم بالتعاطي، ويزينون لهم ذلك بقصص خرافية

51.حسين عليوي ناصر، جغرافية الجريمة، مرجع سابق، ص 55 .

متخذين من المقاهي والأماكن المشبوه أماكن لمزاولة جريمة المخدِّرات، وأشارت إحدى الدراسات التي طبقت على عينة من المتعاطين يتلقون العلاج إلى أنَّ نسبة (84%) لديهم أصدقاء يتعاطون المخدِّرات[52].

فضلاً عن ذلك كله هو قيام الفرد بالتقليد الأعمى للأصدقاء المتعاطين للمخدِّرات وكذلك حب الاستطلاع وتجربة كل ما هو جديد، محاولة لإشباع رغباته والتعرف على آثار المخدِّر ومن هذا المدخل يبدأ كثير من الأفراد تعاطيهم للمخدِّر[53].

أوضحت الدراسة الميدانية في جدول (22) والشكل (25) أن نسبة بلغت (63.4%) أجابوا (نعم) بأن لأصدقاء السوء دوراً كبيراً في تشجيعهم على ارتكاب جريمة المخدِّرات، في حين أجابوا (كلا) ما نسبة بلغت (36.6%) ويتضح جلياً بأنَّ لأصدقاء السوء دوراً كبيراً في الانحراف والاتجاه نحو تعاطي المخدِّرات في منطقة الدراسة.

جدول (22) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق تأثير أصدقاء السوء لعام (2018م)

أصدقاء السوء	العدد	النسبة
نعم	85	63.4
كلا	49	36.6
المجموع	134	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

52.عبده كامل الطايفي، مرجع سابق: ص71.
53.بريك عايض القرني، مرجع سابق: ص92-91.

شكل (25) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق تأثير أصدقاء السوء لعام (2018م)

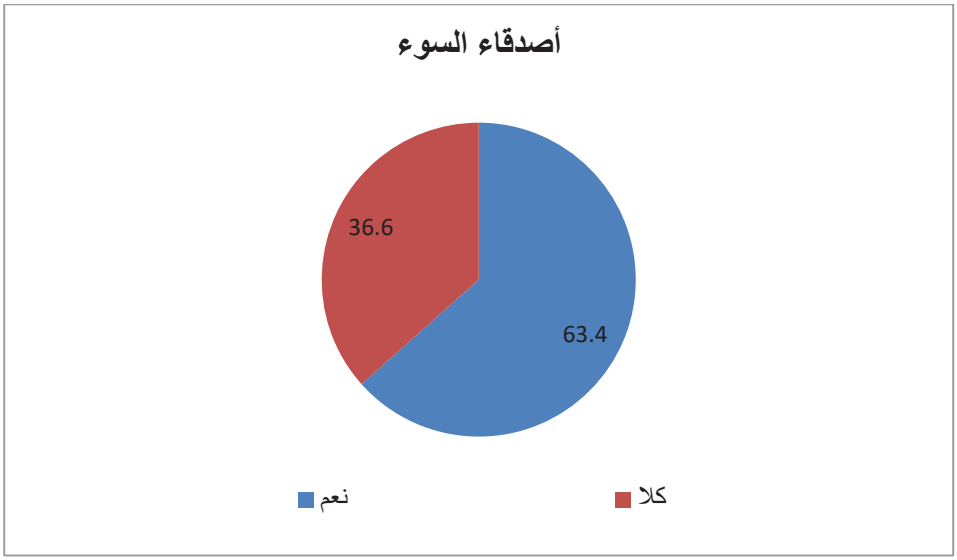

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (22) باستخدام برنامج Excel

(7) الظروف السياسية:

تؤكِّد الدراسات الحديثة أن فترات النزاعات والحروب الدولية والأهلية والأزمات والفوضى السياسية والظلم والاستبداد والقهر[54] دائماً ما يحدث جرائم ليس لها حصر لأن النظام السياسي ينهار ومن ثَمَّ تسقط النظم الأمنية أو تضعف البلاد ويترتب عليه عدم وجود قوانين رادعة وخصوصاً إذا حدث هروب للسجناء[55]، ولقد شهد العراق فوضى سياسية وأمنية بسبب احتلال بعض المحافظات العراقية من قبل (داعش) الإرهابي، والذي بدوره أدَّى إلى حدوث خلل في المنظومة الأمنية وعدم السيطرة على كثير من الجرائم، والتي استمرت من عام (2014) وما تلاها لغاية إعلان النصر في عام (2017)؛ وقد أفرزت تلك الأحداث السياسية ارتفاع نسبة الجريمة في العراق عموماً، ومحافظة البصرة خصوصاً؛ لأنَّ منطقة الدراسة كان لها نصيب من مسرح الأحداث؛ لخلوِّها من القوات الأمنية بنسبة كبيرة، وإرسالها لتحرير المناطق المحتلة على الحدود السورية ممَّا أحدث

54.صالح بن محمود السعد، الاتجار غير المشروع بالمخدِّرات، مرجع سابق: ص60.

55.Grenshaw، M.، How Terrorists thinks، Terrorism roots impact responses، London، 1996، p. 134.

فراغاً أمنياً كبيراً، فأدَّت تلك الأحداث إلى ارتفاع معدلات جريمة المخدِّرات، وهذا ما يتفق تماماً مع بيانات وزارة الداخلية العراقية كما هو موضح بالجدول (23) والشكل (26).

وعن طريق استقراء الجدول المذكور إلى الآتي:

❖ بلغت جملة أعداد جرائم الاتجار بالمخدِّرات في منطقة الدراسة في الأعوام من (2014-2017) (945) جريمة، واحتل عام 2016 المرتبة الأولى بواقع (422) جريمة وبنسبة بلغت (44.6%)، فيما نال عام 2017 المرتبة الثانية بواقع (296) جريمة بنسبة (31.3%)، فيما كان نصيب عام 2015 المرتبة الثالثة بواقع (148) جريمة وبنسبة (15.7%) فيما جاء عام 2014 بالمرتبة الأخيرة بواقع (79) وبنسبة (8.4%).

❖ بلغت جملة أعداد جرائم المتعاطين في منطقة الدراسة في الأعوام (2014-2017)، (2065) جريمة، واحتل المرتبة الأولى عام 2017 بواقع (1003) جريمة بنسبة (48.6%)، فيما تلاها عام 2016 بالمرتبة الثانية بواقع (641) بنسبة (31.8%)، فيما سجل عام 2015 المرتبة الثالثة بواقع (276) جريمة وبنسبة (13.3%)، في حين احتل عام 2014 المرتبة الأخيرة بواقع (145) جريمة وبنسبة (7.02%).

جدول (23) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة إبَّان احتلال (داعش) للعراق للمدَّة (2014 – 2017م)

السنوات	الاتجار	النسبة	التعاطي	النسبة	مجموع
2014	79	8.4	145	7.02	224
2015	148	15.7	276	13.3	424
2016	422	44.6	641	31.08	1063
2017	296	31.3	1003	48.6	1299
المجموع	**945**	**100**	**2065**	**100**	**3010**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جمهورية العراق، وزارة الداخلية، قيادة شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2019.

شكل (26) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة إبَّان احتلال (داعش) للعراق للمدَّة (2014–2017م)

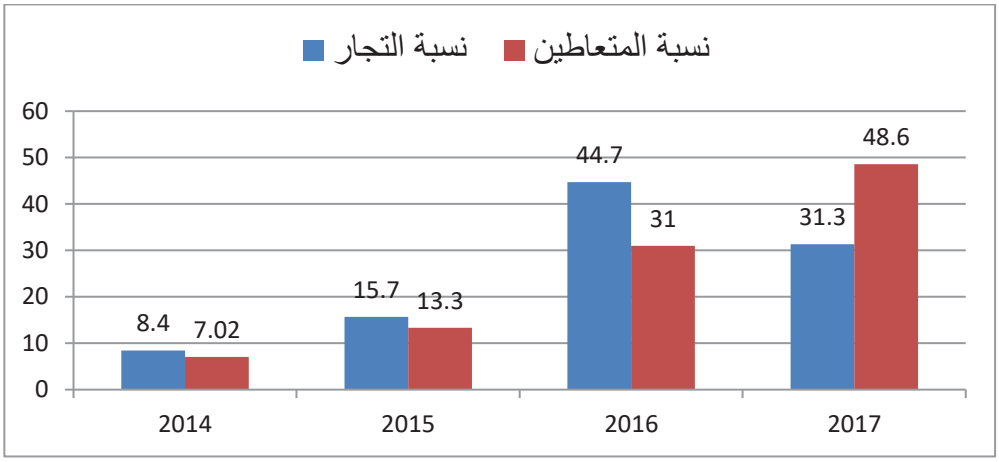

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (23) باستخدام برنامج Excel.

ويعزو الباحث سببَ ارتفاع جرائم المخدِّرات في هذه المدَّة إلى الانفلات الأمني الذي شهدته منطقة الدراسة فضلاً عن القرب المكاني للجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول الخليج العربي والتي تأتي منها كميات كبيرة من المخدِّرات عبر منافذها البرية والبحرية؛ ممَّا ساعد على استخدام طرق النقل المختلفة لتهريب المخدِّرات إلى داخل البلد، فضلاً عن موقعها الجغرافي المتميز التي تُخْتَار لنقل المخدِّرات. كما يتضح عن طريق الدراسة، وبذلك تضافرت تلك الأسباب بجانب أنَّنا لا يمكن إغفال الدور الأمني الضعيف الذي أدَّى إلى تزايد معدلات الجريمة. أظهرت الجريمة أنَّ هناك علاقة بين الشهور المعتدلة لدرجات الحرارة وجريمة المخدِّرات في محافظة البصرة إبَّان مدَّة الدراسة.

الفصل الرابع

الفصل الرابع

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم المخدِّرات (وَفْق العينة)

مقدمة:

إنَّ دراسة الخصائص الديموغرافية للفرد لها دور كبير في معرفة الخصائص النوعية والعمرية، فضلاً عن إمكانية التعرُّف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمستويات التعليمية والتركيب البيئي للجناة، ويُتعرَّف عن طريقها على الخصائص التي يتميز بها الجناة والتي تميزهم عن غيرهم من الأشخاص الأسوياء، وتُعدُّ دراسة التركيب الديموغرافي من المؤشرات الهامة التي يبحث عنها الجغرافيون في دراسة الجريمة؛ لأنَّها تعكس مدى الارتباط الحاصل بين المتغيرات الجغرافية والجريمة وارتباط ظاهرة الانحراف بعديد من الخصائص السكانية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الخصائص الأخرى التي يتميز بها الجاني الذي يرتكب جريمة المخدِّرات والتي تهدد أمنه الشخصي وأمن المجتمع؛ لأنَّه عن طريق دراسة **الخصائص الديموغرافية** لمرتكبي جريمة المخدِّرات يُتَعرَّف على الخصائص الجغرافية التي يتميز بها الأفراد دون غيرهم مثل التركيب العمري والنوعي والتركيب البيئي وعلاقتهم بالجريمة، فضلاً عن دراسة **الخصائص الاقتصادية** (مستوى الدخل والمهنة) وعلاقتها بالجريمة وأيضاً دراسة نوع المسكن الذي يعيش فيه، كما يدرس **الخصائص الاجتماعية** والمتمثلة بالتركيب التعليمي والتركيب الاجتماعي؛ لذ سوف تُتناول هذه الخصائص الديموغرافية للجناة بصورة مفصلة.

أولاً: الخصائص الديموغرافية لمرتكبي جرائم المخدِّرات:

[1] التركيب النوعي

تهدف دراسة التركيب النوعي للسكان إلى بيان الاختلاف بين الذكور والإناث في مدى مشاركة كل منهما في النشاط الإجرامي كمّاً ونوعاً[56]؛ إذ يوجد هناك إجماع من قبل الباحثين في ضوء الإحصائيات الجنائية على أنَّ الجرائم ومنها جرائم المخدِّرات من قبل الإناث تختلف من حيث (الكم، والنوع، والوسيلة) عن الجرائم المرتكبة من قبل الذكور، ويمكن تعليل ذلك إلى اختلاف في تكوين المرأة فسيولوجياً ونفسياً فيما بينهم ومدى الاستجابة للتأثير بعوامل البيئة والدور الاجتماعي لكل منها، فقد كان معدل إدانة المرأة في ارتكاب جرائم لكل من ألمانيا والنمسا في الحرب العالمية

كان أعلى من معدل الإدانة الذي حقَّقه الرجال في ارتكاب جرائم السرقة في البلدين نفسيهما في السنوات السابقة للحرب[57].

بينت معطيات جدول (24) والشكل (27) تشكيل نسبة ارتكاب الذكور (96،3) من إجمالي أفراد العينة والبالغ عددها (134)، في حين ارتكاب النساء لجرائم المخدِّرات ما نسبته (3.7%) من إجمالي أفراد العينة. ويمكن القول إنَّ ظاهرة انتشار المخدِّرات في محافظة البصرة ذكورية بامتياز؛ نظراً للضغوط والضوابط الثقافية التي تحدد حركة النساء في إطار الأسرة انطلاقاً من قيم الشرف التقليدية التي يتسم بها معظم المجتمع العراقي، فالذكور أكثر حرية، وينظر إليه كرجل حتى قبل أن يتم عقده الثاني، فضلاً عن أنَّ بعض مضامين التنشئة الاجتماعية تشجِّع على العنف وتفسِّر بعض المظاهر السلوكية المنحرفة على أنَّها تعبير عن الشجاعة أو الرجولة.

جدول (24) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب النوعي للعينة عام (2018)

التركيب النوعي	العدد	النسبة	المرتبة
ذكور	129	96.3	1
إناث	5	3.7	2
المجموع	134	100	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (27) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب النوعي للعينة عام 2018م

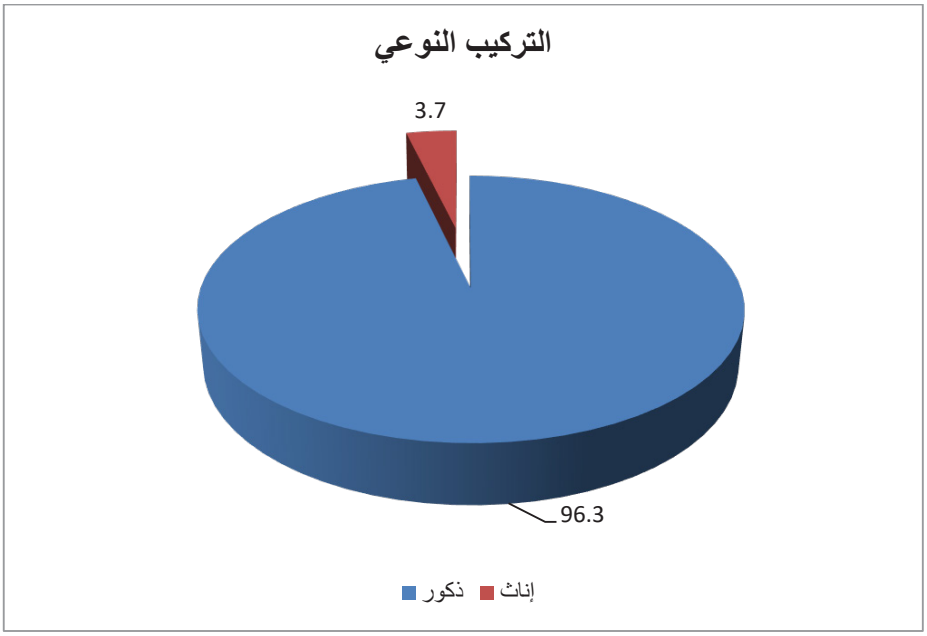

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول (24)

أمَّا فيما يخص التباين المكاني للتركيب النوعي لمرتكبي جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة لعام 2018 يتضح عن طريق الجدول (25) والشكل (28).

أ. **التركيب النوعي (ذكور)**: تصدر(قضاء البصرة) المرتبة الأولى بنسبة بلغت (49.6%) من إجمالي أفراد العينة، ويرجع ذلك للجحم السكاني لقضاء البصرة، في حين احتل (قضاء أبي الخصيب) المرتبة الثانية بنسبة بلغت (14.7%) من إجمالي أفراد العينة، فيما كان نصيب (قضاء الزبير) المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (11.6) من إجمالي أفراد العينة، فيما احتل (قضاء المدينة) المرتبة الرابعة بنسبة بلغت (8.5%) من إجمالي أفراد العينة، أَّما الوحدات الإدارية المتبقية هما (قضاء القرنة، قضاء شط العرب، قضاء الفاو)، فبلغت ما نسبته (6.2، 5.4، 3.9%) لكلٍّ منهما على التوالي من إجمالي أفراد العينة.

ب. التركيب النوعي (إناث): احتل (قضاء البصرة) المرتبة الأولى بنسبة بلغت (60%) من إجمالي أفراد العينة، فيما تلاها (قضائي أبي الخصيب وشط العرب) بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (20%) لكل منهما من إجمالي أفراد العينة، فيما لم تسجل سائر الوحدات الإدارية التي هي: (قضاء الزبير، وقضاء القرنة، وقضاء الفاو، وقضاء المدينة) أي نسبة.

جدول (25) التركيب النوعي لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة لعام 2018م

الوحدات الإدارية	التركيب النوعي			
	ذكور	%	إناث	%
قضاء البصرة	64	49،6	3	60
قضاء أبي الخصيب	19	14،7	1	20
قضاء الزبير	15	11.6	0	0
قضاء القرنة	5	3.9	0	0
قضاء الفاو	7	5.4	1	20
قضاء شط العرب	8	6.2	0	0
قضاء المدينة	11	8.5	0	0
المجموع	129	100	5	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (28) التركيب النوعي لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة لعام 2018م

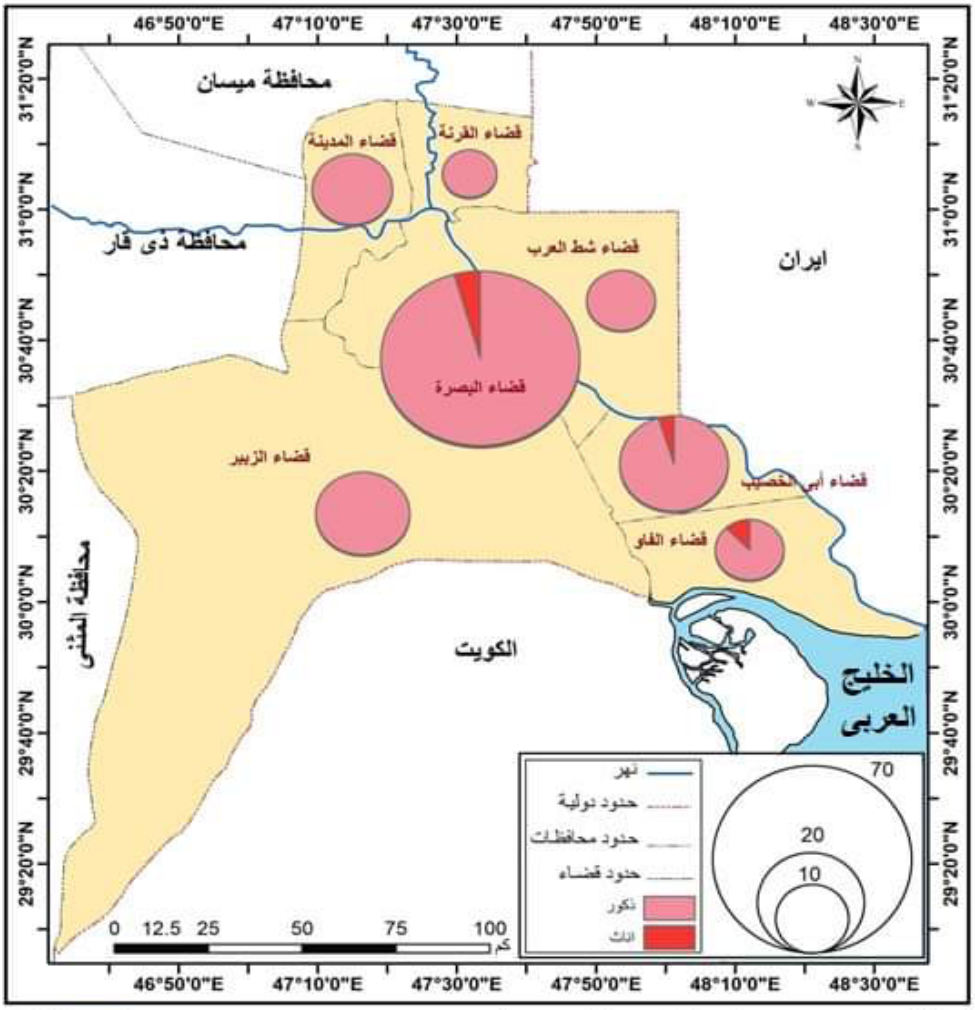

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (25)

[2] التركيب العمري:

يُعدُّ التركيب العمري من أهم العوامل الديموغرافية وأوسعها تأثيراً في الخصائص العمرية الديموغرافية للسكان، فضلاً عن ذلك يتأثر التركيب بعديد من المؤثرات السكانية كالزيادة الطبيعية للسكان، المتمثلة في الفرق بين الولادات والوفيات والزيادة غير الطبيعية كالهجرة[58] ومن الضروري التعرُّف على الفئات العمرية للجناة من أجل معرفة أي الفئات الأكثر إجراماً في منطقة الدراسة؛ لأنَّ كلَّ فئة عمرية لها نمط معين من الجرائم يختلف كمّاً ونوعاً عن الفئة الأخرى، وقد جرت العادة في الدراسات السكانية أن يقسم السكان على ثلاث فئات هي فئة صغار السن دون (15) سنة وفئة متوسطي السن (64-15) سنة، وفئة كبار السن (65) سنة فأكثر، ولو اتخذنا التقسيم السابق ليبين الحقائق الاجتماعية المتعلقة بالجريمة بصورة دقيقة؛ لذا اعْتُمِدَ على التقسيم العشري للجناة، وهو التقسيم المتبع من قبل الأجهزة الأمنية هناك.

ووَفْق الجدول (26) والشكل (29) أظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على (134) فرداً، أنَّ الفئة العمرية الأولى تراوحت أعمارهم بين (25-18) سنة، بلغت بنسبة (41%) من العينة، تلتها نسبة الفئة الثانية ممن تتراوح أعمارهم بين (30-26) سنة بنسبة قدرها (25.4%) من العينة، ويمكن أن نعلل ذلك ضعف الرقابة من قبل الأسرة لتوعية هذه الفئة من مخاطر المخدِّرات، أو قد يكون هناك خلل أسري ناجم عن ضعف التواصل بين أفراد الأسرة، فضلاً عن رفقاء السوء الذين كان لهم الدور الأكبر في جر كثيرٍ من الأفراد إلى تعاطي المخدِّرات، أمَّا الفئة الثالثة ممَّن تتراوح أعمارهم (18 أقل) سنة فبنسبة قدرها (19.5%) من العينة، وتمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني التي تتميز بأنَّها مستهلكة وغير منتجة في الغالب، وارتفاع نسبة جريمة المخدِّرات ضمن هذه الفئة يشير إلى ارتفاع نسبة عمالة الأطفال وازدياد ظاهرة التسرب من المدارس في محافظة البصرة، فيما انخفضت نسبة الجرائم وعددها بالنسبة للفئات العمرية التي تتراوح بين (35-31) و(36 سنة فأكثر)، حيث أخذت تلك النسب منحنى تنازلي؛ إذ بلغت نسبة الجرائم لهذه الفئات (5.2%-8.9) بواقع (7-12) من العينة لكل منهما على التوالي، ويرجع سبب ذلك إلى أنَّ هذه الفئة هي الفئة العمرية العاملة والتي تتحمل مسؤولية تجاه المجتمع والعائلة والتي تتميز بأنَّها أكثر الفئات إدراكاً ووعياً ومعرفة بالحقوق والواجبات على العكس من الفئات الأخرى

58.حسين عليوي ناصر الزيادي، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 2001-1991، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008: ص120.

التي قد تكون غير متحملة للمسؤولية وغير مهتمة لكل تصرفاتها.

تُظهر المراجعة للجدول أعلاه بوضوح ارتفاع نسبة فئة الشباب لمرتكبي جريمة المخدِّرات الذين ارتكبوا جرائمهم وهم في عمر يتميز بتحولات بيولوجية وفسيولوجية ذات آثار نفسية واجتماعية لا بدَّ أن يتكيف لها الشاب بمساعدة أسرته والمجتمع المحيط به.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه عديد من الدراسات المعنية، إذ أفادت أنَّ ظاهرة المخدِّرات شملت عديداً من الفئات والشرائح العمرية، وتركزت بصورة أساس في فئة الشباب الأمر الذي يترتب عليه استفادة من طاقاتهم، وتبديد جهودهم بوصفهم مستقبل العراق ونهضته.

جدول (26) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب العمري للعينة لعام (2018)

التركيب العمري	العدد	النسبة%	المرتبة
أقل 18 سنة	26	19.5	3
18-25	55	41	1
26-30	34	25.4	2
31-35	12	8،9	4
36 فأكثر	7	5.2	5
المجموع	134	100%	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019

شكل (29) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب العمري للعينة عام 2018

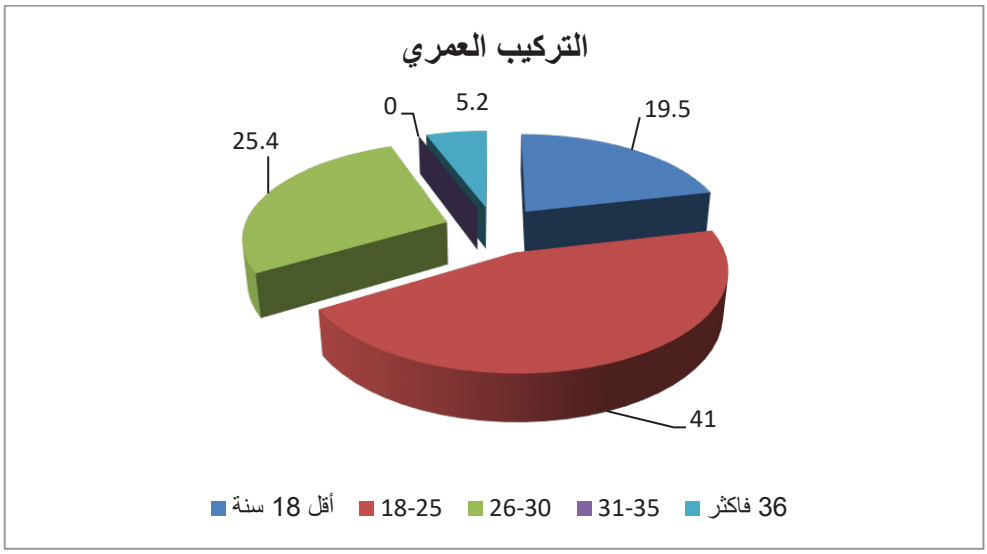

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول (26)

أمَّا التباين المكاني في توزيع جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق الفئات العمرية لعام 2018 سوف نتناولها في الجدول (27) والشكل (30) على النحو الآتي:

أ. **الفئة العمرية (أقل من 18 سنة)**: يندرج ضمن هذه الفئة (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (53.8%) من إجمالي أفراد الفئة، فيما احتل بالمرتبة الثانية (قضاء الزبير) نسبة (15.4%) من إجمالي أفراد الفئة، فيما كان نصيب قضاء شط العرب بالمرتبة الثالثة بنسبة (11.5%) من إجمالي أفراد الفئة فيما تلاها قضائي أبي الخصيب وقضاء القرنة بالمرتبة الرابعة بنسبة (7.7%) من إجمالي أفراد الفئة. فيما جاء قضاء المدينة بالمرتبة الخامسة بنسبة بلغت (3.8%)، من إجمالي أفراد الفئة، فيما لم يسجل قضاء الفاو أي نسبة.

ب. **الفئة العمرية (18 – 25)**: إذ جاء (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (49.1%) من إجمالي أفراد الفئة في حين كانت نصيب (أبي الخصيب) المرتبة الثانية سجل نسبة (16.4%)

من إجمالي أفراد الفئة. أمَّا المرتبة الثالثة فذهبت إلى (قضاء الزبير) بنسبة بلغت (12.7%) من إجمالي أفراد الفئة، أمَّا (قضاء المدينة) فجاء بالمرتبة الرابعة بنسبة (7.3%)، من إجمالي أفراد العينة، فيما جاءت قضائي (القرنة، الفاو) بالمرتبة الخامسة بنسبة بلغت (5.5%) من إجمالي أفراد الفئة، فيما حصل قضاء شط العرب المرتبة الأخيرة، بنسبة بلغت (3.6%) من إجمالي أفراد الفئة.

ت. الفئة العمرية (26 – 30): جاء (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (47.1%) من إجمالي أفراد الفئة، في حين كان سجل قضاء (أبي الخصيب) المرتبة الثانية نسبة (20.6%) من إجمالي أفراد الفئة فيما تلاها (قضائي الزبير، والمدينة) بالمرتبة الثالثة بنسبة سجل (8.8%) من إجمالي أفراد الفئة، فيما جاءت الوحدات الإدارية المتبقية هما: (قضاء شط العرب، قضاء الفاو، قضاء القرنة)، فقد سجلت نسبة بلغت (5.9، 5.9، 2.9) من إجمالي أفراد الفئة لكل منهم على التوالي.

ث. الفئة العمرية (31 – 35): جاء (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (58.3%) من إجمالي أفراد الفئة، فيما تلاها (قضاء المدينة) بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (16.7%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاءت الوحدات الإدارية وهم (قضاء أبي الخصيب، قضاء الزبير، قضاء الفاو) بنسبة بلغت (8.3%) لكل منهما على التوالي، فيما لم تسجل (قضاء شط العرب، وقضاء القرنة) أي نسبة.

ج. الفئة العمرية (36 فأكثر): تصدر (قضاء البصرة) المرتبة الأولى بنسبة بلغت (42.9%) من إجمالي أفراد الفئة، فيما تلاها (قضاء الزبير، قضاء أبي الخصيب، قضاء شط العرب، قضاء الفاو، قضاء المدينة) بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (14.3%) لكل منهما على التوالي من إجمالي أفراد الفئة فيما لم يسجل (قضاء الزبير وقضاء القرنة) أي نسبة.

الجدول (27) التركيب العمري لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة لعام 2018م

الوحدات الإدارية	التركيب العمري									
	أقل 18 سنة	%	18–25	%	26–30	%	31–35	%	36 فأكثر	%
قضاء البصرة	14	53.8	27	49.1	16	47.1	7	58.3	3	42.9
قضاء أبي الخصيب	2	7.7	9	16.4	7	20.6	1	8.3	1	14.3
قضاء الزبير	4	15.4	7	12.7	3	8.8	1	8.3	0	0
قضاء شط العرب	3	11.5	2	3.6	2	5.9	0	0	1	14.3
قضاء القرنة	2	7.7	3	5.5	1	2.9	0	0	0	0
قضاء الفاو	0	0	3	5.5	2	5.9	1	8.3	1	14.3
قضاء المدينة	1	3.8	4	7.3	3	8.8	2	16.7	1	14.3
المجموع	26	100	55	100	34	100	12	100	7	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (30) التركيب العمري لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة عام 2018م

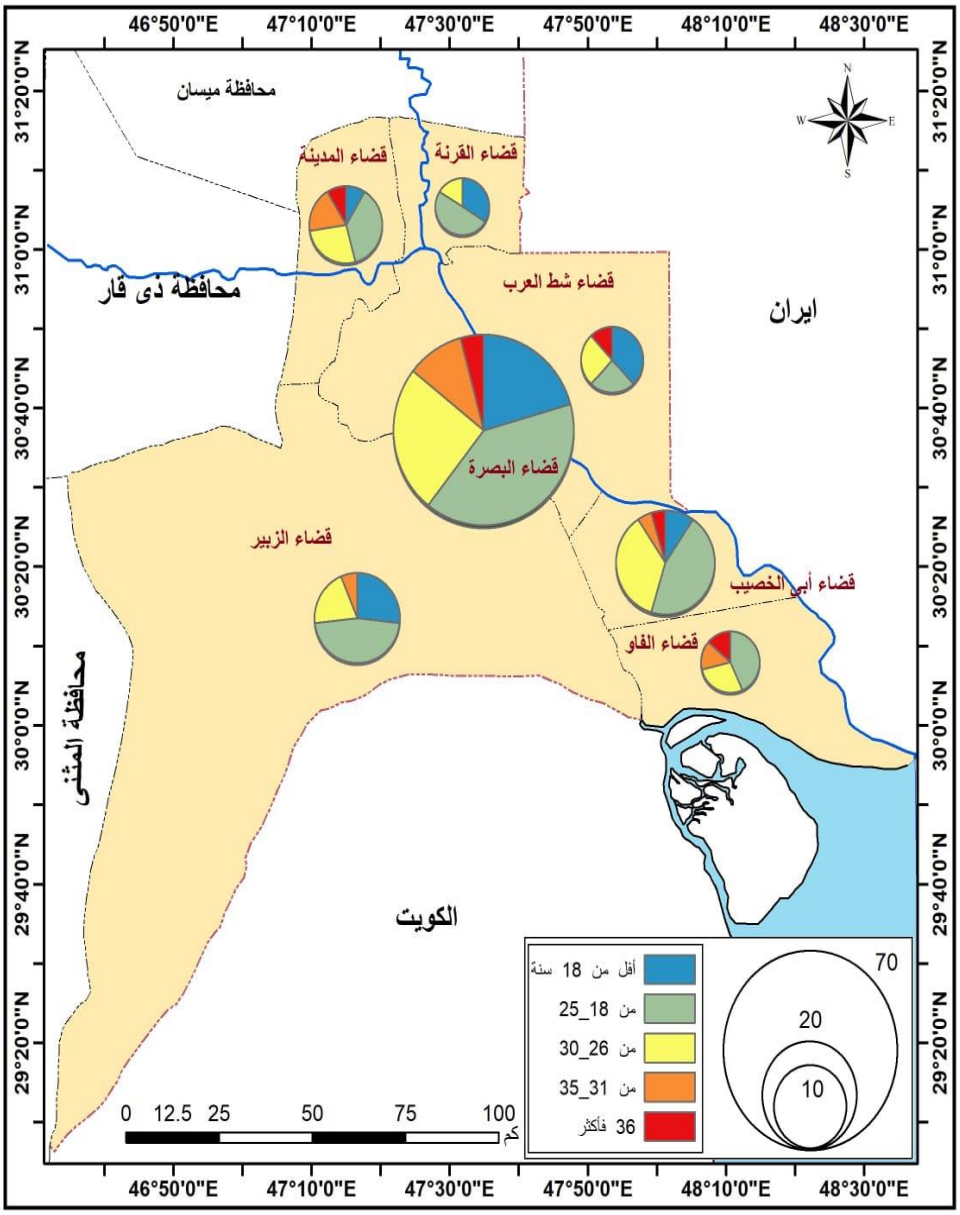

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (27)

[3] التركيب البيئي:

تُعدُّ ظاهرة المخدِّرات من المشكلات الاجتماعية التي تحمل في جوانبها أخطار عديدة سواءً على الفرد أم المجتمع، ويلعب الوسط البيئي دوراً في الظاهرة الإجرامية؛ إذ لوحظ أنَّ أسباب الجريمة ودوافعها في المجتمع الحضري تختلف عن أسباب ودوافع الجريمة في المجتمع الريفي، وقد أكَّدت الدراسات والبحوث أنَّ جرائم الحضر تفوق الجرائم التي ترتكب في الريف؛ وهذا الاختلاف ناجم عن الظروف المعيشية المختلفة، فضلاً عن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الريفي التي لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات العربية[59]، هذا من جانب ومن جانب آخر تُعدُّ هذه الظاهرة استجابة طبيعية للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، التي طرأت على المجتمع العراقي ما بعد 2003، والتي من أهمها إصدار قوانين بتحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي مدنية، ممَّا أدَّى إلى مزيد من التغيرات والتحولات في المجتمع العراقي عموماً، وفي بنية الريف خصوصاً، وكان من النتائج العامة لتلك التغيرات والتحولات عدد من الظواهر منها زيادة نسبة الفقر واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء واختلال سوق العمل الزراعي وانتشار أنشطة غير زراعية كثيرة، واتساع نطاق البطالة السافرة وزيادة حجمها، وانتشار وسائل الاتصال والتكنولوجيا؛ ممَّا أحدث تغير في القيم في الريف مثل الإنتاج والاستهلاك والكسب السريع، وتراخي الأسرة عن القيام بدورها على أكمل وجه، ممَّا أدَّى إلى انحراف بعض الأبناء عن السلوك القويم والانخراط في التعاطي أو المتاجرة بها، ومن ثَمَّ يجعل نتاج الريف من الجريمة شيئاً يغاير ما تنتجه المدينة منها، وهذا ما ينطبق على منطقة الدراسة.

يتضح عن طريق النتائج التي أظهرتها الدراسة الميدانية جدول (28) والشكل (31) أنَّ التركيب البيئي لمرتكبي جريمة المخدِّرات في محافظة البصرة لعام 2018، إذ شكَّلت جرائم المخدِّرات من سكان الحضر بنسبة بلغت (72.4%) من إجمالي أفراد العينة، وهذا يدل على أنَّ المجتمع البصري غالبيته من سكان الحضر، في حين سجلت مرتكبي جريمة المخدِّرات من سكان الريف نسبة بلغ (27.6%) من إجمالي أفراد العينة، ويمكن أنَّ يبيِّنَ ذلك سبب ارتفاع جرائم المخدِّرات في المناطق الحضرية قياساً بالمناطق الريفية في منطقة الدراسة؛ لأنَّ المجتمع الريفي له عاداته وتقاليده الخاصة تمنعه من ارتكاب جريمة المخدِّرات على العكس من المجتمع الحضري الذي تتعدد فيه العلاقات الاجتماعية وقلة صلة القربى والنمو الكبير لسكانها والتباين في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية خلق وضعاً مناسباً لتركيز الجريمة، فضلاً هناك تنوع في الطبقات السكانية في المدن

59.فهيمة كريم رزيج المشهداني، التصنيع والجريمة (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009: ص110.

ساهمت بصورة أو بأخرى في ارتفاع هذا النوع من الجرائم وتركُّزها أكثر من الريف، فضلاً عن ذلك فإنَّ الالتزامات الاقتصادية والمسؤوليات الاجتماعية تنخفض في الريف قياساً بالمدينة في ظل سياسة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النشاط الزراعي.

جدول (28) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب البيئي (حضر، ريف) للعينة لعام 2018م

التركيب البيئي	العدد	النسبة%	المرتبة
حضر	97	72.4	1
ريف	37	27.6	2
المجموع	134	100	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (31) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب البيئي (حضر، ريف) للعينة عام 2018م

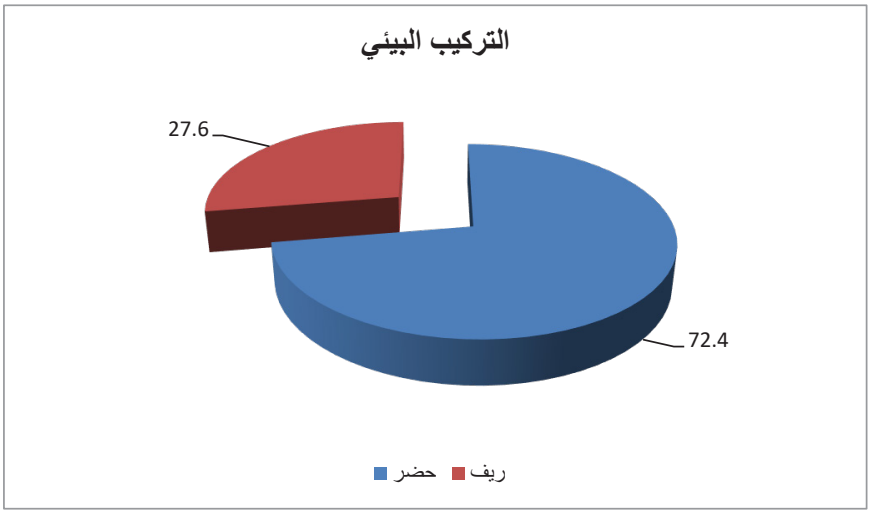

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (28)

يتبين عن طريق الجدول (29) والشكل (32) أن هناك تبايناً من حيث توزيع التركيب البيئي (حضر، ريف) لمرتكبي جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة على مستوى الوحدات الإدارية لعام 2018 كما يلي:

أ. **التركيب البيئي (حضر)**: تصدر (قضاء البصرة) المرتبة الأولى بنسبة بلغت (60.6%) من إجمالي أفراد العينة، ويرجع ذلك للحجم السكاني الواضح لقضاء البصرة، فيما تلاها بالمرتبة الثانية (قضاء أبي الخصيب) بنسبة بلغت (15.5%) من إجمالي أفراد العينة فيما ذهب (قضاء الزبير) بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (8.2%) من إجمالي أفراد العينة، فيما جاء (قضاء الفاو) المرتبة الرابعة بنسبة بلغت (5.2%) من إجمالي أفراد العينة، وحل قضاء المدينة بالمرتبة الخامسة بنسبة بلغت (4.1%) أما الوحدات الإدارية المتبقية هما (قضاء القرنة، قضاء شط)، جاء نسبة بلغت (3.1%) لكل منهما من إجمالي أفراد العينة.

ب. **التركيب البيئي (ريف)**: احتل قضاء البصرة المرتبة الأولى بنسبة بلغت (21.6%) من إجمالي أفراد العينة، فيما تلاها (قضائي المدينة والزبير) بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (18،9%) لكل منهما، فيما كان نصيب (قضائي أبي الخصيب وشط العرب) بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (13.5%) لكل منهما من إجمالي أفراد العينة، فيما تلاها (قضاء القرنة) بنسبة بلغت (8.1%) (وقضاء الفاو) بنسبة بلغت (5.4%) من إجمالي أفراد العينة.

جدول (29)التركيب البيئي (حضر، ريف) لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة لعام 2018م

الوحدات الإدارية	التركيب البيئي			
	حضر	%	ريف	%
قضاء البصرة	59	60.8	8	21.6
قضاء أبي الخصيب	15	15.5	5	13.5
قضاء الزبير	8	8.2	7	18.9
قضاء القرنة	3	3.1	5	8.1

الوحدات الإدارية	التركيب البيئي			
	حضر	%	ريف	%
قضاء الفاو	3	5.2	3	5.4
قضاء شط العرب	5	3.1	2	13.5
قضاء المدينة	4	4.1	7	18.9
المجموع	97	100	37	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (32) التركيب البيئي (حضر، ريف) لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة عام 2018م

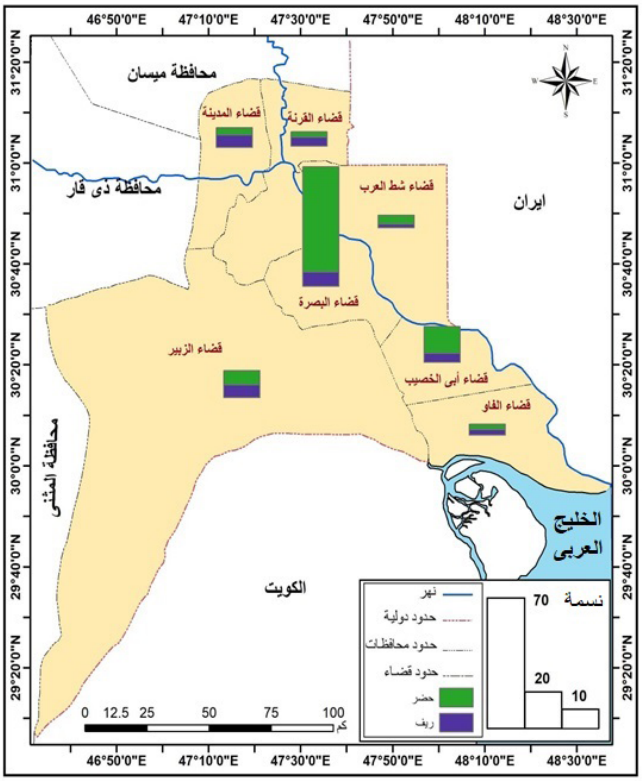

المصدر: **من إعداد** الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (29)

ثانياً: الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جرائم المخدِّرات:

تعرف الخصائص الاجتماعية بأنها مجموعة من الظروف التي تحيط بالشخص وتميزه عن غيره وتقتصر على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم ويرتبط بهم ارتباطاً وثيقاً سواءً كانوا أفراد أسرته، أم مجتمعه، أم مدرسته، أم الأصدقاء الذين يختارهم، ومن أهم الخصائص التي ينضوي تحت هذا المفهوم (**التركيب الزوجي، والتركيب التعليمي، ووجود الوالدين على قيد الحياة، والتركيب العمري للوالدين**) وهي كما يلي:

[1] التركيب الزوجي

يُعدُّ التركيب الزوجي أحد أهم مؤشر من المؤشرات التي تعكس بدرجة كبيرة العلاقة بين الحالة الزوجية والجريمة، وخاصة ما يتعلق في فئة غير المتزوجين (العازبون) أكثر ميلاً للسلوك الإجرامي من المتزوجين[60]، فالحالة الزوجية تعكس نمطاً من أنماط الاستقرار والاستقامة أو عدمه، فالأصل أنَّ الزواج يشبع غريزة الإنسان فيحقق له الاستقرار ويبتعد عن تأثير العوامل التي تدفع للإجرام حفاظاً على عائلته، وكل ما يضر بها، ومع ذلك ينبغي عدم المبالغة في تحديد أثر الزواج في منع الجريمة أو التقليل منها، قد تكون هناك بعض الاضطرابات مثلاً الغلاء الشديد وزيادة متطلبات الحياة التي تدفع عدم الوفاق بين الزوجين إلى ارتكاب الجريمة وخاصة جريمة المخدِّرات، أي: إنَّ الزواج في مجال علم الإجرام يشكِّل دلالة إيجابية وسلبية في الوقت نفسه[61].

نلاحظ عن طريق النتائج التي أظهرتها الدراسة الميدانية جدول (30) شكل (33) أنَّ التركيب الاجتماعي لمرتكبي جريمة المخدِّرات في محافظة البصرة لعام 2018، تظهر بوضوح أنَّ فئة العازبين قد حقَّقت المرتبة الأولى في الجرائم؛ إذ شكلت نسبة قدرها (53.7%) من إجمالي أفراد العينة في محافظة البصرة، ويمكن أن نعلل ذلك بأنَّ الفرد أخفق في تحقيق أهدافه وطموحاته عن طريق كسب الأموال وشراء البيوت والسيارات أو لأغراض السفر إلى خارج البلد لتحقيق ذاته، ولكي يتهرب من المنافسة والصراع في المجتمع لجأ إلى تعاطي المخدِّرات أو المتاجرة بها.

60.حسين عليوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة مبادئ وأسس، مرجع سابق: ص85.

61. محمد أحمد محمد أحمد السوداني، جغرافية الجريمة في محافظة البحيرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2006: ص201.

يليه فئة المتزوجين بنسبة قدرها (29%) من إجمالي أفراد العينة ويرجع سبب ذلك إلى ما يترتب عليه من واجبات والتزامات قد يعجز الفرد عن الوفاء بها، نتيجة لمتغيرات الحياة التي تطرأ عليه بسبب زيادة مسؤولياته الثقيلة أمام الأسرة؛ ممَّا يلجأ للبحث عن مصدر آخر لسد النقص المادي لديه فيما يليها فئة المطلقين بالمرتبة الثالثة بنسبة قدرها (12.1%) من مجموع أفراد العينة، أما المرتبة الرابعة والأخير فجاءت فئة الأرامل بنسبة قدرها (5.2%) من مجموع أفراد العينة، وعن طريق ما تقدم يتضح مدى تأثير التركيب الاجتماعي على ارتكاب الجريمة في محافظة البصرة؛ إذ أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك تأثيرا واضحا للتركيب الاجتماعي بالجريمة.

جدول (30) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب الزوجي للعينة لعام 2018م

التركيب الزوجي	العدد	النسبة%	المرتبة
عازب	72	53.7	1
متزوج	40	29	2
مطلِّق	17	12.1	3
أرمل	7	5.2	4
المجموع	134	100%	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (33) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب الزوجي للعينة عام 2018م

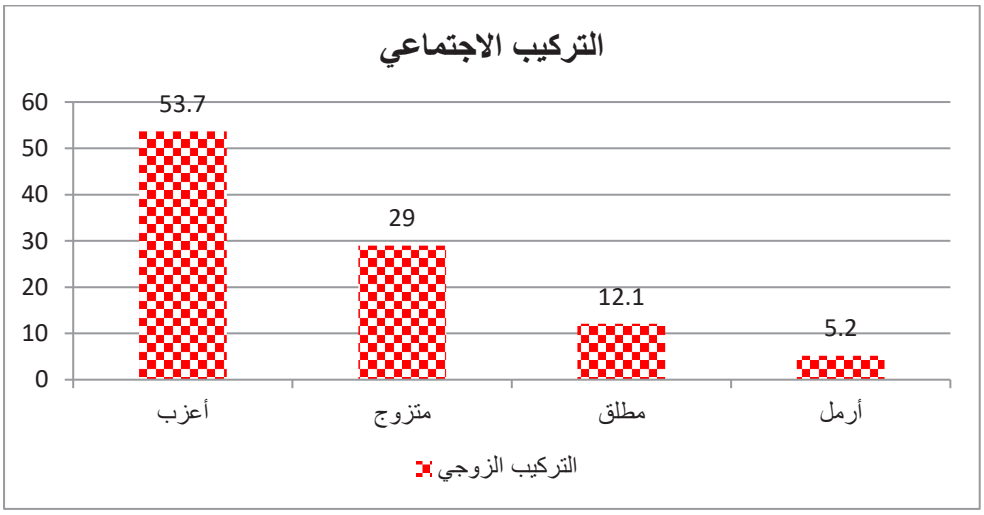

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول (30)

يظهر من الجدول (31) والشكل (34) التباين المكاني في توزيع جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق التركيب الزوجي لعام 2018 على النحو الآتي:

أ. **فئة العازبين**: يندرج تحت هذه الفئة (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (51.4%) من إجمالي أفراد العينة ويرجع السبب إلى الحجم السكاني الواضح لقضاء البصرة كما وتضم كثيراً من المراكز التجارية والثقافية والإدارية؛ ممَّا أدَّى إلى زيادة إمكانية انتشار المخدِّرات، فيما جاء (قضاء أبي الخصيب) بالمرتبة الثانية بنسبة (16.7%) من إجمالي أفراد العينة، فيما كان نصيب (قضاء الزبير) بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (12.5%) من إجمالي أفراد العينة، فيما جاء بالمرتبة الرابعة (قضاء المدينة) بنسبة (6.9%) من إجمالي أفراد العينة، أما الوحدات الإدارية المتبقية هما: (قضاء الفاو، قضاء شط العرب، قضاء القرنة)، جاءت بنسبة بلغت (5.6، 4.2، 2.8%) لكل منهما على التوالي.

ب. **فئة المتزوجين:** حل (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (45%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاء (قضاء أبي الخصيب) بالمرتبة الثانية نسبة بلغت (15%) من إجمالي أفراد العينة فيما كان نصيب (قضاء الزبير) بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (12.5%) فيما تلاها قضاء المدينة بالمرتبة الرابعة بنسبة بلغت (10%) من إجمالي أفراد العينة، أما الوحدات الإدارية المتبقية هما (قضائي شط العرب، قضاء القرنة، قضاء الفاو) سجلت نسبة بلغت (7.5، 7.5، 5%) لكل منهما على التوالي.

ت. **فئة المطلّق:** احتل بالمرتبة الأولى (قضاء البصرة) بنسبة بلغت (58.8%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاء (قضائي أبي الخصيب وقضاء شط العرب) نسبة (11.8%) لكل منهما، فيما تلاها الوحدات الإدارية (قضاء الزبير قضاء القرنة وقضاء الفاو) بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (5.9%)، لكل منهما، فيما لم يسجل(قضاء المدينة) أي نسبة.

ث. **فئة الأرامل:** جاء بالمرتبة الأولى (قضاء البصرة وقضاء الزبير وقضاء المدينة) بنسبة بلغت (28.6%) لكل منهما على التوالي من إجمالي أفراد العينة، فيما سجل (قضاء أبي الخصيب) المرتبة الثانية بنسبة بلغت (14.3%) من إجمالي أفراد العينة أما الوحدات الإدارية المتبقية هما (قضاء القرنة، قضاء الفاو، قضاء شط العرب) لم تسجل أي نسبة.

جدول (31) التركيب الزوجي لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة لعام 2018م

الوحدات الإدارية	التركيب الزوجي							
	عازب	%	متزوج	%	مطلّق	%	أرمل	%
قضاء البصرة	37	51.4	18	45	10	58.8	2	28.6
قضاء أبي الخصيب	12	16.7	6	15	2	11.8	1	14.3
قضاء الزبير	9	12.5	4	12.5	1	5.9	2	28.6
قضاء القرنة	2	2.8	3	7.5	1	5.9	0	0
قضاء الفاو	4	5.6	2	5	1	5.9	0	0
قضاء شط العرب	3	4.2	3	7.5	2	11.8	0	0

الوحدات الإدارية	التركيب الزوجي							
	عازب	%	متزوج	%	مطلّق	%	أرمل	%
قضاء المدينة	5	6.9	4	10	0	0	2	28.6
المجموع	72	100	40	100	17	100	7	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (34) التركيب الزوجي لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة عام 2018م

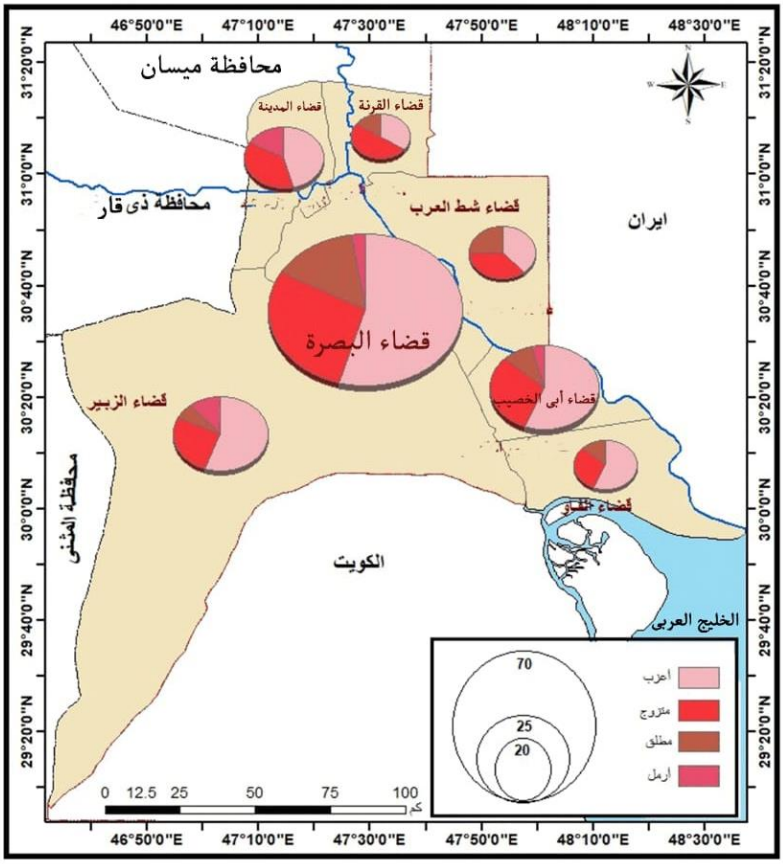

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (31)

[2] التركيب التعليمي:

يُعدُّ التعليم من المؤشرات المهمة المستخدمة لقياس مدى التقدم الثقافي والاجتماعي والحضاري للمجتمع بصورة عامة، فهو أحد العناصر المهمة في تركيب السكان حيث يؤثر بشكل واضح على التركيب المهني والنشاط الاقتصادي للسكان ومن ثم يؤثر على اتجاهات وأنواع الجريمة[62]، واختلفت آراء معظم الباحثين حول صلة التعليم بالسلوك الإجرامي، فهناك فريق يقر بأن انتشار التعليم يقابله انخفاض في نسبة الجريمة وأن زيادة الأمية تؤدي إلى ارتفاع نسبة المجرمين الأميين، وهذا ما تؤكده الإحصاءات الجنائية من أن العلاقة بين الأمية وارتفاع الإجرام طردية، بينما العلاقة بين التعليم والإجرام عكسية، وذهب فريق آخر إلى أن التعليم يؤثر في ارتفاع نسبة ارتكاب نوعية معينة من الجرائم لدى الأشخاص الذين تتوافر لديهم الاستُعدُّاد الإجرامي، ولم ينجح التعليم في التخفيف من حدته ومعنى ذلك أن التعليم إن كان يؤدي بصفة عامة دوراً وقائياً في مجال علم الإجرام فإنَّه في الوقت نفسه قد يؤدي إلى نوع آخر من التخصص في مجال علم الجريمة، وظهر فريق يؤيد بأنَّ علاقة التعليم بالإجرام تكون إيجابية، فجريمة القتل مثلاً غالباً ما يرتكبها الذين انخفض نصيبهم من التعلم وهناك جرائم لا يرتكبها إلا المتعلمون مثل جرائم التزوير والنصب والتزييف، كما هناك جرائم يرتكبها المتعلم والأمي مثل جرائم المخدِّرات والقتل والضرب والسرقة، كما أنَّ جريمة الرشوة هي جريمة لا يرتكبها في الغالب إلا الموظف والذي وصل إلى درجة عالية من التعلم، أمَّا الجرائم التي تتطلب نوعاً من الغش والخداع فيرتكبها المتعلم، أمَّا كبار المتعلمين فيغلب على إجرامهم الطابع السياسي والاقتصادي إذ يرتكبون جرائم التجسُّس[63].

ويتضح جلياً عن طريق الجدول (32) والشكل (35) أنَّ المستوى التعليمي لمرتكبي جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة من الذين يحملون الشهادة الابتدائية فما دون جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة (64.9%) من إجمالي أفراد العينة، تليها بالمرتبة الثانية المستوى التعليمي الثانوي بنسبة (26.2%)، من إجمالي أفراد العينة، فيما جاء أصحاب الشهادات الجامعية بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (8.9%)، من إجمالي أفراد العينة، ويمكن أن نعزي ذلك إلى أنَّ المستوى التعليمي المرتفع الذي يجعل الأفراد أكثر وعياً من غيرهم، ومن ثَمَّ يكونون أقل عرضة للوقوع في براثن المخدِّرات عكس المستويات التعليمية المتدنية والتي تجعل الفرد أقل وعياً وإدراكاً، ونتيجة للظروف الاجتماعية

62. محمد أحمد محمد أحمد السوداني، مرجع سابق: ص177.

63. فتوح عبدالله الشاذلي، دراسات في علم الإجرام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1993: ص376.

التي مر بها المجتمع العراقي من حروب وحصار أدى من ثَمَّ إلى الجوع والحرمان والفقر، عملت على تخلف بعضهم من هذه الفئات عن الذهاب إلى المدرسة؛ ممَّا أدَّى إلى وقوعهم في حبائل المخدِّرات، ويرى الباحث أنَّ هنالك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي وجرائم المخدِّرات في منطقة الدراسة، أي: كلما ارتفع المستوى التعليمي قل مستوى الجريمة.

جدول (32) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب التعليمي للعينة عام 2018م

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة%	المرتبة
ابتدائي فما دون	87	64.9	1
ثانوي	35	26.2	2
جامعي	12	8.9	3
المجموع	134	100%	–

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (35) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب التعليمي للعينة عام 2018م

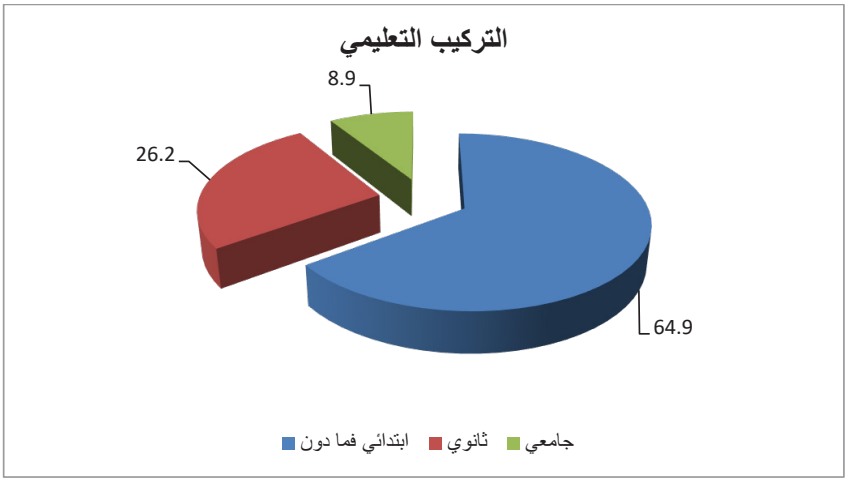

المصدر: جدول (32)

أمَّا فيما يخص التباين المكاني للمستوى التعليمي على مستوى الوحدات الإدارية فقد تباينت الوحدات الإدارية هي الأخرى بمستوى التعليم كما يوضحها جدول (33) والشكل (36)، على النحو الآتي:

أ. **ابتدائي فما دون:** يندرج تحت هذه الفئة (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (43.7%) من إجمالي أفراد العينة، فيما جاء (قضاء أبي الخصيب) بالمرتبة الثانية بنسبة (16.1%) من إجمالي أفراد العينة، فيما كان نصيب (قضاء الزبير) المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (12.6%) من إجمالي أفراد العينة، فيما جاء بالمرتبة الرابعة (قضاء المدينة وقضاء الفاو) بنسبة (8%) لكل منهما من إجمالي أفراد العينة، أما الوحدات الإدارية المتبقية هما: (قضاء شط العرب، قضاء القرنة) بنسبة بلغت (6.9، 4.6%) لكل منهما على التوالي.

ب. **الثانوية:** حل (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (60%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاء (قضاء أبي الخصيب) بالمرتبة الثانية نسبة (11.4%) من إجمالي أفراد العينة فيما كان نصيب (قضائي الزبير وقضاء المدينة) بالمرتبة الثالثة بنسبة سجل (8.6%) فيما تلاها قضائي القرنة وقضاء شط العرب بالمرتبة الرابعة بنسبة بلغت (5.7%) لكل منهما من إجمالي أفراد العينة، أمَّا قضاء الفاو فلم يسجل أي نسبة.

ت. **الجامعي:** إذ جاء بالمرتبة الأولى (قضاء البصرة) بنسبة بلغت (66.7%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاء (قضاء أبي الخصيب) نسبة (16.7%) لكل منهما على التوالي فيما تلاها الوحدات الإدارية (قضاء الزبير قضاء المدينة) بالمرتبة الثالثة بنسبة سجل (8.3%)، لكل منهما، فيما لم تسجل سائر الوحدات الإدارية أي نسبة.

جدول (33) التركيب التعليمي لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة عام 2018م

الوحدات الإدارية	التركيب التعليمي					
	ابتدائي فما دون	%	ثانوي	%	جامعي	%
قضاء البصرة	38	43.7	21	60	8	66.7
قضاء أبي الخصيب	14	16.1	4	11.4	2	16.7
قضاء الزبير	11	12.6	3	8.6	1	8.3
قضاء القرنة	4	4.6	2	5.7	0	0
قضاء الفاو	7	8	0	0	0	0
قضاء شط العرب	6	6.9	2	5.7	0	0
قضاء المدينة	7	8	3	8.6	1	8.3
المجموع	87	100	35	100	12	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (36) التركيب التعليمي لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة عام 2018م

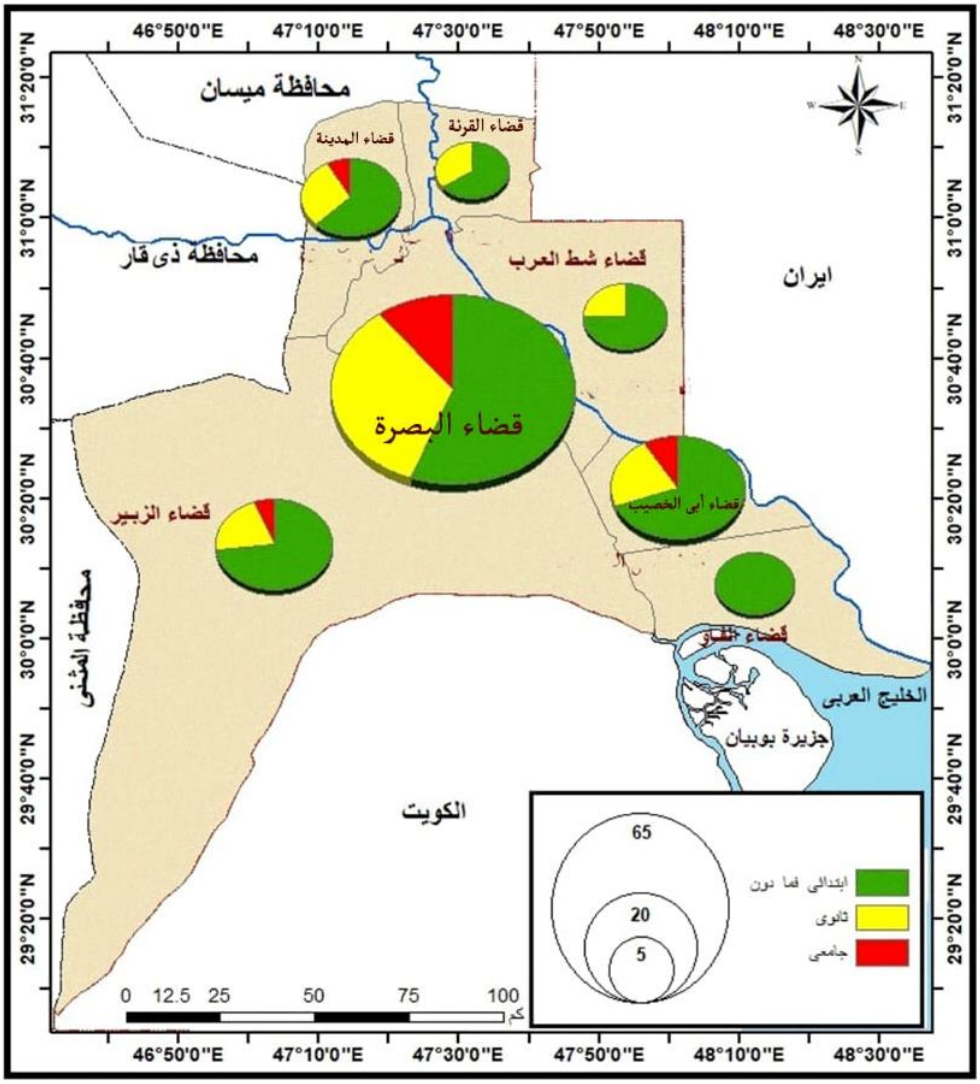

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (33)

[3] وجود الوالدين على قيد الحياة.

وفاة أحد الوالدين أو كلاهما قد يؤدي إلى التفكك الأسري والذي بدوره ينعكس على الأبناء ممَّا يؤدي إلى الاتجاه نحو ارتكاب جريمة المخدِّرات وتوضح بيانات الجدول (34) والشكل (37) أنَّ الغالبية العظمى من أفراد العينة والديهم على قيد الحياة والتي احتلت المرتبة الأولى بنسبة بلغت (64.2%) من إجمالي أفراد العينة، وتوضح بأن لا أثر إيجابي مترتب على وجود الأب في منع الابن من الانحراف، وهذا يشير إلى ضعف سيطرة الأب اتجاه منع الابن من تعاطي المخدِّرات، أو قد يقوم الابن بإخفاء الجريمة نحو الأب فيما كانت بالمرتبة الثانية الإجابات التي توحي بوفاة الأب، والتي شكَّلت نسبة بلغت (35.8%) من إجمالي أفراد العينة وعليه يمكن القول إنَّ جريمة المخدِّرات قد تمت بين الأفراد في حالة وجود الوالدين أو في غيابهم.

جدول (34) وجود الأب على قيد الحياة لمرتكبي جرائم المخدِّرات للعينة عام 2018م

وجود الأب	العدد	النسبة%	المرتبة
على قيد الحياة	86	64.2	1
متوفَّى	48	35.8	2
المجموع	134	100%	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (37) وجود الأب على قيد الحياة لمرتكبي جرائم المخدِّرات للعينة عام 2018م

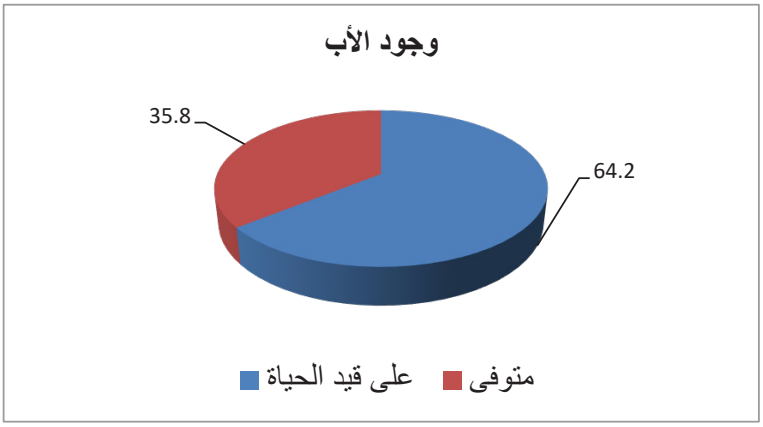

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول (34).

أمَّا من ناحية الأم يوضح الجدول (35) والشكل (38) الإجابات التي تبين أنَّ الحالات التي فيها الأم على قيد الحياة احتلت المرتبة الأولى بنسبة بلغت (85.1%) من إجمالي أفراد العينة، والسبب يرجع إلى دور الأم في هذا الجانب فيكون تأثيره ضعيفاً؛ بسبب ما تمتلكه الأم من عاطفة جياشة وتخفي الجريمة خوفاً من الملاحقة القانونية تجاه أبنائها، فيما احتلت المرتبة الثانية الأم المتوفية وبنسبة بلغت (14.9%) من إجمالي أفراد العينة، إذ أوضح مرتكبو الجريمة بأنَّهم اتجهوا للمخدِّرات بعد وفاة الأم.

يتضح ممَّا سبق أنَّ النتائج قد لا تعرب عن الحقيقة، ولا يشكِّل دليلاً ملموساً على مدى تأثير حياة الأم في هذا الاتجاه؛ نظراً لقلة النسبة مقارنةً مع نسبة مرتكبي جريمة المخدِّرات بوجود الأم.

جدول (35) وجود الأم على قيد الحياة لمرتكبي جرائم المخدِّرات للعينة عام 2018م

وجود الأم	العدد	النسبة%	المرتبة
على قيد الحياة	114	85.1	1
متوفاة	20	14.9	2
المجموع	134	100%	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (38) وجود الأم على قيد الحياة لمرتكبي جرائم المخدِّرات للعينة عام 2018م

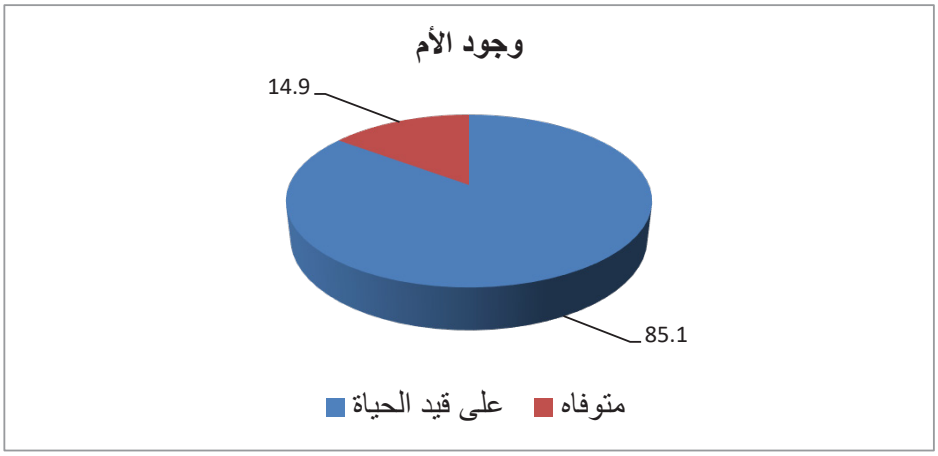

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول (35)

[4] التركيب التعليمي للوالدين:

أشارت كثير من الدراسات إلى تدنِّي المستوى التعليمي لآباء أغلب مرتكبي جريمة المخدِّرات بالمقارنة مع المستوى التعليمي لآباء أغلب الشباب الأسوياء، إذ إنَّ التعليم المنخفض يقلِّل من وعي الآباء بسلوك أبنائهم وعدم قدرتهم على التوجيه السليم وتعديل سلوكياتهم الخاطئة.

وتوضح بيانات الجدول (36) والشكل (39) أنَّ نسبة الابتدائي فما دون مرتفعة عند الآباء والأمهات مرتفعة نوعاً ما فجاءت بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (51.5%) من إجمالي أفراد العينة، في حين جاءت بالمرتبة الثانية الإجابات ممَّن يحملون شهادة الثانوية بنسبة بلغت (35.8%) من إجمالي أفراد العينة، فيما تلاها بالمرتبة الثالثة الإجابات الذين حصلوا على شهادة جامعية والتي بلغت (12.7%) من إجمالي أفراد العينة؛ لذا يمكن القول إنَّ أفراد العينة تنحدر من أسر ذات تعليم متدني والذي بدورة أثَّر على تربية أبنائهم.

جدول (36) التوزيع العددي والنسبي للوالدين لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب التعليمي للعينة عام 2018م

التركيب التعليمي للوالدين	العدد	النسبة%	المرتبة
ابتدائي فما دون	69	51.5	1
ثانوي	48	35.8	2
جامعي	17	12.7	3
المجموع	134	100%	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (39) التوزيع العددي والنسبي للوالدين لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب التعليمي للعينة عام 2018م

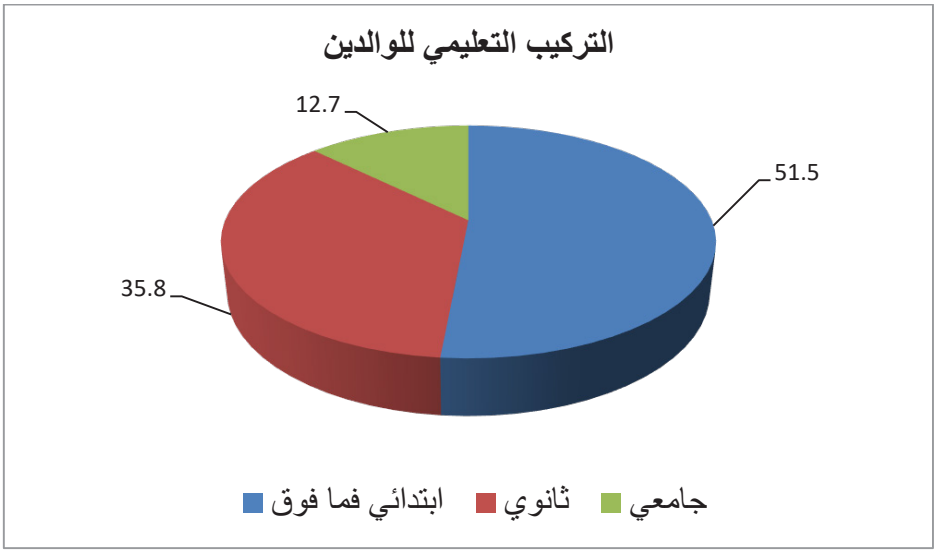

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول (36)

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية لمرتكبي جرائم المخدِّرات:

يقصد بالتركيب الاقتصادي هي الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تحيط بالفرد والجماعة التي ينتمي إليها، وتحديد التنظيم الاقتصادي للجماعة[64]، وقد أقر معظم الباحثين حول علاقة التركيب الاقتصادي بالجريمة، ومن المعروف أن تردي الأوضاع الاقتصادية للمجتمع يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل لديهم ويضعف قدرتهم على شراء المتطلبات اليومية؛ ممَّا قد يلجأ بعضهم إلى ارتكاب الجريمة منها التجارة بالمواد المخدِّرة للحصول على ما ينقصهم من حاجات.

ولإعطاء صورة واضحة عن أثر الأوضاع الاقتصادية في دفع بعض الأفراد إلى ارتكاب الجريمة في محافظة البصرة، فقد وُزِّعَ الجناة وَفْق المهنة ومستوى الدخل الشهري ونوعية المسكن وعمل الوالدين كما يلي:

[1] التركيب المهني:

يقصد بالتركيب المهني للجناة هو توزيعهم على المهن المختلفة لما لذلك من أثر على العلاقات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان، ومن ثم التأثير على عدد الجرائم ونوعيتها[65]، فالمهنة ترتبط بنوع العمل الذي يمارسه الفرد بعديد من النواحي الاجتماعية والثقافية وغيرها، كما تُعدُّ المهنة المسؤولة عن تحديد المستوى الاقتصادي للفرد لا سيَّما إذا كان يحقِّق له دخلاً يغطي احتياجاته، ولذا يتوقَّع أنَّ أيَّ تغييرات في التركيب المهني لأفراد الأسرة تنعكس على قيمهم واختياراتهم[66]، وتشير معظم البحوث إلى أنَّ النشاط المهني للفرد والبيئة التي يزاول فيها عمله قد تؤثر على سلوك الفرد مثل ضعف الأجور وتباينها؛ ممَّا يقدم الفرد إلى ارتكاب الجريمة مثل السرقة والتهريب والاتجار والتعاطي وغيرها، وأشارت الإحصاءات الجنائية إلى أنَّ الأشخاص الذين يمتهنون مهن علمية، أو فنية، أو أدبية، هم أقل الفئات المجتمع ارتكاباً للجريمة عموماً، في حين أنَّ أصحاب الحرف والصنَّاع هم أكثر فئات المجتمع ارتكاباً للجريمة.

عن طريق بيانات الجدول (37) والشكل (40) أنَّ التركيب المهني للجناة لمرتكبي جريمة المخدِّرات، جاء بالمرتبة الأولى العاطلون عن العمل؛ إذ شكلت نسبة قدرها (44.2%) من مجموع

64. فلاح حسن جواد الجياشي، مرجع سابق: ص179.
65. محمد أحمد محمد أحمد السوداني، مرجع سابق: ص186.
66. أكرم نشأت إبراهيم، علم الإجرام الجنائي، الطبعة الثانية، مطبعة النازك، بغداد، 1998: ص134.

أفراد العينة والبالغ عددها (134) متهم، ويرجع سبب ذلك أنَّ هذه الشريحة من السكان يكون الانحراف لبعضهم سهل جداً نتيجة لتردِّي أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ويصبح عاجزاً عن إشباع الحد الأدنى من متطلبات الحياة، فيلجؤون إلى البحث عن الأموال بأيِّ صورة من الصور نتيجة للحالة المأساوية التي يعيشونها، وبذلك يكون أكثر الفئات إسهاماً في النشاط الإجرامي من سائر الفئات الأخرى، يليها بالمرتبة الثانية فئة (الكسبة) والتي شكلت بنسبة قدرها (32%) من إجمالي أفراد العينة، فيما تلاها بالمرتبة الثالثة فئة (موظف) شكلت نسبة قدرها (14.2%)، نستطيع هنا أن نصفهم بأصحاب النفوس الضعيفة؛ لأنَّهم لا يقدرون النعمة التي أنعم الله عليهم بها، وأنَّه قد فضَّلهم على غيرهم، وجعل لهم مكانة في المجتمع إلى أنَّهم أصبحوا عالة على المجتمع، أمَّا المرتبة الرابعة فكانت فئة (طالب) بنسبة قدرها (6%) من إجمالي أفراد العينة، ولا تعبِّر هذه النتيجة عن الواقع الحقيقي لمرتكبي جريمة المخدِّرات؛ لأنَّه حينما يُلْقَى القبض عليهم، يُطْلَق سراحهم؛ للظروف الإنسانية، ممَّا أدَّى إلى انخفاض نسبة ارتكابهم، يتبعها في المرتبة الخامسة والأخيرة فئة (ربة بيت)؛ إذ شكلت هذه الفئة نسبة قدرها (3%) من إجمالي أفراد العينة.

جدول (37) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب المهني للعينة عام 2018م

المهنة	العدد	النسبة	المرتبة
كاسب	43	32	2
موظف	19	14.2	3
من دون عمل	60	44.8	1
طالب	8	6	4
ربة بيت	4	3	5
المجموع	134	100%	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (40) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق التركيب المهني للعينة عام 2018م

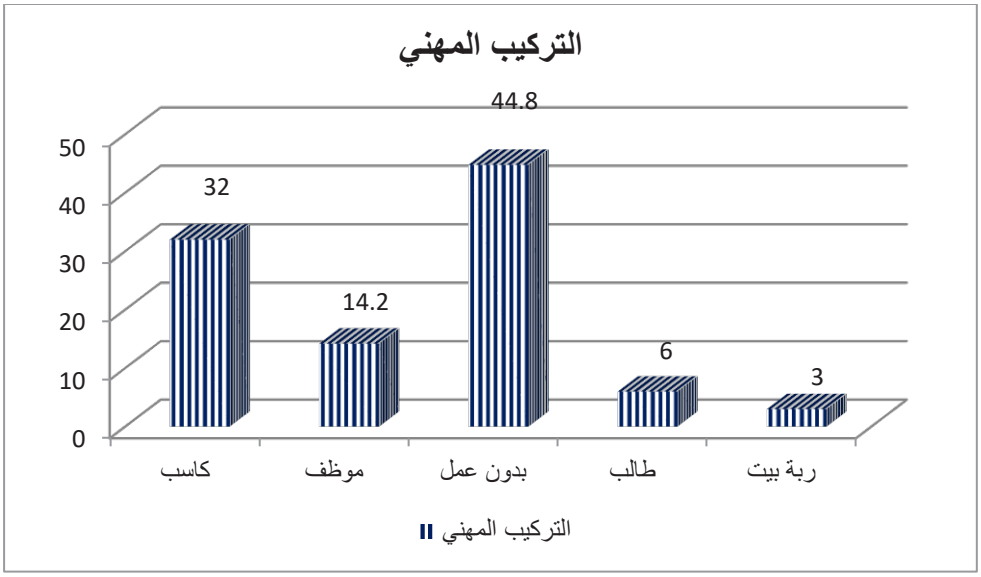

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول (37)

ويرى الباحث أنَّه لا يمكن القول إنَّ الصلة بين كل من المهنة والجريمة صلة مباشرة، فليست المهنة وحدها هي التي تدفع الشخص إلى نوع معين من الجرائم، وإنما تُعدُّ المهنة والجريمة من الأمور المعبرة عن شخصية صاحب المهنة بمعنى آخر أنَّ هناك عوامل أخرى قد تدفع صاحب المهنة إلى الانحراف وارتكاب جريمة المخدِّرات.

أما فيما يخص التباين المكاني لمرتكبي جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق التركيب المهني لعام 2018 سوف نتناولها على النحو الآتي عن طريق الجدول (38) والشكل (41):

أ. **فئة الكسبة**: يندرج تحت هذه الفئة (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (32.6%) من إجمالي أفراد العينة، فيما جاء (قضاء أبي الخصيب) بالمرتبة الثانية بنسبة (27.9%) من إجمالي أفراد العينة، فيما كان نصيب (قضاء الزبير) المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (16%) من إجمالي أفراد العينة، فيما جاء بالمرتبة الرابعة (قضاء المدينة) بنسبة (11.6%) من إجمالي أفراد العينة، فيما حل

بالمرتبة الخامسة قضاء شط العرب بنسبة بلغت (7)، أمَّا سائر الوحدات الإدارية فهم قضاء القرنة وقضاء الفاو شكلا نسبة بلغت (2.3) لكلٍّ منهما.

ب. **فئة الموظفين:** حل (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (47.4%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاء (قضاء الزبير) بالمرتبة الثانية نسبة (21.1%) من إجمالي أفراد العينة فيما كان نصيب (قضاء أبو الخصيب) بالمرتبة الثالثة بنسبة سجل (15.8%) فيما تلاها القرنة وقضاء شط العرب وقضاء المدينة بالمرتبة الرابعة بنسبة بلغت (5،3%) لكل منهما من إجمالي أفراد العينة، أما قضاء الفاو فلم يسجل أي نسبة.

ت. **فئة من دون عمل:** حيث جاء بالمرتبة الأولى (قضاء البصرة) بنسبة بلغت (63.3%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاء (قضائي الفاو، قضاء المدينة) بالمرتبة الثانية نسبة (8.3%) لكل منهما فيما تلاها قضاء أبي الخصيب بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (6.7%) من إجمالي أفراد العينة، فيما كان نصيب قضائي (شط العرب، قضاء القرنة) بنسبة بلغت (5%) من إجمالي أفراد العينة، أما قضاء الزبير فاحتل المرتبة الخامسة بنسبة بلغت (3.3%) من إجمالي أفراد العينة.

ث. **فئة الطالب:** حل (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (50%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاء الوحدات الإدارية (قضاء أبي الخصيب والزبير والفاو وشط العرب) نسبة (12.5%) لكل منهما من إجمالي أفراد العينة، فيما لم يسجل قضاء القرنة والمدينة أي نسبة.

ج. **فئة ربة بيت:** حيث جاء بالمرتبة الأولى (قضاء البصرة) بنسبة بلغت (50%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاء (قضاء الزبير، أبي الخصيب) بالمرتبة الثانية نسبة (25%) لكل منهما، فيما لم يسجل سائر الوحدات الإدارية أي نسبة.

الجدول (38) التركيب المهني لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة عام 2018م

الوحدات الإدارية	التركيب المهني									
	كاسب	النسبة	موظف	النسبة	بدون عمل	النسبة	طالب	النسبة	ربت بيت	النسبة
قضاء البصرة	14	32.6	9	47.4	38	63.3	4	50	2	50
قضاء أبي الخصيب	12	27.9	3	15.8	4	6.7	1	12.5	0	0
قضاء الزبير	7	16	4	21.1	2	3.3	1	12.5	1	25
قضاء القرنة	1	2.3	1	5.3	3	5	0	0	1	25
قضاء الفاو	1	2.3	0	0	5	8.3	1	0	0	0
قضاء شط العرب	3	7	1	5.3	3	5	1	12.5	0	0
قضاء المدينة	5	11.6	1	5.3	5	8.3	0	12.5	0	0
المجموع	43	100	19	100	60	100	8	100	4	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (41) التركيب المهني لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة عام 2018م

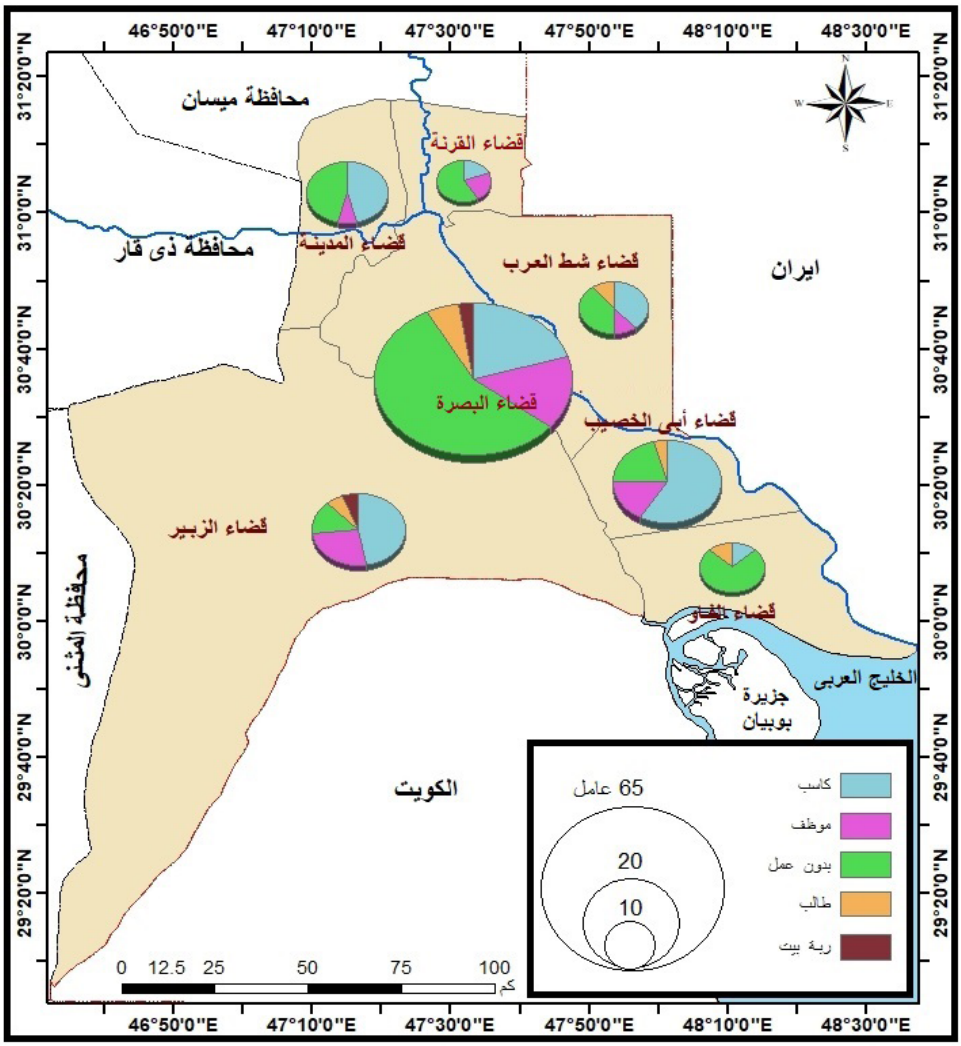

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (38)

[2]مستوى الدخل الشهري:

يُعدُّ الدخل أحد المؤشرات المهمة التي تستخدم في تحديد المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لارتباطه بالقدرة المادية لها على إشباع حاجاتها الأساسية[67]، عن طريق مزاولة العمل عن طريق القطاع الخاص أو القطاع الحكومي، فإنَّ انخفاض مستوى الدخل الفرد من العوامل التي تسهم في دفع الأفراد إلى تعاطي المخدِّرات أو المتاجرة بها[68].

ويعرض الجدول (39) والشكل (42) مستويات مختلفة من الدخل الشهري للجناة، إذ تضمنت استمارة الاستبانة أربعة مستويات للدخل الشهري توخياً للدقة في إظهار النتائج، وعن طريق المعاينة والملاحظة يتبين أنَّ هناك علاقة قوية بين مستويات الدخل والجريمة، إذ جاء بالمرتبة الأولى الجناة الذين تقل دخولهم الشهرية عن (250 ألف دينار عراقي) والبالغ عددهم (78) أي: بنسبة بلغت (58.5%) من مجموع أفراد العينة، فيما تلاها بالمرتبة الثانية الذين تراوح دخولهم بين (250-500 ألف دينار عراقي) والبالغ عددهم (38) أي: بنسبة بلغت (28.5%) من مجموع أفراد العينة، أمَّا في المرتبة الثالثة الجناة الذين يتراوح دخلهم بين (500- مليون دينار عراقي) بلغ عددهم (14) من مجموع العينة أي: بنسبة بلغت (10%) من مجموع أفراد العينة، ثم أخذت أعداد الجناة ونسبهم بالانخفاض تدريجياً مع زيادة الدخل الشهري، ليبلغ عدد الجناة الذين يزيد دخلهم على مليون دينار عراقي والبالغ عددهم (4) أي: بنسبة (3%) من مجموع أفراد العينة والتي جاءت بالمرتبة الأخيرة، ويتضح ممَّا سبق أنَّ النسبة الأعلى من مرتكبي جريمة المخدِّرات هم أصحاب الدخل المحدود؛ ويعود السبب للحاجة للأموال بصورة سريعة، وبجهد قليل فيتجه إلى الاتجار بالمواد المخدِّرات، أو قد يعتقد المتعاطي بأنَّها الملاذ الذي يشعره بالارتياح والسعادة الكاذبة، والتخلُّص من مشاكل الحياة؛ لذا يرى الباحث أنَّه يمكننا القول إنَّ الدخل هو أحد العوامل المحدِّدة أو المساعدة على الدخول في دائرة الإجرام، ومنها جريمة المخدِّرات.

67. كامل كمال وآخرون، تعاطي المخدِّرات وإدمانها في الريف المصري الواقع وأساليب المواجهة، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2017: ص53.

68. هاشم خلف جاسم المحمداوي، التحليل المكاني لجريمتي السرقة والقتل في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2014: ص136.

جدول (39) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الدخل الشهري وَفْق العينة عام 2018م

مستوى الدخل	العدد	النسبة%	المرتبة
أقل من 250	78	58.5	1
250-500	38	28.5	2
500- مليون	14	10	3
مليون فأكثر	4	3	4
المجموع	134	100%	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (42) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الدخل الشهري وَفْق العينة عام 2018م

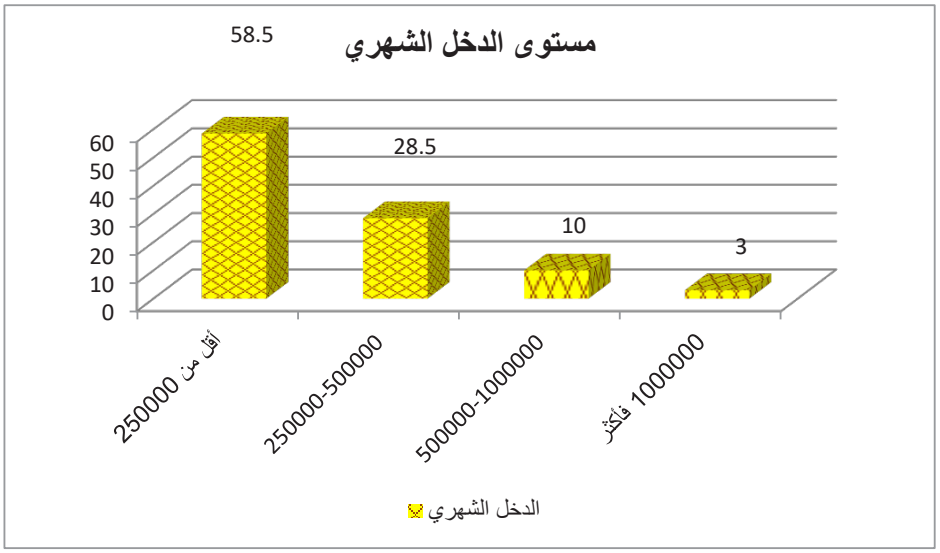

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول (39)

أمَّا بالنسبة للتباين المكاني لمرتكبي جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق الدخل الشهري لعام 2018 وعن طريق جدول (40) والشكل (43) يتبين كما يلي:

أ. **أقل من 250**: يندرج تحت هذه الفئة (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (48.7%) من إجمالي أفراد العينة، فيما جاء (قضاء أبي الخصيب) بالمرتبة الثانية بنسبة (17.9%) من إجمالي أفراد العينة، فيما كان نصيب (قضاء الزبير) المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (9%) من إجمالي أفراد العينة، ثم تلاها بالمرتبة الرابعة (قضاء المدينة) بنسبة (7.7%) من إجمالي أفراد العينة، وحل قضاء الفاو بالمرتبة الخامسة بنسبة بلغت (6.4%) أما الوحدات الإدارية المتبقية هما (قضاء القرنة، قضاء شط العرب) بنسبة بلغت (5.1%) لكل منهما على التوالي.

ب. **250 – 500**: حل (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (60.5%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاء (قضاء الزبير) بالمرتبة الثانية نسبة (13.2%) من إجمالي أفراد العينة فيما كان نصيب، الوحدات الإدارية هما قضاء أبي الخصيب وقضاء شط العرب والمدينة) بالمرتبة الثالثة بنسبة (7.9%) لكل منهما، فيما جاء قضاء القرنة بالمرتبة الرابعة بنسبة بلغت (2.6%) من إجمالي أفراد العينة، فيما لم يسجل قضاء الفاو أي نسبة.

ت. **500– مليون** : حيث جاء بالمرتبة الأولى (قضاء البصرة وقضاء أبي الخصيب) بنسبة بلغت (21.4%) من إجمالي أفراد العينة فيما كان نصيب، الوحدات الإدارية هما (قضاء الزبير، قضاء الفاو، قضاء المدينة) نسبة (14.3%) من إجمالي أفراد العينة، فيما تلاها قضائي (قضاء القرنة، قضاء شط العرب) بالمرتبة الثالثة بنسبة سجل (7.1%)، من إجمالي أفراد العينة.

ث. **مليون فأكثر**: حيث جاء بالمرتبة الأولى (قضاء البصرة) بنسبة بلغت (75%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاء (قضاء الزبير) بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (25%) من إجمالي أفراد العينة، فيما لم تسجل الوحدات الإدارية المتبقية هما (قضاء أبي الخصيب، وقضاء القرنة، وقضاء الفاو، وقضاء شط العرب، وقضاء المدينة) أي نسبة.

الجدول (40) مستوى الدخل الشهري لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة عام 2018م

الوحدات الإدارية	مستوى الدخل الشهري							
	أقل من 25 ألف	%	250–500	%	500–مليون	%	مليون فأكثر	%
قضاء البصرة	38	48.7	23	60.5	3	21.4	3	75
قضاء أبي الخصيب	14	17.9	3	7.9	3	21.4	0	0
قضاء الزبير	7	9	5	13.2	2	14.3	1	25
قضاء القرنة	4	5.1	1	2.6	1	7.1	0	0
قضاء الفاو	5	6.4	0	0	2	14.3	0	0
قضاء شط العرب	4	5.1	3	7.9	1	7.1	0	0
قضاء المدينة	6	7.7	3	7.9	2	14.3		0
المجموع	78	100	38	100	14	100	4	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (43) مستوى الدخل الشهري لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة عام 2018م

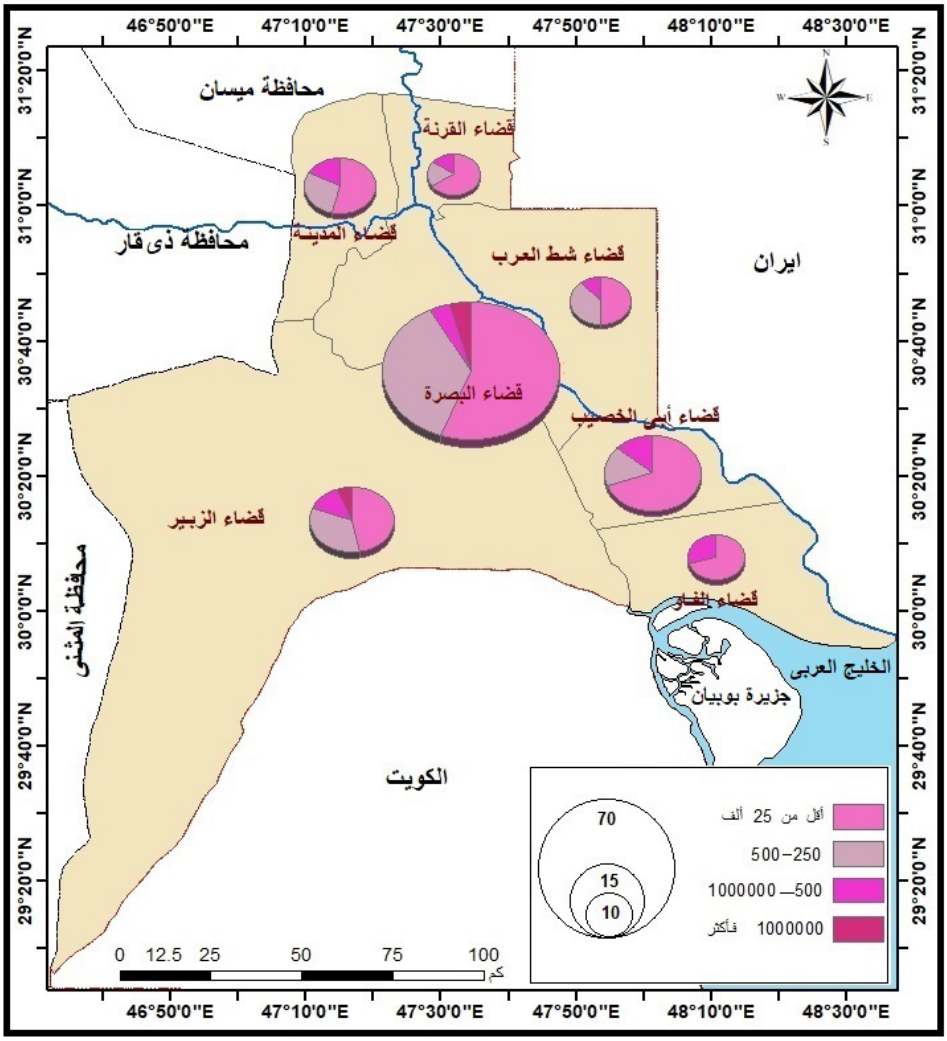

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (40)

[3] نوع المسكن:

يُعدُّ الإسكان من متطلبات الحياة الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وهي عبارة عن تنظيم لعلاقات الإنسان بما يقدَّم إليه من خدمات يومية[69]، والمسكن من أحد مكونات السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، إذ يُعدُّ السكن من أكثر الأشياء التصاقاً وتأثيراً فيه، فالمسكن يتجاوز الحدود الفيزيقية ليسهم في تكوين البشر، ويحدِّد مصير حياتهم[70].

ويلاحظ عن طريق جدول (41) والشكل (44) أنَّ العلاقة بين عائدية السكن ونسب ارتباط جريمة المخدِّرات في محافظة البصرة لعام 2018، إذ يظهر عن طريق الدراسة الميدانية أنَّ هناك فروقاً جوهرية بين مرتكبي جريمة المخدِّرات وَفْق عائدية السكن، إذ تبيَّن أنَّ أكثر من نصف الجناة الذين يقطنون المساكن العشوائية والتي جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (53.8%) من مجموع أفراد العينة، ويمكن تعليل ذلك بزيادة جريمة المخدِّرات في المناطق العشوائية، والتي بدأت بالظهور بعد عام (2003) ضمن المحافظات العراقية، فهي نتاج للظروف الاجتماعية والاقتصادية، إذ تضم فئات سكانية أغلبها اضطرت للعيش في مثل هذه التجمعات العشوائية، فضلاً عن غياب الإدارات المحلية، وإهمال التفتيش الرقابي على الأحياء والمدن بجانب الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة، حيث تركزت تلك الهجرة على هوامش المدينة مع وجود انخفاض في أسعار الأراضي، أمَّا سبب وجودها وانتشارها فيتخذها المجرمون أوكاراً لتنفيذ عملياتهم؛ بسبب الطبيعة السكنية المتمثلة بضيق شوارعها، وأزقتها؛ ممَّا جعلها مناسبة لتفريغ الإجرام وتُعدُّ مركزاً لتصدير الجريمة بمختلف أنواعها؛ لأنَّها توفِّر المناخ الملائم من فقر وبطالة وبؤس وأمية، وما يترتب عليه من صعوبة وصول رجال الشرطة إليها، وتنفيذ مهامهم، ثم يليها بالمرتبة الثانية الذين يسكنون البيوت المؤجرة؛ إذ شكلت نسبة بلغت (24.6%) من مجموع أفراد العينة، وأخيراً فقد تمثَّلت في الجناة ممَّن يمتلكون مسكناً بالمرتبة الثالثة؛ إذ شكَّلت نسبة بلغت (21.6%) من مجموع أفراد العينة.

ويمكننا القول إنَّ المسكن يُعدُّ مؤشراً مهماً لأفراد العينة؛ لأنَّه يمثِّل عدم الاستقرار والشعور بالطمأنينة، ويضع كثيراً منهم تحت تأثير الضغوط الاقتصادية.

69. حسين عليوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة مبادئ وأسس، مرجع سابق: ص86.
70. كامل كمال وآخرون، مرجع سابق: ص56.

جدول (41) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق نوع المسكن للعينة عام 2018م

نوع المسكن	العدد	النسبة%	المرتبة
ملك	29	21.6	3
إيجار	33	24.6	2
عشوائي	72	53.8	1
المجموع	134	100%	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (44) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق نوع المسكن للعينة عام 2018م

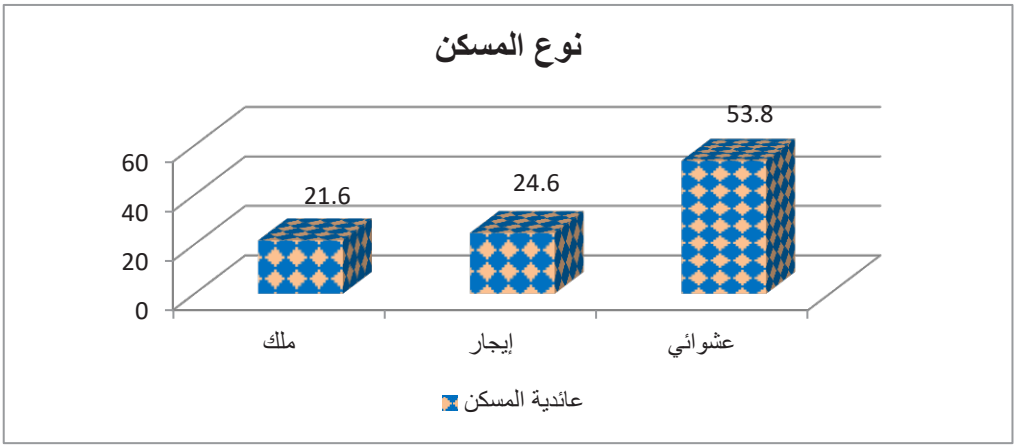

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول (41)

فيما يخص التباين المكاني لمرتكبي جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق نوع السكن لعام 2018 فقد يتضح جلياً عن طريق الجدول (42) والشكل (45).

أ. **سكن عشوائي**: يندرج تحت هذه الفئة (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (54.2%) من إجمالي أفراد العينة، فيما جاء (قضاء الزبير) بالمرتبة الثانية بنسبة (11%) من إجمالي أفراد العينة، فيما كان نصيب (قضاء أبي الخصيب) المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (9.7%) من إجمالي أفراد العينة، ثم تلاها بالمرتبة الرابعة (قضاء شط العرب) بنسبة (8%) من إجمالي أفراد العينة، وحل قضاء المدينة بالمرتبة الخامسة بنسبة بلغت (6.9%) أمَّا الوحدات الإدارية المتبقية فهما (قضاء الفاو، وقضاء القرنة) بنسبة بلغت (5.6، 4.2%) لكلٍّ منهما على التوالي.

ب. **سكن ملك**: حل (قضاء البصرة) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (31%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاء (قضاء أبي الخصيب) بالمرتبة الثانية نسبة (27.6%) من إجمالي أفراد العينة، فيما كان نصيب (قضاء المدينة) المرتبة الثالثة بنسبة (13.8%) من إجمالي أفراد العينة، فيما تلاها قضائي الزبير وقضاء الفاو بالمرتبة الرابعة بنسبة بلغت (10.3، 10%) لكلٍّ منهما من إجمالي أفراد العينة، أمَّا قضاء القرنة وشط العرب فجاءا بالمرتبة الخامسة بنسبة بلغت (3.4%) لكلٍّ منهما.

ت. **سكن إيجار**: جاء بالمرتبة الأولى (قضاء البصرة) بنسبة بلغت (57.6%) من إجمالي أفراد العينة فيما جاء (قضاء أبي الخصيب) في المرتبة الثانية بنسبة (15.2%) من إجمالي أفراد العينة، فيما تلاها (قضاء الزبير) بالمرتبة الثالثة بنسبة (12%)، من إجمالي أفراد العينة، فيما كان نصيب (قضاء المدينة القرنة) المرتبة الرابعة بنسبة (6.1%) لكلٍّ منهما، من إجمالي أفراد العينة فيما جاء قضاء شط العرب بالمرتبة الخامسة بنسبة بلغت (3%) فيما لم يسجِّل بقية قضاء الفاو أي نسبة.

الجدول (42) نوع المسكن لمرتكبي جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة عام 2018م

الوحدات الإدارية	نوع المسكن					
	عشوائي	النسبة	ملك	النسبة	إيجار	النسبة
قضاء البصرة	39	54.2	9	31	19	57.6
قضاء أبي الخصيب	7	9.7	8	27.6	5	15.2
قضاء الزبير	8	11	3	10.3	4	12
قضاء القرنة	3	4.2	1	3.4	2	6.1
قضاء الفاو	4	5.6	3	10	0	0
قضاء شط العرب	6	8	1	3.4	1	3
قضاء المدينة	5	6.9	4	13.8	2	6.1
المجموع	72	100	29	100	33	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (45) نوع المسكن لمرتكبي جريمة المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية وَفْق العينة عام 2018م

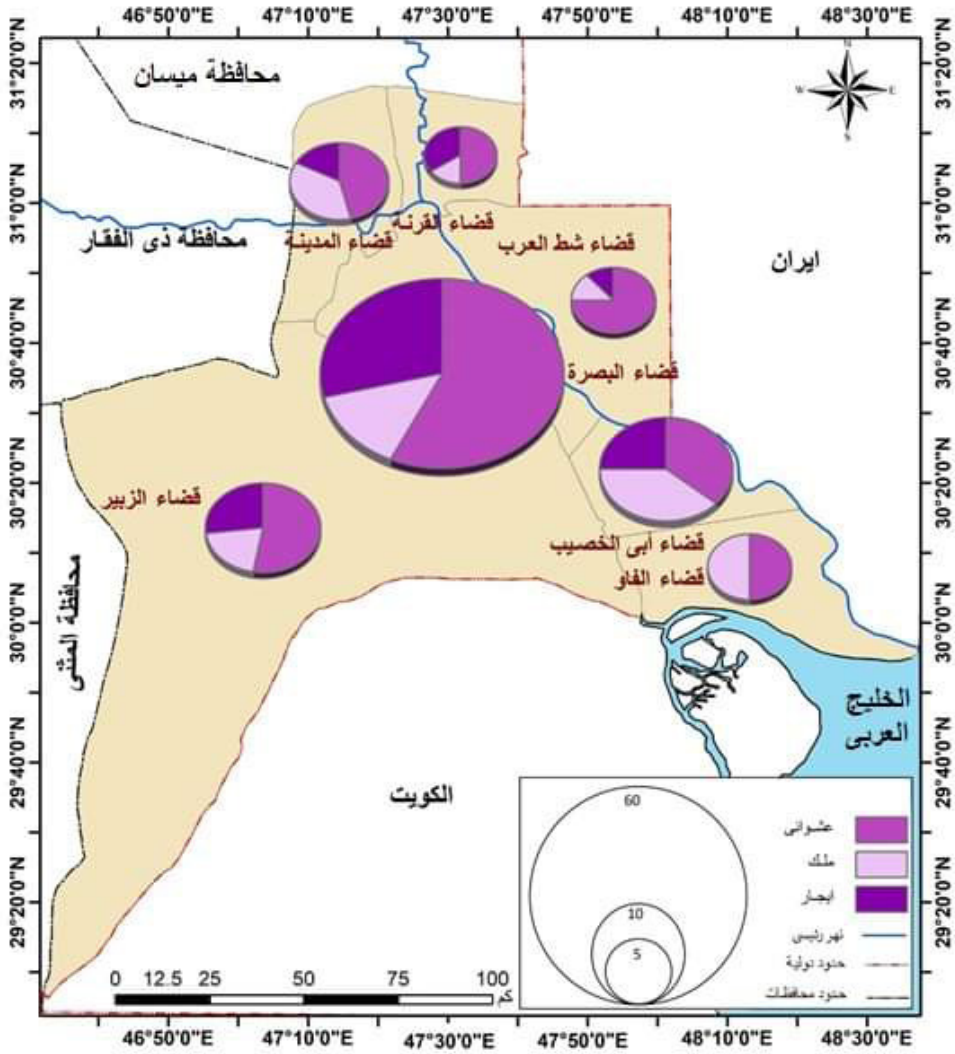

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Arc Map 10.3) اعتماداً على جدول (42)

[4] عمل الوالدين:

إنَّ عمل الوالدين له أهمية كبيرة عند التطرُّق إلى الخصائص الاقتصادية لمرتكبي جريمة المخدِّرات لما لها من دور بارز في التعرف على الوضع الاقتصادي الذي نشأ فيه مرتكب هذا النوع من الجرائم ومدى تأثيرها في سلوك المنحرف.

يتضح عن طريق الجدول (43) والشكل (46) أنَّ لمهنة الوالدين أثراً واضحاً على مرتكبي جريمة المخدِّرات في منطقة الدراسة، وبيَّنتِ الإجابات أنَّ والديهما لا يعملان والتي جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (69.4%) من إجمالي أفراد العينة، فيما تلاها لإجابات كانت من نصيب عمل الأب بنسبة بلغت (20.2%) من إجمالي أفراد العينة، فيما جاءت بالمرتبة الثالثة مَن تعمل أمهاتهم بنسبة بلغت (4.5%) من إجمالي أفراد العينة، أمَّا المرتبة الرابعة فجاءت (كلا الوالدين يعملان)، والتي شكلت نسبة بلغت (5.9%) من إجمالي أفراد العينة.

جدول (43) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق عمل الوالدان للعينة عام 2018م

عمل الوالدين	العدد	النسبة	المرتبة
الأب	27	20.2	2
الأم	8	5.9	3
كلاهما	6	4.5	4
لا يعملان	93	69.4	1
المجموع	134	100%	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل (46) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق عمل الوالدان للعينة عام 2018م

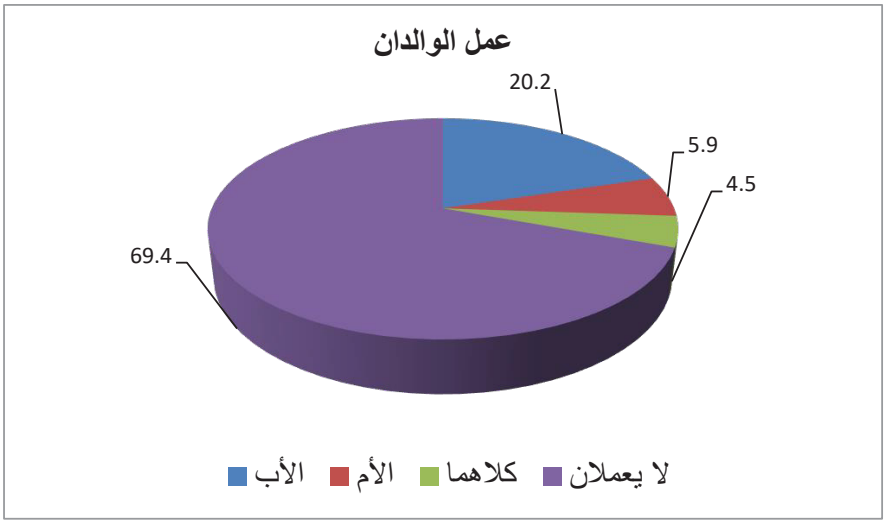

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول (43)

يرى الباحث ممَّا سبق أنَّ معظم مرتكبي جريمة المخدِّرات في محافظة البصرة ينحدرون من أسر تعاني من وضع اقتصادي متدنٍّ، وغير مستقر، فضلاً عن ارتفاع البطالة لدى الوالدين، وتحديداً الأب؛ ممَّا جعلهم يتجهون نحو ارتكاب جريمة المخدِّرات؛ لإشباع رغباتهم، وحاجاتهم المادية، كالحصول على الأجهزة الحديثة، والمقتنيات المنزلية، أو من أجل الحصول على رغبات جسدية، فضلاً عن أنَّ هناك عوامل اقتصادية أخرى تساعد في ارتكاب الجريمة.

الفصل الخامس

الفصل الخامس

الآثار المترتبة على جريمة المخدِّرات ورؤية مستقبلية لإمكانية مكافحتها

مقدمة:

تُعدُّ جريمة المخدِّرات من أبرز المشكلات التي لها دور كبير في تدمير المجتمع، وينعكس ذلك على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية ونتيجة لذلك تكون مكافحتها على قدر كبير من الأهمية، ويمكن التوصُّل كما سبق إلى أنَّ الجريمة ترتكب بصورة أكبر لدى فئة الشباب المنتج؛ لذا يتطلَّب هذا تركيز سياسة مكافحة المخدِّرات على هذه الفئة؛ عن طريق وضع خطط وإستراتيجيات وقوانين قد تؤدِّي إلى الحد منها.

لا تقتصر مكافحة جريمة المخدِّرات على الإحصاءات التي تفيد في ذلك الأمر، لكن يستلزمها متابعة وتوقُّع ما يرتكب بالفعل، خصوصاً أنَّ هناك مناطق تنتشر فيها أنواع معينة من جرائم المخدِّرات، يمكن التعرُّف عليها عن طريق تكثيف طرائق البحث، ويتضح ذلك عن طريق الدراسة الميدانية التي قام الباحث في سجن البصرة بمنطقة الدراسة التي تفيد في مكافحة المخدِّرات، وفي هذا الفصل يُلْقَى الضوء على مسرح الجريمة، وأهمية دراسته جغرافياً، وكذلك الرحلة إلى الجريمة التي يقطنها المجرم لارتكاب جريمته، فضلاً عن الآثار المترتبة لجرائم المخدِّرات، كما تطرَّق إلى دور المؤسسات الأمنية في الحد من جريمة المخدِّرات، بجانب ذلك التنبُّؤ المستقبلي لجريمة المخدِّرات ومحاولة التغلُّب عليها، والتقليل من انتشارها في المستقبل، لذا يفيد كل ذلك في وضع سياسة لمكافحة الجريمة فضلاً عن اقتراح خطة قد تساعد المختصين في كيفية التفكير لتنفيذها، والتي تتبَّع أحدث التقنيات التي تُوصِّل إليها.

اولاً: الآثار الاقتصادية والامنية والصحية والنفسية:

(1) الآثار الاقتصادية

يوجد عديد من الآثار الاقتصادية التي تسبِّبها جرائم المخدِّرات فهي مشكلة تعاني منها كثير من المجتمعات سواءً المتقدِّمة منها أم النامية، فالمتعاطي أو المدمن يقتطع جزءاً كبيراً من دخله؛ لشراء المواد المخدِّرة، ومن ثَمَّ تسبِّب عبئاً اقتصادياً تعاني منه الأسرة، ممَّا قد يدفع المتعاطي إلى القيام

بالأعمال غير المشروعة لجلب المال منها كالمتاجرة بالمخدِّرات وغيرها[71]، ويمكن ملاحظة أنَّ جرائم المخدِّرات تزداد ازدياداً مطرداً مع تَعدُّد العلاقات في المجتمع، ويمكن معرفة الآثار المباشرة لمشكلة الجريمة فهي تظهر على هيئة خسائر مادية، تلحق بالمجتمع والأفراد، وتسمَّى هذه الخسائر بتكلفة الجريمة، وعموماً ترتبط جريمة المخدِّرات بعديد من الأضرار الاقتصادية ومنها:

[أ] البعد الاقتصادي لجرائم المخدِّرات:

يزداد معدل جرائم المخدِّرات ازدياداً مطرداً وباستمرار، ويسبِّب اضطراباً في النواحي الاقتصادية، ولا يقتصر على فئة معينة من السكان، وإنَّما يشمل الفئات الأخرى الغنية والفقيرة ومتوسطي الدخل، ولا ينعكس على إنتاج الفرد المتعاطي ودخله فحسب[72]؛ لأنَّه يضطر إلى صرف جزء كبير من دخله؛ للحصول على المواد المخدِّرة وتعاطيها، بل إنَّ الأثر الاقتصادي الضار لتعاطي المخدِّرات ينعكس أيضاً على اقتصاد الدولة، فنظرة إلى المبالغ التي تخصِّصها كل دولة لمكافحة هذه الظاهرة من حيث إعداد الأجهزة المختصة، والشرطة، والمحاكم، والسجون، ومراكز البحوث، فضلاً عن إنشاء العيادات الطبية والنفسية؛ لمكافحة هذه الجريمة الذي تجعلنا ندرك أنَّ ذلك هدراً لكثير من الأموال والطاقة البشرية[73]، فهذه الأموال كان من الممكن أن تُصْرَف في مجالات كثيرة تخدم الدولة كالصحة والتعليم وغيرها بما يدفع من الجهود المبذولة في مجالات التنمية القائمة في الوقت الحاضر إلى الأمام.

ووجد الباحث صعوبةً في الحصول على بيانات الإنفاق التي تُصْرَف على تلك المؤسسات؛ لأنَّها تحت بند السرية الشديدة؛ لذا اقتصر على الدراسة الميدانية لمرتكبي جريمة المخدِّرات، وما تسبِّبه بعض جرائمهم من خسائر مادية له وللمجتمع.

71. Mcguire، T.، Understanding Psychology, and crime perspectives on there and action، Macmillan، New York، 2004، p. 28.

72.UNODC، Economic and Social Consequences of Drug Abuse Illicit Trafficking، No. 6 no date.

73. سمير المختار السيد كريمة، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين لتعاطي المخدِّرات، مجلد (99)، 2018، دار المنظومة: ص275.

نلاحظ في الجدول رقم (44) أنَّ نسبة (73.2%) تُنْفَق على المخدِّرات من قبل مرتكبي جريمة المخدِّرات والتي تبلغ (أقل من 100 ألف) ويرجع السبب إلى انخفاض الدخل لديهم، وتعاطيهم أنواع متدنية ورخيصة من المخدِّرات، أمَّا في المرتبة الثانية جاء بنسبة المتعاطين الذين يستهلكون ما بين (500-100 ألف) وبلغت نسبتهم (20.2%)، ثم جاء بالمرتبة الثالثة الذين يستهلكون ما بين (500-مليون) شهرياً، وبلغت نسبتهم (3.7%)، أمَّا في المرتبة الرابعة والأخيرة فالذين يستهلكون (مليون) دينار عراقي فأكثر، وبلغت نسبتهم (2.9%). ويتضح ممَّا سبق أنَّ هناك قدرة على الإنفاق على المخدِّرات بمبالغ كبيرة، وهذا يعني هناك هدر كبير للأموال، والتي من الممكن أن تنفق على مجالات أخرى في الحياة، ومن ثَمَّ تؤدِّي إلى حدوث مشكلات اقتصادية للفرد، وفي بعض الأحيان تتعدَّى لتشمل ذريته وذويه الذين ينتمي إليهم.

الجدول رقم (44) مقدار ما يُصْرَف لشراء المخدِّرات شهرياً بالدينار العراقي في محافظة البصرة وَفْق العينة عام 2018م

المصروفات	العدد	النسبة
أقل من 100 ألف	98	73.2
100-500ألف	27	20.2
مليون-500 ألف	5	3.7
مليون فأكثر	4	2.9
المجموع	134	100%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

(2) الآثار الأمنية:

تؤدِّي ظاهرة جرائم تعاطي المخدِّرات أو الاتجار بها إلى إرباك في عمل الأجهزة الأمنية؛ بسبب انتشارها وعلاقتها بالجرائم الأخرى؛ لأنَّها ذات إمكانيات محدودة بجميع المجالات الإدارية والعلمية والتقنية الأمنية؛ لأنَّها تواجههم جرائم جديدة من نوعها في المجتمع[74]، خصوصاً بعد تعرُّض العراق إلى هجمات إرهابية بعد عام (2014)، ممَّا أدَّى إلى تركيز الأجهزة الأمنية في مكافحتها ودحرها، ومن جانب آخر استغلَّ تجَّار المخدِّرات بإدخال مخدِّراتهم، ممَّا أدَّى إلى حدوث إرباك في عملها، وفقد الأرواح في مواجهتها، فضلاً عن هدر المال والوقت للتصدِّي.

نتيجة جرائم المخدِّرات وخصوصاً التعاطي، أدَّى إلى زيادة أعداد الجرائم المرتكبة تحت تأثيرها المتمثلة بجرائم السرقة، والقتل، والنصب، والاحتيال، وغيرها من الجرائم الأخرى ذات العلاقة الوثيقة بتعاطي المخدِّرات عند ارتكاب الجريمة بقصد تغطية نفقات تعاطيهم، أو قد تكون لغاية فقد الإدراك، وعدم الإحساس بالذنب عند قيامه بالجريمة، لأنَّه فاقد للوعي، وسلوكه الإجرامي هائج، وهذا ما تشهده معظم المجتمعات العالمية في الوقت الحاضر.

[أ] ارتكاب الجرائم:

تكمن خطورة ارتكاب جريمة المخدِّرات (تعاطٍ، واتجار) وبالتحديد التعاطي في ارتكاب جرائم متنوعة ومختلفة؛ بهدف تغطية نفقات التعاطي فيقوم بعملية (السرقة، والعنف، والاتجار بالمواد المخدِّرة)، ولنوع المخدِّر علاقة، فمادة الحشيش مثلاً تأثيراتها تكون مهدئة، وغالباً ما يكون متعاطيها عدوانياً، على العكس من مادة الكريستال الصناعي، وعائلة الأفيون، والكوكايين[75]، وأنَّ الأسباب التي تدفع المتعاطي لارتكاب الجريمة بصورة رئيسة هي المادة المخدِّرة، والتي لها الدور في فقدان الفرد للتركيز، وعدم القدرة على التفكير السليم، والتي تهيئ له مساحة بارتكاب الجريمة، وبأي صورة من دون وعي وإدراك.

عن طريق الدراسة الميدانية أفاد غالبية أفراد عينة كما موضَّح في الجدول رقم (45) والشكل رقم (47)، إذ كانت إجاباتهم بأنَّ تعاطي المخدِّرات يؤدِّي غالباً إلى ارتكاب الجريمة التي شكلت نسبة بلغت (65%) من إجمالي أفراد العينة، فيما تلاها بالمرتبة الثانية الإجابات التي أفادت بأنَّ تعاطي المخدِّرات أحياناً يؤدِّي إلى ارتكاب الجريمة التي شكلت نسبة بلغت (21.6%) من إجمالي أفراد العينة، فيما تلاها في المرتبة الثالثة الإجابات التي أفادت بأنَّ التعاطي للمخدِّرات نادر ما

يؤدِّي إلى ارتكاب الجريمة والتي شكلت نسبة بلغت (13.4%) من إجمالي أفراد العينة، وقد يرجع السبب إلى أنَّ هذه الفئة لا تعلم مخاطر المخدِّرات ونتائجها.

الجدول رقم (45)ارتكاب الجرائم بسبب المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق العينة عام 2018م

ارتكاب جرائم بسبب المخدِّر	العدد	النسبة
يؤدِّي	87	65
أحياناً	29	21.6
يؤدِّي نادراً	18	13.4
المجموع	134	100%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل رقم (47) ارتكاب الجرائم بسبب المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق العينة لعام 2018م

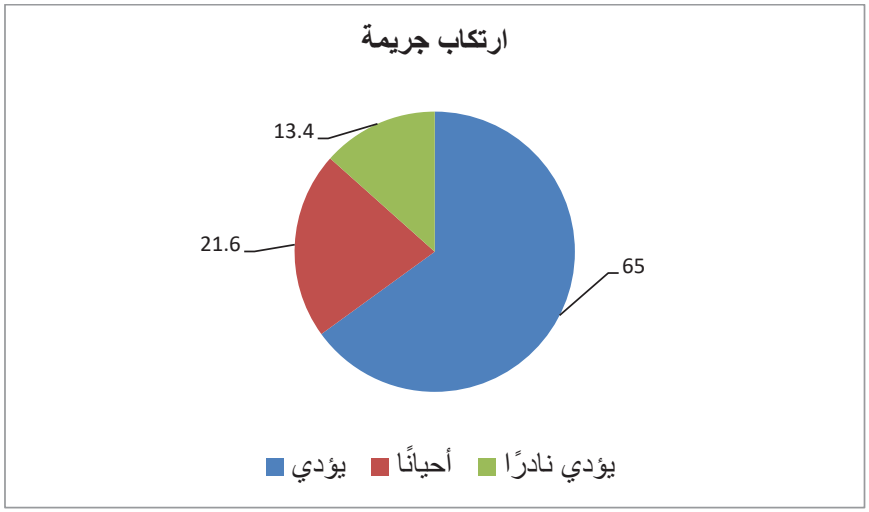

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول (45)

[ب] دخول السجن:

تؤكِّد عديد من الدراسات في علم الإجرام أنَّ تعاطي المخدِّرات يؤدِّي إلى تكرار ممارسة السلوك الإجرامي، وبالذات جرائم التعاطي والاتجار بالمخدِّرات والسرقة والدعارة[76].

بيَّنتِ الدراسة الميدانية عن طريق الجدول رقم (46) والشكل رقم (48) أنَّ أغلب السجناء كانت إجاباتهم بأنَّهم سُجِنُوا قبل ذلك؛ بسبب تعاطيهم للمخدِّرات، وكان معظمهم مدمنين، والتي شكَّلت نسبة بلغت (76.9%) من إجمالي أفراد العينة، في حين كانت إجابات الذين سُجِنُوا بجرائم المخدِّرات على السرقة التي شكَّلت نسبة بلغت (12.6%) من إجمالي أفراد العينة، فيما تلتها الإجابات الذين سُجِنُوا بجرائم المخدِّرات على شجار التي شكلت نسبة بلغت (14.9%) من إجمالي أفراد العينة، أمَّا النسبة المتبقية فكانت إجاباتهم بعدم دخولهم للسجن سابقاً التي بلغت نسبتهم (23.1%) من إجمالي أفراد العينة.

الجدول رقم (46) مرتكبو جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق العينة عام 2018

مرتكبو جريمة المخدِّرات	العدد	النسبة	سجنوا بجريمة مخدِّرات	النسبة	سجنوا على مشاجرة	النسبة	سرقة	النسبة
مسجون سابقاً	103	76.9	64	47.7	22	14.9	17	12.6
لم يسجن سابقاً	31	23.1						
المجموع	134	100%						

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

76. وسام محمد النجار، جريمة المخدِّرات في محافظة غزة، «دراسة في جغرافية الجريمة»، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012: ص90.

شكل رقم (48) دخل السجن

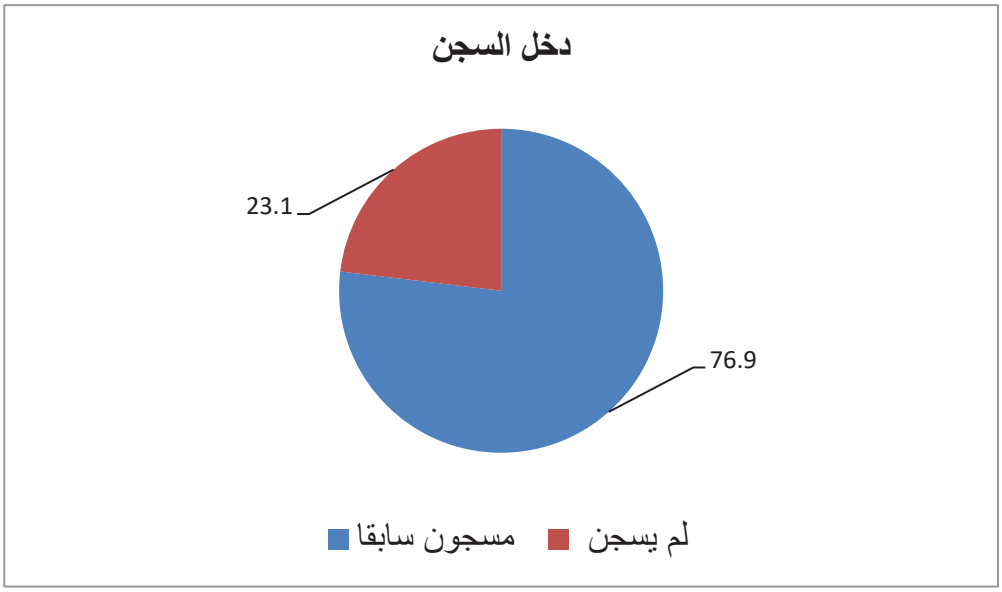

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (46)

(3) الآثار الصحية والنفسية:

تُعدُّ التأثيرات الصحية لتعاطي المخدِّرات وإدمانها من الأسباب الرئيسة لتزايد أنشطة الصحة العالمية في مجال مكافحتها والقضاء عليها، فهي تُعدُّ من أهم الأسباب التي تؤدِّي إلى المرض، ومن ثَمَّ الوفاة في البلدان النامية والمتقدِّمة أيضاً، وإن كان التهاب الكبد الوبائي، وتلف الدماغ من أهم الأمراض الناتجة عن تعاطي المخدِّرات، فإنَّ عبءَ التأثيرات زادت حدتها كثيراً في السنوات الأخيرة[77].

بيَّنتِ الدراسات أنَّ تعاطي مادتا (الهروين، والكريستال) ولو لمرة واحدة يؤدِّي إلى أمراض خَطِرَة ومستعصية، منها تدمير الجهاز العصبي، والنفسي، والهضمي، فضلاً عن الأضرار التي تصيب

77. محمد إبراهيم الحسن، المخدِّرات والمواد المشابهة المسببة للإدمان، الرياض، مكتبة الخريجي، 1988: ص88.

المتعاطي كالشعور بالاضطهاد، والعزلة، والتوتر العصبي مع هلوسة سمعية وبصرية وحسية، وبأفكار سوداوية، وحالات من الكآبة والقلق، والاعتقادات الخاطئة، وتكون نتيجتها أحياناً الجنون، أو يقتل المدمن نفسه، أو يقتل شخصاً آخر[78].

أظهر الجدول رقم (47) والشكل رقم (49) أنَّ نسبة الذين لديهم مشكلات صحية بلغت (69.4%) من إجمالي أفراد العينة، فيما كانت إجابات الذين لم يتعرضوا لمشكلات صحية بلغت نسبتهم (30.6%) من إجمالي أفراد العينة، وعند البحث في طبيعة تلك المشكلات كاتجاه عام، وجدنا أنَّ أعلى نسب المشكلات الصحية التي تعرَّض لها المتعاطي تجلَّت في اضطرابات السمع، والبصر، والاضطرابات الجنسية، وضعف الشهية، مع فقدان الوزن، وسيطرة الأوهام على تفكير الشخص، فضلاً عن اضطرابات النوم، وهذه أبرز آثار تناول مادة الكريستال التي باتت تنتشر انتشاراً سريعاً في منطقة الدراسة.

جدول رقم (47) الآثار الصحية والنفسية على مرتكبي جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق العينة عام 2018م

	اضطراب السمع والبصر	النسبة	اختلال في التفكير	النسبة	فقدان الشهية	النسبة	الاضطراب العصبي	النسبة	الإدمان	النسبة
نعم	93	69.4	110	82	123	92	107	79.9	99	73.9
لا	41	30.6	24	18	11	8	27	20.1	35	26.1
المجموع	134	100	134	100	134	100	134	100	134	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

78. شبكة الإنترنت، حريتي لعلاج الإدمان، أضرار الحشيش الجسدية والنفسية، https://horiaty.com تاريخ الدخول 18/11/2020.

شكل رقم (49) الآثار الصحية والنفسية على مرتكبي جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة لعام وَفْق العينة 2018م

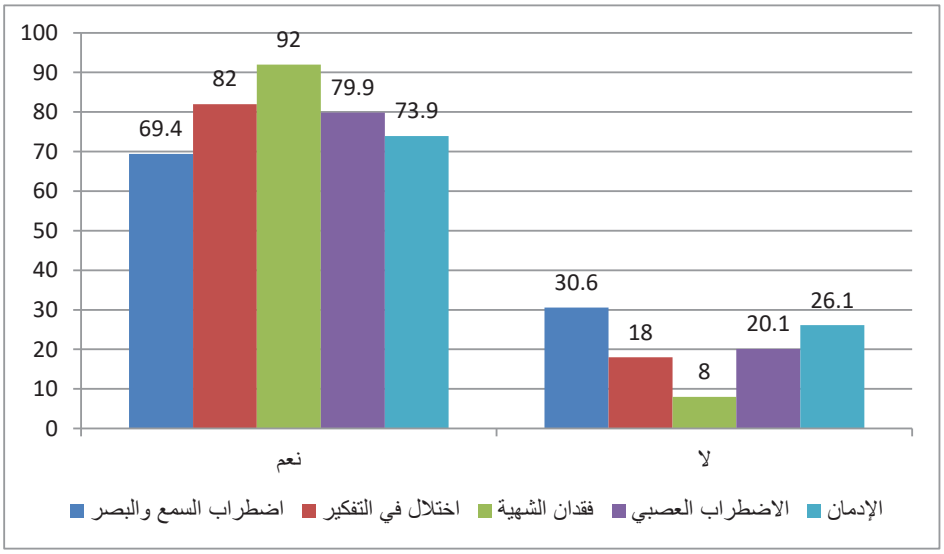

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (47)

ثانياً: ترتيب مرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق الجهة التي ألقت القبض عليهم:

عن طريق الجدول رقم (48) والشكل رقم (50) يتبيَّن لنا أنَّ مرتكبي جريمة المخدِّرات في محافظة البصرة أُلْقِيَ القبض عليهم من قبل مكافحة المخدِّرات، والتي شكلت نسبة بلغت (87.4%) من إجمالي أفراد العينة، والتي احتلت المرتبة الأولى، في حين جاء بالمرتبة الثانية مرتكبو جريمة المخدِّرات أُلْقِيَ القبض عليهم من قبل جهات أخرى، والتي شكلت نسبة قليلة مقارنةً مع جهد الدولة التي بلغت (9.7%) من إجمالي أفراد العينة، أمَّا المرتبة الثالثة فكانت من نصيب مَن أُلْقِيَ القبض عليهم من قبل المواطنين بنسبة بلغت (2.9%) من إجمالي أفراد العينة. ويتضح من ذلك أنَّ الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة المخدِّرات قوية في محافظة البصرة، ومصدر قوتهم عن طريق إلقاء القبض على المتعاطين والمروجين، وكذلك ما يتسم به رجال مكافحة المخدِّرات من حرصهم

المتفاني للقضاء على هذه الآفة التي انتشرت انتشاراً كبيراً بين أفراد المجتمع، مع الإمكانيات المحدودة والأجهزة البدائية في الكشف عن المخدِّرات إلا أنَّهم يحاولون السيطرة على انتشارها.

الجدول رقم (48) ترتيب مرتكبي جرائم المخدِّرات وَفْق الجهة التي ألقت القبض عليهم في محافظة البصرة للعينة لعام 2018

الجهة التي ألقت القبض	العدد	النسبة%
الجهات الأمنية	117	87.4
المواطنون	4	2.9
جهات أخرى	13	9.7
المجموع	134	100%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل رقم (50) وَفْق جهة إلقاء القبض

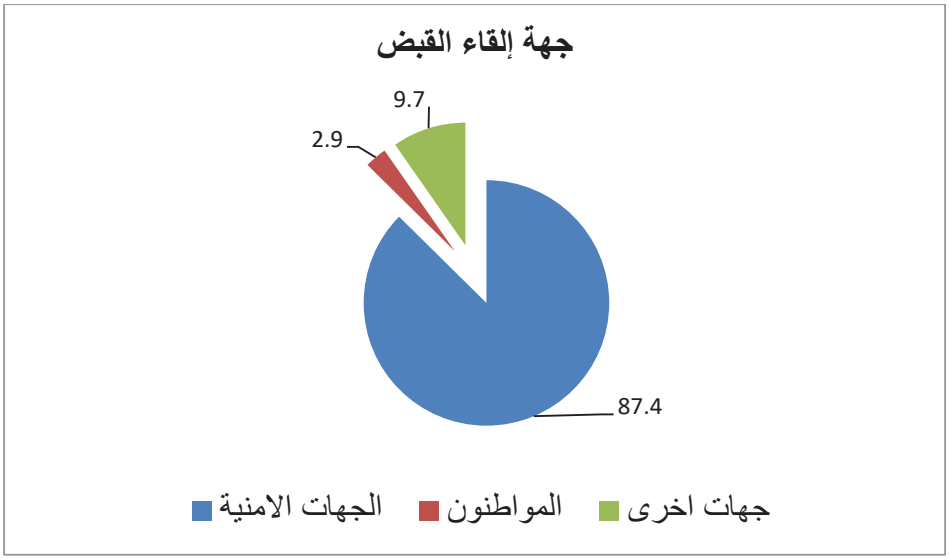

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول (48)

[3] الجناة وَفْق محل إلقاء القبض:

يتضح عن طريق الجدول رقم (49) والشكل رقم (51) أنَّ للمؤسسات الأمنية لمكافحة المخدِّرات دوراً كبيراً في منطقة الدراسة في إلقاء القبض على مرتكبي جريمة المخدِّرات، واتضح ذلك جلياً عن طريق الدراسة الميدانية، إذِ احتلت المرتبة الأولى من إلقاء القبض على مرتكبي جريمة المخدِّرات في مسرح الجريمة بنسبة بلغت (54.5%) من إجمالي أفراد العينة، في حين جاءت بالمرتبة الثانية من إلقاء القبض على مرتكبي جريمة المخدِّرات بالقرب من مسرح الجريمة بنسبة بلغت (29.8%) من إجمالي أفراد العينة، أمَّا في المرتبة الثالثة والأخيرة فأُلْقِيَ القبض عليهم في مكان آخر، والتي بلغت نسبتهم (15.7%) من إجمالي أفراد العينة. وهنا يبرز لنا الجدول أنَّ جهاز مكافحة المخدِّرات في منطقة الدراسة له دور كبير في إلقاء القبض على الجناة، ومن ارتكب جريمة المخدِّرات إذ نلاحظ أنَّ أكثر من نصف العينة قامت الدولة بإلقاء القبض عليهم بالقرب من مسرح الجريمة، أي: مكان التعاطي أو الاتجار نفسه، وهذا يدلُّ على وجود الملاحظة القوية لدى جهاز مكافحة المخدِّرات، فضلاً عمَّا يحملونه من روح وشعور وطني؛ للقضاء على هذه المشكلة، ومن ثَمَّ تقدِّمهم إلى المحاكم؛ لينالوا جزاءَهم العادل.

الجدول رقم (49) ترتيب مرتكبي جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة وَفْق مكان إلقاء القبض للعينة لعام 2018م

مكان إلقاء القبض	العدد	النسبة%
مسرح الجريمة	73	54.5
بالقرب من مسرح الجريمة	40	29.8
مكان آخر	21	15.7
المجموع	134	100%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية في سجن البصرة سنة 2019.

شكل رقم (51) وَفْق مكان إلقاء القبض

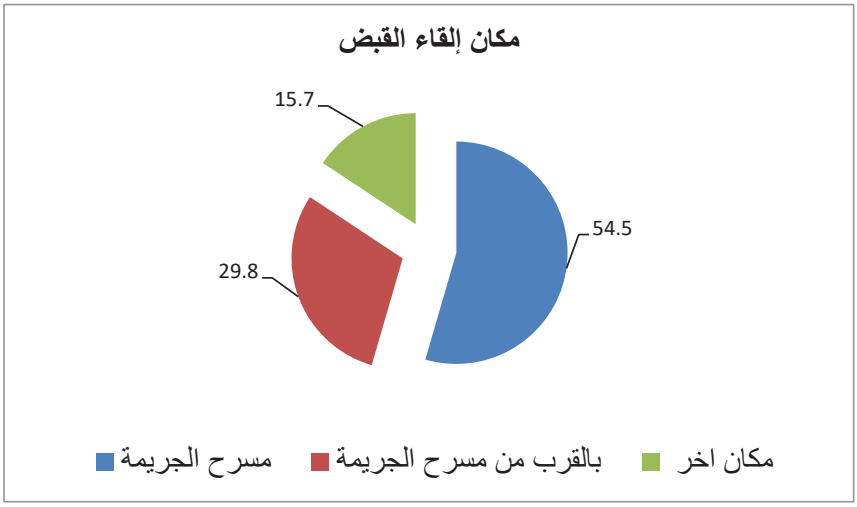

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (49)

(2) المشكلات التي تواجه الأجهزة الأمنية:

1. تعاني الأجهزة الأمنية في محافظة البصرة من مجموعة أزمات منها (مادية وبشرية) تحدُّ من قدرتها في السيطرة على الانتشار الواسع للمخدِّرات، وهي بحاجة إلى كثير من الدعم والإمكانات؛ لكي تتمكَّن من القيام بأدوارها، وتنفيذ واجباتها بمسؤولية وحزم.

2. لا تفي المؤسسات الإصلاحية الحالية –بأبنيتها الحالية– بالحاجة، سواءً من ناحية إعداد المودعين فيها، أو من ناحية مرافقها. كما لا تتوفر حتى في مراكز المحافظات مؤسسات تعالج حالات الإدمان.

3. ما تزال عمليات فحص المتعاطين قديمة، وتعتمد اعتماداً أساسياً على الهيئة الخارجية للمتعاطي، أو التاجر، فضلاً عن ذلك لا توجد أجهزة لفحص الدم؛ لغرض التأكُّد من أنَّ الشخص متعاطٍ أم غير متعاطٍ.

4. ربَّما يؤدِّي التدخُّل العشائري والقبلي في عمل الأجهزة الأمنية، لا سيَّما في محافظة البصرة إلى عرقلة عمل أجهزة مكافحة المخدِّرات بصورة خاصة، إذ إنَّ التهديدات العشائرية وضعف سلطة

القانون وقوة النفوذ العشائري وامتلاكها أدَّى إلى تقويض الأدوار الحاسمة لهذه الأجهزة، والعمل بحرية، ومهنية بعيداً عن الولاءات الفرعية.

5. تفتقر شُعَب مكافحة المخدِّرات إلى بنية تحتية توفِّر البيئة المناسبة للعمل، كالبنايات والأجهزة، والمعدات، والسيارات، والطائرات المروحية، لا سيَّما أجهزة فحص الدم، فضلاً عن تدريب الكوادر وتمكينهم من أداء عملهم، والإسراع في إلقاء القبض على المتهمين، لا سيَّما في المناطق النائية عند ورود معلومات استخباراتية عنهم.

6. هناك تأخير واضح في حسم القضايا المتعلقة بالمخدِّرات، إذ تستغرق عمليات التحقيق أحياناً مدد تتراوح بين (9) أشهر من دون حسم للقضية، ممَّا يكشف عن خللٍ واضحٍ في الجهاز القضائي والإجرائي من قبل أقسام مكافحة المخدِّرات، في الوقت نفسه لا بدَّ من توفير الحماية للمنتسبين في ميدان مكافحة المخدِّرات، إذ حصلت حالات اغتيال ومطاردة لبعض الضباط والشرطة؛ بسبب إلقاء القبض على بعض التجار[79].

7. تفتقر محافظة البصرة لأجهزة الكشف عن المخدِّرات، لا سيَّما في المنافذ الحدودية، فضلاً عن قلَّة عدد الكلاب البوليسية؛ لذا فإنَّ الحاجة ملحَّة لتطوير عمليات التفتيش، والفحص في جميع المنافذ الحدودية.

8. ما تزال الجهود الحكومية مبعثرة بين أجهزتها الأمنية داخل المحافظة الواحدة ناهيك عن انعدام الجهود التنسيقية بين المحافظات.

9. عدم وجود الكادر المتخصص لمعالجة الإدمان، وعدم وجود ردهات أو مستشفيات متخصصة بمعالجة حالات الإدمان، ناهيك عن قلة الأجهزة الخاصة بالفحص وغيرها، إذ ترسل العينة إلى العاصمة بغداد لإجراء الفحص. وهذا الموضوع بحاجة إلى لجنة خاصة تتعامل مع طبيعة هذه الظاهرة وطرائق معالجتها، وبالإمكان الاستفادة من تجارب دولتي إيران والكويت التي أنشأت مستشفيات ومراكز متخصصة لمعالجة المخدِّرات.

10. قلة التعاون والتنسيق الأمني بين العراق وإيران بشأن تبادل المعلومات، ومتابعة المهربين، وتجار المخدِّرات، مع وجود مذكرات تفاهم سياسية التي وقعتها الحكومتان في المجالات المختلفة[80].

79. مقابلة مع مدير مخدرات البصرة، العقيد اسماعيل المالكي، 20/6/2019.
80. مقابلة مع ضابط شؤون المخدِّرات، الرائد علي شياع، بتاريخ 20/6/2020.

ثالثاً- التنبؤ المستقبلي لجرائم المخدِّرات:

بدأت بعض الدول العربية استعداداتها للتعامل مع تأثيرات عصر الذكاء الاصطناعي الذي نعيشه اليوم، إذ تقع على عاتق قوات الشرطة مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام، ويُعدُّ الحفاظ على التوازن بين اليقظة ومراقبة عدد كبير من السكان للتهديدات المحتملة هو أكبر التحديات داخل الدول، لذا تُطوَّر تقنيات المعلومات لمساعدة أجهزة إنفاذ القانون في أداء واجباتها بصورة أفضل، وضمان السلامة العامة، وتوجد عديد من التقنيات التي تساعد أجهزة الشرطة على منع وقوع الجريمة ومكافحتها، كتطبيقات الشرطة التنبؤية، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، ومن المتوقَّع أن يكون للذكاء الاصطناعي دور مهم في مستقبل البشرية.

كما تعنى الشرطة التنبؤية بجمع حلول التنبؤ والوقاية من الجريمة باستخدام تقنيات المعلومات المختلفة، وأنظمة الذكاء الاصطناعي بإمكانات تحليلية قوية ومجموعة غنية من البيانات المتكاملة المستمدة من تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، وتقوم فكرة هذه الأنظمة على تزويد الأجهزة الأمنية بالوسائل التكنولوجية والذكية بتحقيق أفضل استخدام للأشخاص والمعلومات المتوفرة لمراقبة اتجاهات الجريمة وقياسها والتنبؤ بها، وتبني عملية التنبؤ باستخدام استخراج البيانات (Data Mining)، إذ يفيد في تحليل الجريمة والوقاية منها، ويُعدُّ منهجية لتحديد أنماط الجريمة واتجاهاتها وتحليلها، ويمكن لأنظمة تحليل البيانات التنبؤ بالمناطق المعرضة للجريمة باستخدام نظامي تحديد الأماكن الجغرافية (GPS)، المعلومات الجغرافية (GIS)، وأصبح التحليل المكاني أداة مهمة في فهم أنماط الجريمة، مع تزايد استخدام الفهم المكاني ونظام المعلومات الجغرافية، بدأت أجهزة الشرطة في معظم أنحاء العالم في دمج البيانات الضخمة للتنبؤ بالجريمة، وإضافة التكنولوجيا إلى قوات الشرطة، وما يسمح بذلك هو أن تكون دائرة الشرطة قادرة على التنبؤ بمكان حدوث الجريمة قبل حدوثها بالفعل. مع ارتفاع معدلات الجرائم الجنائية وتطوُّر خطورتها على المجتمع، كان لا بدَّ من وجود آليات وتقنيات حديثة وفعالة؛ لإعداد برامج تنبؤية خاصة بالجرائم، فكان من الضروري دراسة التنبؤ ونمذجة الجريمة، ومدى قدرة الأجهزة الأمنية على تحقيق أقصى استفادة من مخرجات تلك الأنظمة بما يخدم العمل الأمني، والوقوف على التنبؤ بالجريمة ومنع حدوثها[81].

81. عمار ياسر البابلي ومحمد زهير، دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، الفكر الشرطي، مج (28)، ع(3)، 2019: ص ص133-59.

[1]الوضع العام لجرائم المخدِّرات في محافظة البصرة (2010 – 2018):

إنَّ من أهم دعائم الدراسات الجغرافية البشرية هي دراسة التنبؤ بالجريمة التي تحظى باهتمام الباحثين، فعملية التنبؤ تُعدُّ جزءاً مهماً لمتخذي القرار، ويمكنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة، إذ تقوم بتحديد معدلات الجريمة مستقبلاً؛ ممَّا يتيح لهم بصورة كبيرة على وضع الخطط المستقبلية السليمة المبنية على أسس علمية صحيحة؛ لمكافحة الجريمة والحد منها[82].

وعن طريق الجدول رقم (50) والشكل رقم (52)، يظهر أنَّ هناك زيادة في عدد الجرائم بصورة عامة إبَّان مدَّة الدراسة (2018–2010)، إذِ ارتفع عدد جرائم المخدِّرات من (66) جريمة في عام 2010 إلى (1344) جريمة لعام 2018، أي: إنَّ هناك زيادة تقدر بنحو (1278) جريمة، وعموماً، حدث تذبذب في عدد الجرائم، إذ سجَّل عدد الجرائم نقصاً ملحوظاً في عام 2011 (41 جريمة) بعد أن كان عددها (66 جريمة) في عام 2010، ثم عادت للزيادة مرة أخرى بصورة ملحوظة تشبه المتتالية الهندسية، ويلحظ أيضاً عن طريق الجدول المذكور في أعلاه تطوُّر حجم الجريمة ليس فقط على سنوات الدراسة، وإنَّما على مستوى الوحدات الإدارية كما موضَّح في أدناه.

❖ احتلَّ قضاء (البصرة) المرتبة الأولى من حيث الزيادة بعدد الجرائم، إذ زادت الجريمة من (50) جريمة في 2010 إلى (841) جريمة في عام 2018، شغلت نسبة تقدر (65.5%) من عدد إجمالي جرائم المخدِّرات، وبذلك تتركَّز بها أكثر من نصف عدد الجرائم في المحافظة.

❖ فيما تلاها بالمرتبة الثانية بعدد الجرائم (قضاء الزبير)، إذ بلغت نسبة عدد الجرائم (12.5%)، وسجَّل أيضاً زيادة بعددها من (6) جرائم في عام 2010 إلى (233) جريمة في عام 2018. وبذلك تبلغ نسبة عدد الجرائم بقضائي البصرة والزبير (78%) من إجمالي جرائم المخدِّرات في المحافظة، أي: ما يزيد عن ثلثي من المجموع الكلي لجرائم المخدِّرات والبالغ (4627).

❖ في حين جاء قضاء (شط العرب) بالمرتبة الثالثة من حيث عدد جرائم المخدِّرات بنسبة بلغت (8%) من إجمالي جرائم المخدِّرات، فيما سجَّل عدد (7) جريمة في عام 2010، ثمَّ زادت بالتدريج لتصل إلى (91) جريمة في عام 2018م.

82. فادي هشام عايش سالم، طرق التنبؤ بمعدلات الجريمة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر–غزة عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم الإحصاء التطبيقي، 2014: ص77.

❖ وسجَّل قضاء القرنة نسبة بلغت (7.4%) من إجمالي جرائم المخدِّرات، وبلغ عدد الجرائم في عام 2018 (86) جريمة، بعد أن كان عدد الجرائم في عام 2010 هو جريمة واحدة.

❖ فيما يقع قضاء أبو الخصيب بالمرتبة الخامسة، والذي لم يسجِّل سوى جريمتين عام 2010، ثم بعد ذلك ارتفع عدد الجرائم ليصل إلى (50) جريمة بحلول عام 2018.

❖ ويأتي -أخيراً- قضاءا (المدينة، والفاو) بنسبة بلغت (1.4–1.3) من إجمالي جرائم المخدِّرات لكل منه على التوالي؛ ليحتل المرتبتين السادسة والسابعة من حيث عدد الجرائم، ولا تزيد نسبة عدد الجرائم بهما عن (3%) من إجمالي جرائم المخدِّرات في المحافظة.

جدول رقم (50) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة على مستوى الوحدات الإدارية للمدَّة (2010–2018)

الوحدات الإدارية	قضاء البصرة	قضاء أبو الخصيب	قضاء الزبير	قضاء القرنة	قضاء الفاو	قضاء شط العرب	قضاء المدينة	المجموع
2010	50	2	6	1	0	7	0	66
2011	34	2	1	1	2	1	0	41
2012	64	4	0	2	0	4	1	75
2013	56	1	8	4	3	17	2	91
2014	165	10	12	2	6	24	5	224
2015	308	19	38	29	8	15	7	424
2016	784	57	87	87	7	67	10	1099
2017	761	39	196	131	18	145	9	1299
2018	841	50	223	86	18	91	35	1344
المجموع	3027	184	571	343	62	371	69	4627
%	65.5	3.9	12.5	7.4	1.3	8	1.4	100

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على: جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

شكل رقم (52) جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة على مستوى الوحدات الإدارية للمدَّة (2010 – 2018)

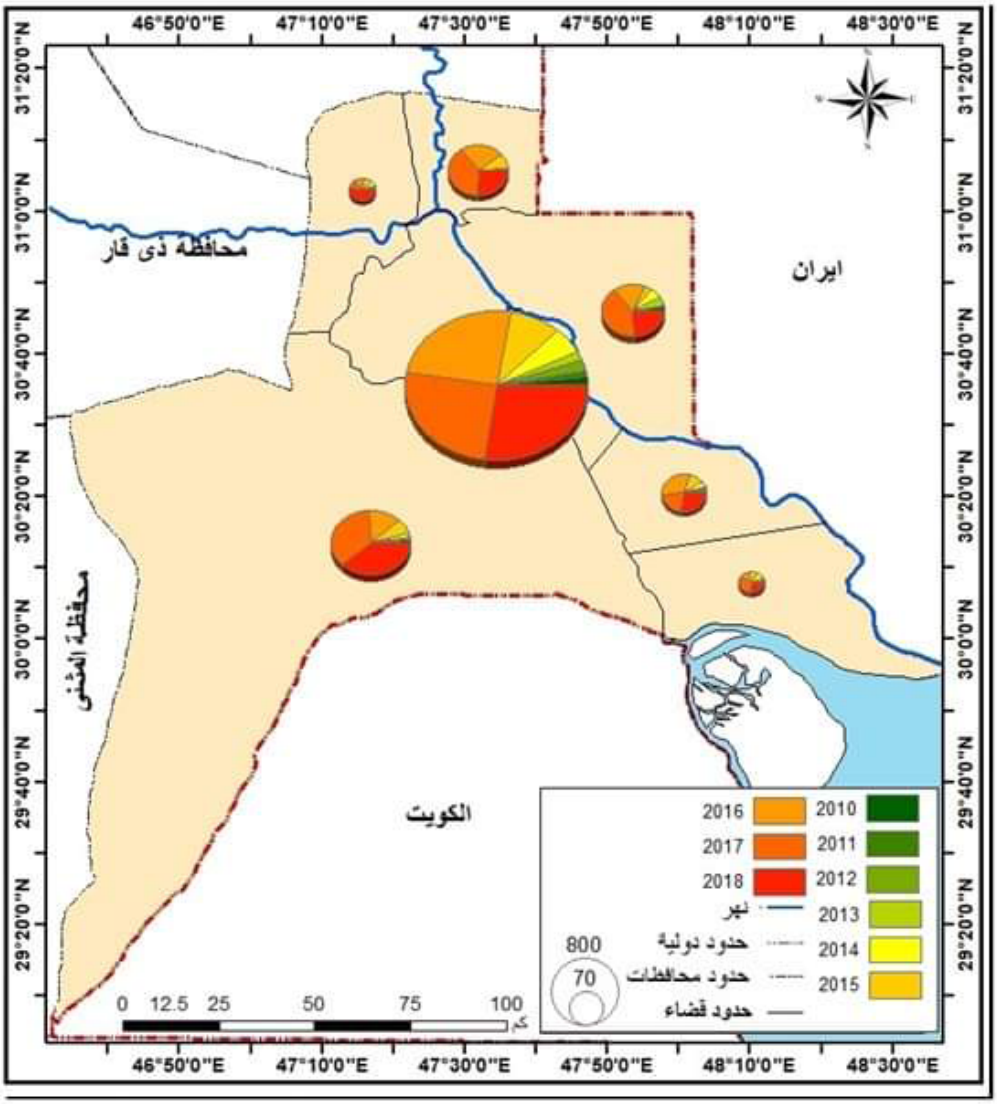

[2] مستقبل جرائم المخدِّرات على مستوى الوحدات الإدارية للمدَّة (2042-2023):

باستقراء لجدول رقم (51) الذي يوضِّح نمو جرائم المخدِّرات في محافظة البصرة على مستوى الوحدات الإدارية، سيعرض السؤال نفسه -إذا استمر نمو الجريمة-، إلى أين سيكون اتجاهها في ظل الوضع الأمني المتردي والزيادة المضطربة بأعدادها؟ إذ إنَّه إذا لم يُوضع قانون رادع يمنع انتشار الجريمة والسيطرة على الحدود الدولية وإنشاء مصحات تعالج مدمني المخدِّرات، وإيجاد طرائق ووسائل؛ لمنع انتشار المخدِّرات، فإنَّ هذا النمو لن يتوقَّف، بل سيستمر ممَّا يؤدِّي إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وتخطيطية؛ لذا كان لا بدَّ من دراسة التنبُّؤ المستقبلي لجرائم المخدِّرات؛ لكي يُسَيطر عليها، وتجفَّف منابعها، فضلاً عن إيجاد حلول الأزمة للحد منها.

للقيام بعملية التنبؤ المستقبلي لمعدلات الجريمة، قام الباحث معتمداً على دالة التنبُّؤ الخطي بين متغيرين (Forecast)، والتي تُعدُّ إحدى أساليب تحليل التنبؤ باستخدام برنامج (Micro-soft Excel)، وذلك عن طريق تطبيق نموذج رياضي مناسب يستخدم في تقدير قيم مستقبلية للبيانات التي لدينا، ويكون ذلك عن طريق الخطوات الآتية: تحديد الخلية أمام السنة المراد التنبُّؤ لها.

ومن استقراء الجدول رقم (51) والشكل رقم (53) يُتوقَّع أن يستمر قضاء البصرة في الزيادة المضطردة لعدد الجرائم، إذِ اتضح أنَّ إجمالي عدد الجرائم به ستصل إلى (1396) جريمة بحلول عام 2023، وستستمر بالزيادة إلى أن تصل إلى (5042) جريمة بحلول عام 2038، في حين ستسجل الجريمة انخفاضاً ملحوظاً يصل إلى النصف (2777 جريمة) في عام 2041. ويعود السبب كما ذكرنا سابقاً إلى أنَّ قضاء البصرة هي مركز محافظة البصرة، ومركزاً للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، كما يضاف إلى ذلك انتشار البطالة في قضاء البصرة، وما يعقبها من ارتفاع حجم الجريمة فيها، ومن هنا فإنَّ زيادة عدد السكان يرتبط بزيادة معدلات جرائم المخدِّرات.

فيما سيحتفظ قضاء الزبير **بالمرتبة الثانية** من حيث عدد الجرائم فسوف يسجل (312 جريمة) بحلول عام 2023، وسيستمر بالزيادة التدريجية إلى أن يصل إلى (809) جريمة بحلول عام 2041. وذلك يفسِّر سبب أنَّ هذا القضاء يُعدُّ مركزاً اقتصادياً، وتجارياً، وسكانياً، إذ يتمتَّع بموقع جغرافي مهم، ممَّا جعله منطقة عبور وتهريب للمخدِّرات، ومن ثَمَّ أصبحت منطقة توزيع وتعاطٍ مهمة، فيما يأتي بالمرتبة الثالثة بالمدَّة من (2041-2023) قضاء القرنة من حيث إجمالي عدد الجرائم بعد أن كان بالمرتبة الرابعة بعدد الجرائم المسجَّلة فيه، وذلك في المدَّة من (2010-2018)، فسوف تزداد عدد الجرائم لتصل إلى (177) جريمة في عام 2023، وستسمر بالزيادة

إلى أن تصل إلى (454) جريمة في عام 2041، ولن يسجل انخفاضاً بهذا العام كما سوف يحدث في قضاء البصرة، فيما نصيب **المرتبة الرابعة** سيحتلها قضاء شط العرب بالمدَّة من (2023-2041) بعد أن كان بالمرتبة الثالثة بالمدَّة ما بين (2018-2010)، فسوف تصل أعداد الجرائم به بحلول عام 2023 إلى (175 جريمة)، وتستمر بالزيادة التدريجية إلى أن تصل إلى (443) جريمة بحلول عام 2041.

أمَّا **المرتبة الخامسة** فيحتفظ بها قضاء أبي الخصيب في المدَّة من (2023- 2041)، إذ سيبلغ عدد الجرائم بحلول عام 2023 (84) جريمة، وستستمر بالزيادة إلى أن تصل إلى (213) جريمة بحلول عام 2041.

أمَّا **المرتبة السادسة** فيشغلها قضاء المدينة في المدَّة من (2041-2023) في المدَّة من (2010- 2018)، فعن طريق تطبيق دالة التنبؤ اتضح أنَّه بحلول عام 2023 ستصل أعداد الجرائم به إلى (36) جريمة، وستستمر بالزيادة إلى أن تصل إلى (93) جريمة بحلول عام 2041.

وأخيراً يحتل قضاء الفاو **المرتبة السابعة** بحلول عام (2041-2023) فسوف ترتفع أعداد الجرائم حتى تصل إلى (69) جريمة بحلول عام 2041.

ويتضح ممَّا سبق زيادة الجريمة الملحوظة بقضاء أبي الخصيب مقارنة بسائر الأقضية بمنطقة الدراسة، مع تسجيل زيادة ملحوظة بعدد الجرائم بقضاء القرنة، ممَّا ينقلها من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الثالثة بحلول عام 2041.

جدول رقم (52) التنبؤ المستقبلي لجرائم المخدِّرات في محافظة البصرة على مستوى الوحدات الإدارية للمدَّة (2023–2041)

الوحدات الإدارية							
السنوات	قضاء البصرة	قضاء أبو الخصيب	قضاء الزبير	قضاء القرنة	قضاء الفاو	قضاء شط العرب	قضاء المدينة
2023	1396	84	312	177	28	175	36
2026	3938	106	395	223	35	220	46
2029	3356	127	478	269	42	264	55
2032	4264	149	561	316	49	309	65
2035	4933	170	643	362	56	353	74
2038	5042	191	726	408	62	398	84
2041	2777	213	809	454	69	443	93

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على: جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

لحساب التنبؤ نتبع الآتي:

1. نكتب (=) ثم اسم الدالة (forecast).
2. نفتح قوس وندخل القيمة (السنة المراد التنبؤ لها)، ثم نضع (;)، ثم متغيرات السلسلة الأولى (أقام عدد المنشآت مثلاً)، ثم نضع (;)، ثم ندخل متغيرات السلسلة الثانية (أرقام السنوات)، ثم نضع (;)، ونغلق القوس، ونضغط (Enter) فتظهر لنا نتيجة التنبؤ.
3. تنطبق هذه الخطوات على كل سنة يراد التنبؤ لها.

شكل رقم (53) التنبؤ المستقبلي للجريمة المخدِّرات في محافظة البصرة للمدَّة من (2023–2041م)

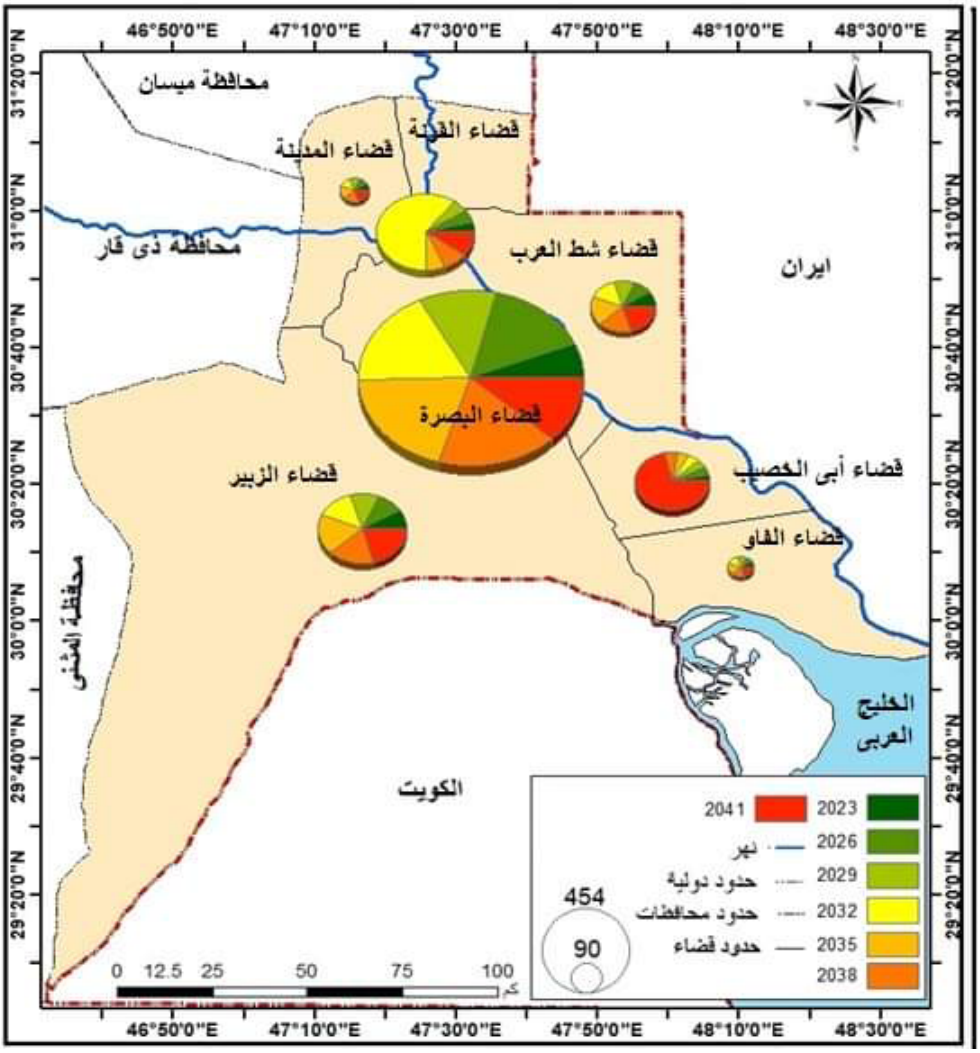

ولتفسير شكل المنحني رقم (54) الأمثل لتنبؤ بعدد جرائم المخدِّرات في المدَّة من 2023–2041 يتضح أنَّ قضاء البصرة بتذبذب أعداد الجرائم في الفترة المذكورة، ففي عام 2023 سيسجِّل قضاء البصرة (1396) جريمة، وستستمر تلك الزيادة التدريجية بعدد الجرائم لتصل إلى (3938) جريمة بحلول عام 2026، أي: بعد مرور (3) سنوات، ثم يهبط المنحنى الممثل لعدد الجرائم بحلول عام 2029؛ ليمثل عدد جرائم يصل إلى (3365) جريمة أي نقص عدد الجرائم بنحو (573) جريمة، ثم تعاود أعداد الجرائم بالارتفاع التدريجي مرة أخرى بحلول عام 2032 لتصل إلى (4264) جريمة، ثم تزداد مرة أخرى لتصل إلى (5042) جريمة بحلول عام 2038، ولكنَّها تسجل انخفاضاً مفاجئاً بحلول عام 2041 لتصل إلى (2777) جريمة، فيما جاءت الوحدات الإدارية المتبقية (قضاء القرنة، وقضاء الفاو، وقضاء شط العرب، وقضاء الزبير، وقضاء أبو الخصيب، وقضاء المدينة) بمنطقة الدراسة بالزيادة المنتظمة الخطية لعدد الجرائم في المدَّة من (2023-2041).

شكل رقم (54) المنحني الأمثل لتنبؤ بعدد جرائم المخدِّرات في المدَّة من 2023–2041م

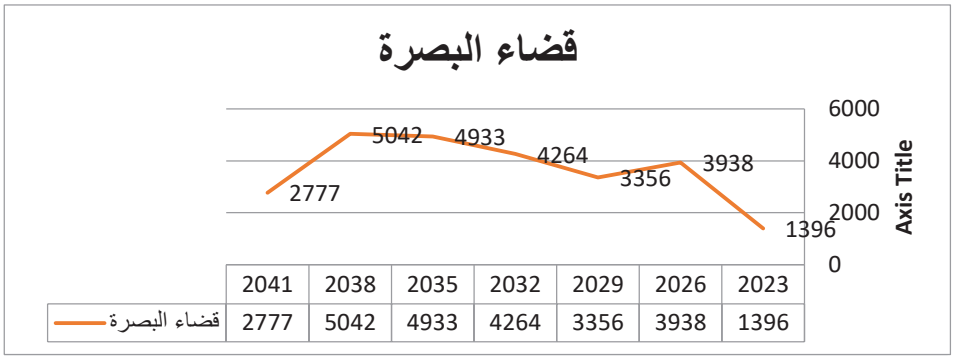

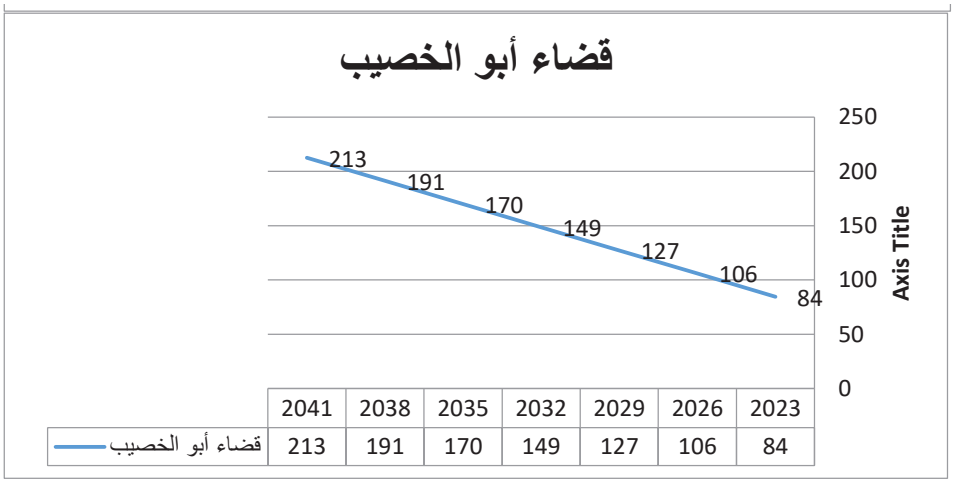
قضاء أبو الخصيب
250
200
150
100
50
0
Axis Title
213
191
170
149
127
106
84
2041 2038 2035 2032 2029 2026 2023
قضاء أبو الخصيب 213 191 170 149 127 106 84

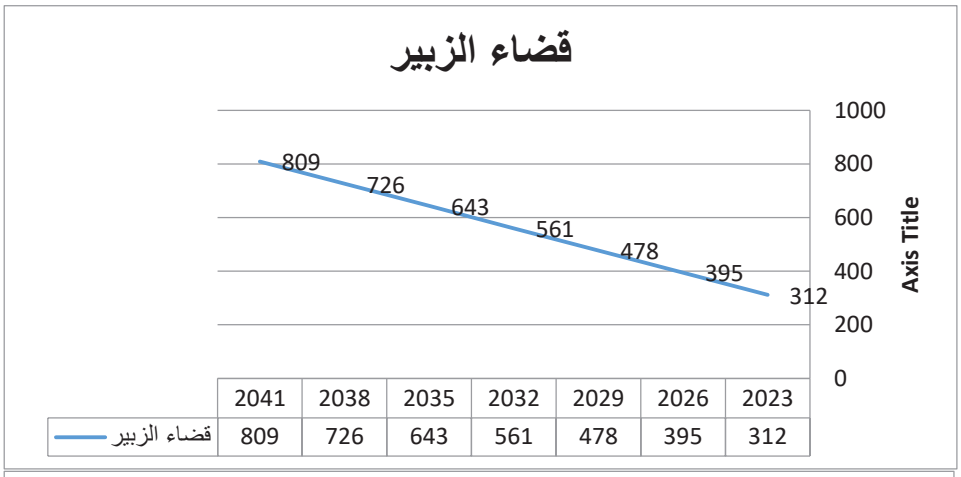
قضاء الزبير
1000
800
600
400
200
0
Axis Title
809
726
643
561
478
395
312
2041 2038 2035 2032 2029 2026 2023
قضاء الزبير 809 726 643 561 478 395 312

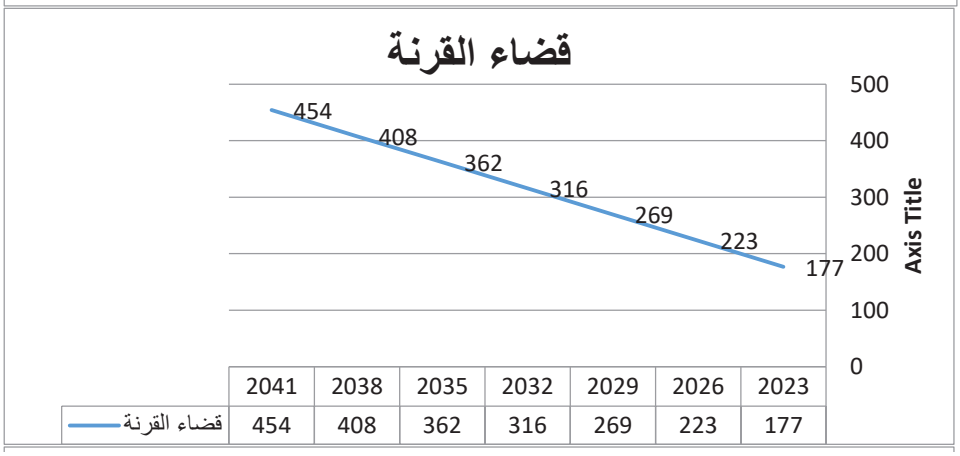
قضاء القرنة
500
400
300
200
100
0
Axis Title
454
408
362
316
269
223
177
2041 2038 2035 2032 2029 2026 2023
قضاء القرنة 454 408 362 316 269 223 177

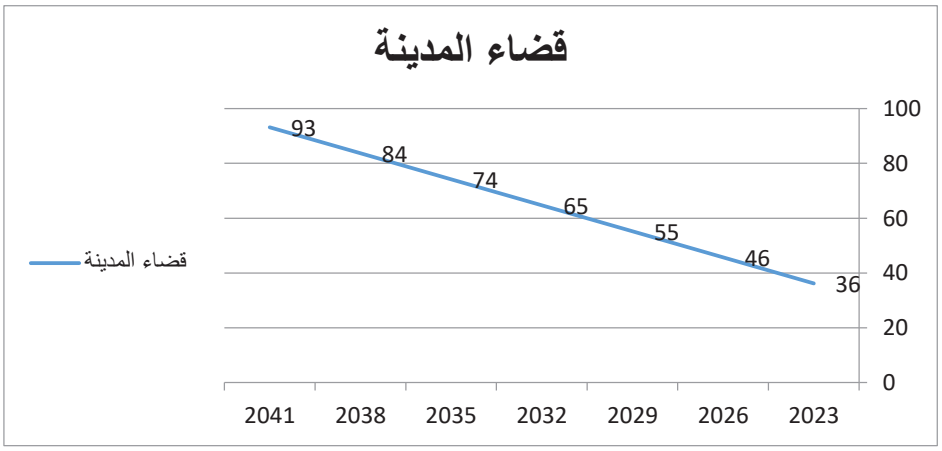
قضاء المدينة
قضاء المدينة
93
84
74
65
55
46
36
100
80
60
40
20
0
2041
2038
2035
2032
2029
2026
2023

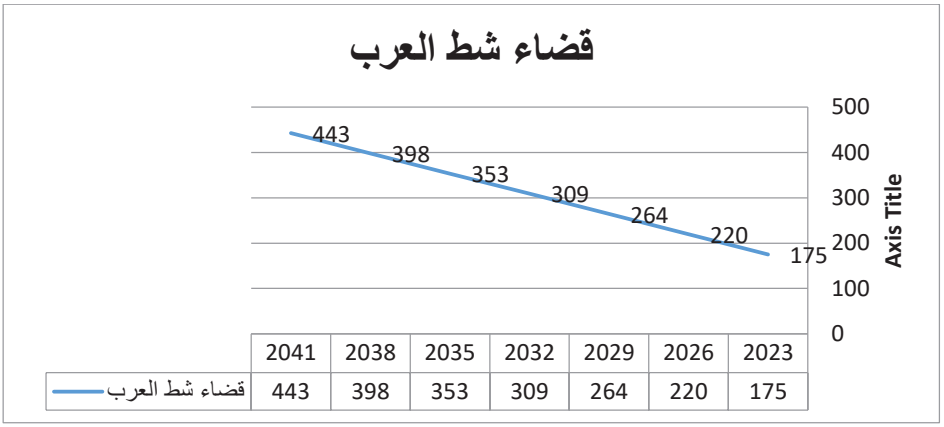
قضاء شط العرب
443
398
353
309
264
220
175
500
400
300
200
100
0
Axis Title
2041 2038 2035 2032 2029 2026 2023
قضاء شط العرب 443 398 353 309 264 220 175

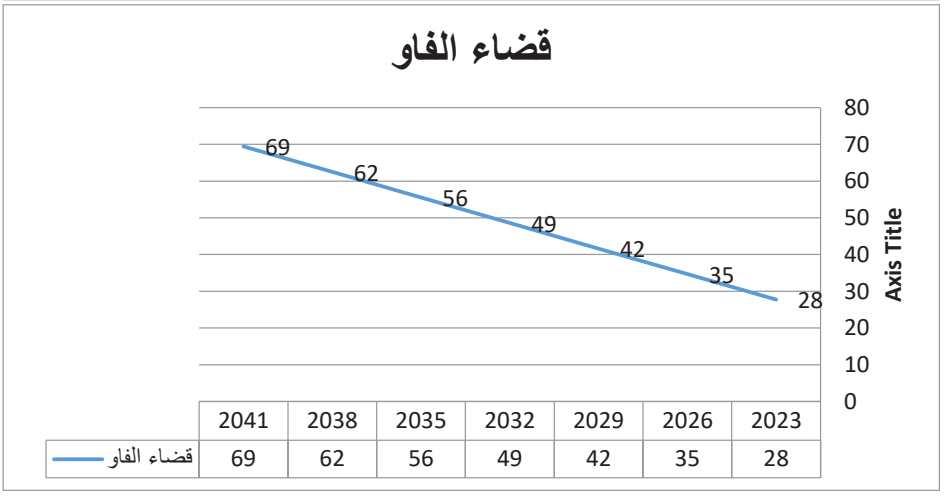
قضاء الفاو
69
62
56
49
42
35
28
80
70
60
50
40
30
20
10
0
Axis Title
2041 2038 2035 2032 2029 2026 2023
قضاء الفاو 69 62 56 49 42 35 28

رابعاً: خطة مقترحة لمكافحة الجريمة في منطقة الدراسة:

تتخذ كثير من الدول الحلول لمشكلة المخدِّرات، وتُعدُّ من المواضيع المهمة التي تناولتها كثير من المؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والتي تنخر في جسد المتعاطين، وأسرهم، والمجتمع الذي يعيشون فيه، فضلاً عن الخسائر المادية الكبيرة، ممَّا تشكل تهديداً واقعياً يشمل جميع فئات المجتمع خصوصاً فئة الشباب، أخذت عديد من الدول حزمة إجراءات منها أمنية، وقانونية، واحتياطات كثيرة في محاربة هذه الآفة الخطيرة بطرائق ووسائل متطورة؛ لمنع جريمة المخدِّرات، لكن مع هذه الإجراءات إلا أنَّ تجَّار المخدِّرات يكتشفون طرائق مبتكرة، وأساليب جديدة باستمرار؛ لمواكبة تلك الاحتياطات والنفاذ منها، لهذا يتوجَّب على الجهات الحكومية وضع خطط مستقبلية، وإستراتيجيات حديثة تتماشى مع واقع انتشار المخدِّرات وسرعته، لمنع التعاطي والاتجار بها داخل المحافظة، لا سيَّما عن طريق المناطق الحدودية، فضلاً عن صوغ جملة من القوانين والتشريعات الصارمة بحق التاجر والمتعاطي، ولغرض تفادي خطرها، وتقليص دائرة الاتجار والتعاطي، يقترح الباحث جملةً من الإجراءات لعلَّها تقلِّل من انتشار جريمة المخدِّرات، وهي على النحو الآتي:

[1] ضبط المناطق الحدودية:

تعرف المناطق الحدودية بأنَّها المناطق الواقعة على الحدود السياسية للدولة بين الدول بعضها بعضاً، ويوجد بها منافذ حدودية، وهي عبارة عن منشآت في المنطقة الحدودية التي تؤدي إلى استيراد السلع وتصديرها بين الدول، ومهيأ بها معظم متطلبات الحياة الضرورية، ويوجد فيها مجموعة من الأفراد العاملين كمقر لهم بصورة دائمة[83]، تبلغ الحدود السياسية في محافظة البصرة مع إيران حوالي (220) كم متر، نصفها حدود نهرية، وحدود برية صحراوية مع الكويت تزيد عن (200) كم، وتفتقر هذه الحدود إلى كاميرات مراقبة فاعلة، تغطِّي كل المناطق الحدودية، إذ إنَّ الواقع الفعلي العراقي اليوم يُشير إلى وجود كاميرات مراقبة لكل (30) كيلومتر، ووجود أبراج مراقبة لكل (5) كيلو متر بين برج وآخر، في حين تغطى الحدود الإيرانية بأبراج مراقبة وكاميرا كل (500) متر، وكذلك الكويت، وهذا الأمر يتطلب نشر أبراج مراقبة فاعلة، ومغطية لكل المناطق الحدودية، لا سيَّما مع إيران، خصوصاً أنَّ هناك مناطق تهريب معروفة في البصرة هي (الشلامجة، والفاو، وشط العرب).

83. حسين قاسم محمد الياسري، تنمية المناطق الحدودية في محافظة البصرة، مجلة دراسات البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج، العدد (22)، 2016: ص85.

كما يحتاج إلى تنسيق فاعل مع دول المجاورة للمحافظة عن طريق لجان مشتركة، إذ إنَّ كثيراً من التجَّار يهرِّبون عبر الحدود بطرائق ووسائل متعددة، كما تقتضي الحاجة إلى تبادل للمعلومات بين الجانبين[84]، كما هو الحال في الدول أخذت صداها منذ سنوات في مطارات متعددة، مثل: مطار دبي، ومطارات عالمية من مطار هيثرو وغيرها، فضلاً عن ذلك يجب أن تكون هناك رقابة من قبل لجان التفتيش التابعة لوزارة الداخلية وهيئة المنافذ الحدودية للعناصر المكلفة بهذا الواجب واستبدالهم بين مدَّة وأخرى، تحسُّباً من أن تكون علاقات بين العناصر الأمنية والمهربين، وهذا لا يمكن تحقيقه من دون رصد مبالغ كبيرة لشراء المعدات، وأجهزة السونار، وكاميرات مراقبة وغيرها، وجميع هذه الأجهزة تعمل كمنظومة واحدة تهدف إلى رصد المخدِّرات واحتوائها، والقبض على المروجين والتجار والناقلين لها[85]، ومع تطبيق هذه الإستراتيجية فإنَّ ذلك سيحد بالصورة المثلى من دخول المخدِّرات عبر الحدود الإيرانية إلى العراق، أو خروجها إلى الدول المجاورة للعراق.

[2] القانون:

لم يغفل المشرّع العراقي عن خطورة المخدِّرات والمؤثرات العقلية بأنواعها كلِّها، وتنبَّه لمعالجتها في وقت مبكر عن طريق تشريع قانون المخدِّرات رقم (68) لعام 1965؛ لأسباب عديدة، منها: انضمام العراق لعديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالمخدِّرات والمؤثرات العقلية، ومواجهة انتشارها، والتصدي للعصابات الإجرامية المنظمة التي هدفها نشر المخدِّرات في جميع أنحاء العالم[86]، إذ أقرَّ قانون المخدِّرات العراقي رقم (68) لسنة 1965 المتاجرة وصناعة المخدِّرات مهما كان نوعها، ويعاقب الجاني وَفْق المادة (14) بالإعدام أو السجن المؤبد، ومصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة؛ لارتكاب جريمة المخدِّرات، وإلحاق الضرر بالأسس الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية[87].

أمَّا في عام 2017 فقد أُلْغِيَ قانون (68) عن طريق تشريع قانون جديد قانون المخدِّرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 الذي يتناغم مع التطوُّر الكبير في جرائم المخدِّرات،

84. مقابلة مع مدير مخدرات البصرة، العقيد إسماعيل المالكي، 20/6/2019.
85. حاكم ناصر حسين الخاقاني ومرتضى مظفر سهر الكعبي، الملامح المكانية لظاهرة المخدِّرات في مدينة الناصرية وتأثيراتها وسبل معالجاتها لعام 2018 من وجهة نظر جغرافية، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، المجلد (9)، العدد (3)، سنة 2019: ص52.
86. جمهورية العراق، مجلس القضاء الأعلى، قاعدة التشريعات العراقية، قانون المخدِّرات رقم 68 لسنة 1965، بلا ص.
87. جريدة الوقائع العراقية، العدد 3505 في 11/4/1994 وتعديلاته 2/11/1996.

والتطوُّر العالمي الكبير، وسهولة استخدام المخدِّرات وتعاطيها، بالنظر إلى أنواعها وأصنافها، ونصَّت على أن (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة، ولا تزيد على ثلاث سنوات، وبغرامة لا تقل عن خمسة ملايين دينار، ولا تزيد على عشرة ملايين دينار كل من استورد، أو أنتج وصنع، أو حاز، أو أحرز، أو اشترى مواد مخدِّرة، أو مؤثرات عقلية، أو مواد كيميائية، أو سلائف الكيميائية، أو زرع نباتاً من النباتات التي ينتج عنها مواد مخدِّرة، أو مؤثرات عقلية، أو اشتراها بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي).

وكذلك عاقبت المادة (33) من القانون بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، ولا تزيد على سنتين، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة ملايين دينار، ولا تزيد على خمسة ملايين دينار كل من سمح للغير بتعاطي المخدِّرات، أو المؤثرات العقلية في أي مكان عائد له، ولو كان من دون مقابل، كما نصت المادة (28) من قانون المخدِّرات والمؤثرات العقلية على عقوبة السجن المؤبد، أو المؤقت، وبغرامة لا تقل عن عشرة ملايين دينار عراقي، ولا تزيد على ثلاثين مليون عراقي كل من أدار، أو أعد، أو شيَّد مكاناً لتعاطي المخدِّرات، والمؤثِّرات العقلية، ومن أغوى حدثاً أو شجَّع زوجه، أو أحد أقربائه، حتى الدرجة الرابعة على تعاطي المخدِّرات، أو المؤثرات العقلية، وللمحكمة –بدلاً من أن تفرض العقوبة– أن تلزم مَن تعاطى المواد المخدِّرة بمراجعة عيادة نفسية تنشأ لهذا الغرض؛ لمساعدته على التخلُّص من عادة تعاطي المخدِّرات[88].

وعن طريق لقاءات الباحث مع بعض المختصين بالقانون العراقي أنَّ قانون مكافحة المخدِّرات الذي أقرَّه مجلس النواب عام 2017 لم يمنع جريمة المخدِّرات منعاً نهائياً، بل زادت جرائم المخدِّرات؛ لأنَّه قد جاء بعقوبات مخفَّفة جداً، وحوَّلت بعضاً من الجرائم إلى جنحة يسيرة، بعد أن كانت جميعها بموجب القانون الملغي (68) لسنة 1965 الذي يَعدُّ جرائم مخدِّرات وهي جنايات وضعت لها أقصى العقوبات، ومن ثَمَّ أدَّى إلى زيادة أعداد المتعاطين والمروجين في عموم محافظات العراق، ومنها محافظة البصرة، كما وردت في سجلات محاكم الجنايات العراقية، فإنَّ التعاطي والاتجار بالمخدِّرات قد انتشرت في (المدارس، والنوادي الرياضية، والمقاهي، والأرصفة، والبسطيات الشعبية، وغيرها من الأماكن).

88. جريدة الوقائع العراقية الرسمية، العدد (4446) في 8/5/2017: ص9.

[3] التوعية بأضرار المخدِّرات:

يكتسب هذا المجال أهمية كبيرة؛ لأنَّه الخطوة الأولى في مواجهة ظاهرة انتشار المخدِّرات، إذ من الممكن أن يحسِّن الوعي العام من الإقبال على المخدِّرات، ومن ثَمَّ يؤدي إلى الحد من الجهود المبذولة في المجالات الأخرى[89]، ومن هذا المنطلق فإنَّ محافظة البصرة التي انتشرت فيها المخدِّرات تحتاج إلى مزيد من الجهود والأموال في سبيل تنمية الحس لدى أفراد المجتمع من أخطار المخدِّرات، ويكون ذلك عبر وسائل عديدة، منها: (أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، والمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية، والهيئات العامة والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، ووزارة الشباب والرياضة)، فضلاً عن ذلك وسائل الإنترنت المتمثِّلة ب(الفيس بوك، وتويتر وغيرهما) التي لها قنوات اتصال مع الجمهور، ومن ثَمَّ سوف تخلق شعوراً مضاداً لظاهرة المخدِّرات، وتقلِّل من انتشارها.

[4] تفعيل الأجهزة الرقابية:

تتخذ معظم الدول المتقدمة طرائق عديدة؛ لمواجهة جريمة المخدِّرات سواءً الدول المتقدمة أم النامية والفقيرة والغنية، ومن هذه الطرائق هو وضع أجهزة متخصِّصة لمكافحة الجريمة، ومجهَّز بتقنيات حديثة مع هيكلة إدارية واسعة ذات خبرات والكفاءة مهمتها متابعة تحركات تجار ومتعاطي المخدِّرات ورصدها، وكبار مهربي المخدِّرات، ومن ثَمَّ تسليمهم إلى الجهات المختصة، ولأجل ذلك ينبغي على الحكومة العراقية أن تؤسِّس جهاز استخباري متكامل بالخبرات الفنية، وتجهيزه بأحدث التقنيات المعمول بها عالمياً في مكافحة جريمة المخدِّرات منها كالبنايات والأجهزة والمعدات (السيارات، وطائرات مروحية) وأجهزة الفحص، والسونار، فضلاً عن تدريب الكوادر في بلدان لديها الخبرة في مكافحة الجريمة، ودورات متخصصة يشرف عليها متخصصين من بلدان عالمية لها خبرة في مكافحة جرائم المخدِّرات، ويقترح الباحث هنا يجب أن تتكاثف الجهود الحكومية، وغير حكومية؛ للتخلُّص من آفة المخدِّرات عن طريق توظيف تكنولوجيا الأقمار الصناعية، والاستفادة من صور الأقمار الصناعية لمراقبة طرائق إنتاج المخدِّرات وتهريبها من ناحية، ومن ناحية أخرى تشكيل فرق خاصة للمخدِّرات مهمتها التفتيش الدوري للمناطق التي تشهد زيادة فيها تعاطي المخدِّرات (المقاهي، والأقسام الداخلية، والأسواق الشعبية، والمدارس، والعشوائيات... وغيرها).

89. باسمة كزار حسن، مرجع سابق: ص57.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. حسين عليوي ناصر، جغرافية الجريمة، مرجع سابق، ص 55 .
2. أكرم نشأت إبراهيم، علم الإجرام الجنائي، الطبعة الثانية، مطبعة النازك، بغداد، 1998.
3. بريك عايض القرني، المخدِّرات (ماهيتها، أنواعها، أسباب تعاطيها، أضرارها، أحكامها، سبل الوقاية والعلاج)، الرياض، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، 2005.
4. تقرير التطبيقات عن الاتجار غير المشروع بالمخدِّرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، مجموعة العمل المالي لمنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2011.
5. حسين عليوي ناصر الزيادي , جغرافية الجريمة مبادئ واسس ,ط1, دار الحصاد, دمشق,5102, ص 852 - 552 .
6. سعد المغربي، ظاهرة تعاطي المخدِّرات تعريفها، أبعادها، نبذة تاريخية عنها، قسم علم النفس، كلية الشرطة، القاهرة، 1971.
7. صالح بن محمود السعد، الاتجار غير المشروع بالمخدِّرات، وعلاقته بالتنظيمات الإرهابية ،دار جامعة نايف، الرياض ،2015.
8. صفوح الخير، الجغرافيا موضوعها ومناهجها وأهدافها، دار الفكر، دمشق، 2000م.
9. عبدالإله بن عبدالله المشرف ورياض بن علي الجوادي، المخدِّرات والمؤثرات العقلية، أسباب التعاطي وأساليب المواجهة ط1، دار الحامد، الأردن، 2014م.
10. عبدالأمير حسن، الإفراج الشرطي في العراق، دراسة مقارنة، بغداد، 1981م.
11. عبدالعزيز بن عبدالله البريثين، الخدمة الاجتماعية في مجال إدمان المخدِّرات، ط1،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، 2002.
12. فتوح عبدالله الشاذلي، دراسات في علم الإجرام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

13. فخري الدباغ، أصول الطب النفساني، دار الموصل، 1974.

14. فهيمة كريم رزيج المشهداني، التصنيع والجريمة (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009.

15. فوزي درويش، الشرق الأقصى (الصين واليابان) للمدة 1972-1853، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997.

16. فيصل بن جعفر بن عبدالله بالي، التدبير الواقعة من المخدِّرات في الإسلام، الرياض مكتبة النبوة، 2001.

17. قانون المخدِّرات والمؤثرات العقلية العراقي، مرجع سابق، الجدول الخامس.

18. محمد إبراهيم الحسن، المخدِّرات والمواد المشابهة المسببة للإدمان، الرياض، مكتبة الخريجي، 1988.

19. محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة، الإسكندرية، الإسكندرية، 2009.

20. محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري، المشكلات الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان الأردن، 2011.

21. محمود محمد سيف، محمد مدحت جابر، مشكلة المخدِّرات في مصر والعالم، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984.

22. ناجي محمد هلال، إدمان المخدِّرات رؤية عليمة واجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2017.

23. نوربير سيلاميي، المعجم الموسوعي في علم النفس، ترجمة وجية أسعد، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، دمشق، 2001.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1. أسماء فتحي إبراهيم عبد الحليم، محافظة القليوبية دراسة جغرافيا الجريمة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التربية، 2009، ص106.

2. أفراح جاسم محمد، تعاطي الحبوب المخدِّرة وعقاقير الهلوسة عواملها وآثارها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2001.

3. باسم رزاق عبد، التحليل المكاني لجرائم المخدِّرات في محافظة واسط، أطروحة دكتوراه، جامعة واسط، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2019.

4. حسين عليوي ناصر الزيادي، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 2001-1991، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008.

5. سمير المختار السيد كريمة، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعائدين لتعاطي المخدِّرات، مجلد 99، دار المنظومة، 2018.

6. عادل معتمد عبدالحميد، الخلفية البيئية للجريمة بمحافظة أسيوط دراسة جغرافية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، دار المنظومة، 2008.

7. علاء شلاكة شنان الغزي، جغرافية الجريمة في مدينة كربلاء العراقية دراسة تحليلية في الفترة 2005 إلى 2015 باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2019.

8. علي عبدالهادي عبدعلي العتابي، تحليل جغرافي لجريمة المخدِّرات في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2019.

9. فلاح حسن جواد الجياشي، محافظة المثنى دراسة جغرافية الجريمة باستخدام SIG، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 4102، ص22.

10. محمد أحمد محمد أحمد السوداني، جغرافية الجريمة في محافظة البحيرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2006.

11. نوري سعدون عبدالله القيسي، جريمة السلب أسبابها وخصائص مرتكبيها، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005.

12. هاشم خلف جاسم المحمداوي، التحليل المكاني لجريمتي السرقة والقتل في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2014.

13. واضح سعاد، جريمة تهريب المخدِّرات، رسالة ماجستير، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018.

14. وسام محمد النجار، جريمة المخدِّرات في محافظة غزة، «دراسة في جغرافية الجريمة»، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

ثالثاً: البحوث الدوريات:

1. أحمد علي إسماعيل، دراسات الجريمة في جغرافية المدن – ندوة علمية عن جغرافية الجريمة، القاهرة، الجمعية الجغرافية المصرية، 1995.

2. باسمة كزار حسن، أثر المخدِّرات على الأمن الاقتصادي في البصرة، جامعة البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد، 27، 2013.

3. جريدة الوقائع العراقية الرسمية، العدد 3505 في 11/4/1994 وتعديلاته 2/11/1996.

4. جريدة الوقائع العراقية الرسمية، العدد4446 في 8/5/2017.

5. حاكم ناصر حسين الخاقاني ومرتضى مظفر سهر الكعبي، الملامح المكانية لظاهرة المخدِّرات في مدينة الناصرية وتأثيراتها وسبل معالجاتها لعام 2018 من وجهة نظر جغرافية، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، المجلد (9)، العدد (3)، سنة 2019.

6. حسين قاسم محمد الياسري، تنمية المناطق الحدودية في محافظة البصرة، مجلة دراسات البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج، العدد (22)، 2016.

7. زين العابدين مبارك، الحشيش، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1986.

8. سامي أسعد فرج، مشكلة المخدِّرات في مصر، المجلة العربية للعلوم الشرطية، الأمن العام، العدد 86، القاهرة، يوليو 1979.

9. فرقد عبود العارضي، المخدِّرات ودورها في إجرام الإنسان، مجلة رسالة الحقوق، جامعة القادسية، كلية الحقوق، المجلد (3)، العدد (2)، 2011.

10. كامل كمال وآخرون، تعاطي المخدِّرات وإدمانها في الريف المصري الواقع وأساليب المواجهة، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2017.

11. لطيف كامل كليوي وأحمد محمد البركي، التحليل المكاني لجرائم الأحداث في محافظة المثنى، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد (29)، تشرين الأول، 2016.

12. محمد حمدي الحجار، الإدمان على المخدِّرات والمؤثرات العقلية، مجلة الفكر الشرطي، العدد 12، الإدارة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، 2003.

13. محمد ناصر إسماعيل وآخرون، واقع البطالة والتشغيل في العراق للمدَّة (1977-2004)، بحث منشور مجلة التقني، المجلد 21، العدد (6)، السنة 2008.

14. معاذ صبحي عليوي، الأسباب والآثار الاجتماعية لتعاطي المخدِّرات، بحث منشور، فلسطين، 2007.

15. وسن محسن حسن، الحركات الاجتماعية والأمن الإنساني: احتجاجات البصرة عام 2018 أنموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 29، العدد (7) 2018.

رابعاً: البيانات والمصادر الحكومية:

16. الأمم المتحدة، تقرير عن المؤثرات العقلية والنفسانية، 2011.

17. جمهورية العراق، مجلس القضاء الأعلى، قاعدة التشريعات العراقية، قانون المخدِّرات رقم 68 لسنة 1965.

18. جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة البصرة، قسم الإحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة، العراق، 2019.

19. جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية مكافحة المخدِّرات، البصرة، 2019.

20. جمهورية العراق، وزارة العدل، سجن البصرة المركزي، 2019.

خامساً: المقابلات الشخصية:

1. مقابلة مع مدير شؤون المخدِّرات، الرائد علي شياع، بتاريخ 20/6/2020.

2. مقابلة مع مدير مخدِّرات البصرة، العقيد إسماعيل المالكي، 20/6/2019.

سادساً–المراجع الأجنبية:

1. Erman Aksoy، Geography of Crime and Its Relation: The City of Balikesir (Turkey)، Series: Materials and Engineering، N245.

2. Edwin Sohur، N.، Narcotic Addiction in Britan and American، Macmillan، New York1977 ،.

3. Grenshaw، M.، How Terrorists thinks، Terrorism roots impact responses، London.1996 ،

4. Mcguire، T.، Understanding Psychology, and crime perspectives on there and action، Macmillan، New york، 2004.

5. UNODC، Economic and Social Consequences of Drug Abuse Illicit Trafficking، No. 6 no date.

سابعاً: موقع الإنترنت:

1. شبكة الإنترنت، حريتي لعلاج الإدمان، أضرار الحشيش الجسدية والنفسية، https://horiaty.com تاريخ الدخول 18/11/2020.

2. شبكة الإنترنت، سكاي نيوز عربية، إيران «تغرق» البصرة بالمخدِّرات، https://www.skynewsarabia.com/. تاريخ الدخول 20/4/2020.

3. شبكة الإنترنت، مستشفى الأمل، علاج إدمان الكرستال ميث والشبو، https://w.hopeeg.com/drugs/chapeau-addiction تاريخ الدخول 28/3/2020.

615 / 7822

ت 898 التميمي، احمد علي احمد.

جرائم المخدِّرات في البصرة .. تحليل للواقع ورؤى مستقبلية للمكافحة / احمد علي احمد

التميمي –ط1 – بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022

(192) ص ، (17×24) سم

1 – المخدرات – جرائم –أ – العنوان

م. و

2022 / 3741

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3741) لسنة 2022

قائمة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

اسم الكتاب	المؤلف
الطبقة الرثة والاستبداد الشرقي في العراق	د. مظهر محمد صالح
مقترح: رسم السياسات الاسكانية في العراق	كو كانك
الاتجاهات والانماط في التفجيرات الانتحارية في العراق	ماثيو سيستو
تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد	البنك الدولي
حصاد البيان (1 – 22)	مجموعة باحثين
سياسة الاتحاد الاوربي الخارجية في منطقة الشرق الاوسط	مجموعة باحثين
الرئيس الامريكي القادم والعراق	مايكل نايتس
استطلاع رأي، تقييم اداؤ الحكومة العراقية 2015	قسم الابحاث
سياسة المملكة المتحدة الخارجية تجاه العراق	مركز انتكرتي – لندن–
السياسات الخاصة بالموارد المائية في العراق	أ.د. نظير الانصاري
المصالحة الوطنية في العراق — دراسة مقارنة–	مركز انتكرتي – لندن –
مستقبل القوات المسلحة في العراق	مايكل نايتس
الاسس العلمية لادارة المشاريع والعمل الهندسي	نعمان مني
تطوير طرق ازالة الكاربون	البنك الدولي
اوضاع الادارة العامة في العراق	كاظم جواد شبر
البعد المالي في تطور بعض المتغيرات النقدية في العراق	باسم عبد الهادي حسن
خطوات كتابة البحث العلمي في الدراسات الانسانية	قسم الابحاث
استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف	مركز انتكرتي – لندن –
المخدرات والادمان	اعداد : د. علي طاهر
وقائع مؤتمر البيان السنوي الاول (1 – 3)	مجموعة باحثين

موجز ورشة الالتزام بالدستور ضمانة لوحدة العراق	مجموعة باحثين
مقترح لتطوير الخطوط الجوية العراقية	احمد حسن علي
مستقبل النفط العراقي	روبن ميلز
التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الاوسط	هانا نوتي
الوفاء بوعود التعليم عبر عملية التعلم	البنك الدولي
مؤتمر البيان السنوي الثاني (1 - 2)	مجموعة باحثين
استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق	علي المولوي
سلطنة عمان .. مواقفها الاقليميمة والدولية والحياد في سياستها الخارجية	ايمن عبد الكريم الفيصل
التعليم العالي في العراق . مقاربات نقدية ورؤى استشرافية	مجموعة باحثين
الدستور العراقي: تحليل للمواد الخلافية – الحلول والمقترحات-	زيد العلي – يوسف عوف
خطة التعليم في ماليزيا (2013 - 2025) (1 - 2)	وزارة التربية والتعليم الماليزية
لمحات استراتيجية في مكافحة الفساد	فراس طارق مكية
بناء الدولة في العراق.. رؤى سياساتية نحو ديمقراطية مستدامة	هاشم الركابي – علي المولوي – علي الصفار
مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية	حيدر الامارة – رحيم العكيلي – بلال عبد الحي
المكانة المؤسساتية لشركة النفط الوطنية	أ.د. جواد كاظم لفته الكعبي
الحل المنسي .. مجلس الاتحاد: ترشيد السلطة وتعزيز التشريع	د. علي عبد الحسين الخطيب – د. باسم علي خريسان
ملامح العدالة الدستورية في ضوء النظام الداخلي الجديد للمحكمة الاتحادية العليا	د. وائل منذر البياتي
خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق	هاري إستبانيان – نعام ريدان
احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها	فارس كمال نظمي – مازن حاتم

الابادة الجماعية مستمرة	سعد سلوم
اطفال داعش .. ارث النزاع وعتمة المستقبل	د. عدنان ياسين — د. اسماء جميل رشيد
ديمقراطية على المحك .. كيفية تصميم نظام انتخابي لديمقراطية فاعلة في العراق	فراس طارق مكية
العدالة والاستقرار السياسي في العراق	علي المعموري
نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية	د. عبدالعزيز عليوي العيساويّ
قبل أن يدركنا الظمأ .. أزمة المياه في العراق من سياسة الدولة إلى سياسة الأرض	إعداد وتحرير: علي عبدالهادي المعموريّ
جرائم المخدِّرات في البصرة .. تحليل للواقع ورؤى مستقبلية للمكافحة	د. أحمد علي أحمد التميميّ
المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي .. مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني	تحرير: د. عدنان صبيح ثامر
دليل المعارضة السياسية	مجموعة باحثين
مكافحة الفساد في العراق .. اوراق سياساتية	إعداد وتحرير: د. علي طاهر الحمود
وثائق وحقائق الدولة العراقية والمشروع الأمريكي	قيس قاسم العجرش

اهتمتِ الدراسة بموضوع التحليل المكاني لجرائم المخدِّات في محافظة البصرة، التي تقع في القسم الجنوبي الشرقي من العراق، وتركَّزتِ الدراسة على محافظة البصرة، إذ تُعدُّ العاصمة الاقتصادية لما تحتويه من المنفذ البحري الوحيد في العراق، وتهدف الدراسة إلى إبراز حجم مشكلة المخدِّرات، وتوزيعها زمانياً ومكانياً للمدَّة من (2018-2010) على مستوى وحداتها الإدارية والبالغ عددها (7) وحدات إدارية، وأهم العوامل الجغرافية المؤثِّرة في انتشار هذه الجريمة، والتعرُّف على خصائص مرتكبيها، وإبراز آثارها الخطيرة في المجتمع، والوقوف على أهم المعوقات التي تحد من مكافحة جريمة المخدِّرات، ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها؛ لما لهذه المشكلة من آثار كبيرة في كل جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية.

العارف للمطبوعات

978-9922-9969-0-5